

كِتَابُ مَجْمَعِ التَّحْقِيقِ

فِي أَصُولِ الْفَقْهِ

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْجَعَلِ

لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ

اخْتِصَارَ كَاتِبِهِ فَقِيرٍ رَحِمَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقُرُونِيُّ الْحَبَشِيُّ

الشَّهْرِيَّابِيُّ الْبَغْدَادِيُّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ (ت ٩٧٢هـ)

نَقَسَ

د. عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَطْرِي

عَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوْ يَدَيْهِ

نُصَحْتُكَ بِمَنْعِ تَقْيِيرِ مَسَائِلِهَا وَعَوْرَتِهَا

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كِتَابُ مَخْصَرِ التَّحْرِيمِ

فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجَلَّلِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

اخْتِصَارُ كَاتِبِهِ فَقِيرٍ رَحِمَهُ رَبُّهُ الْغَفَّارُ

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفُتُووحِيُّ الْحَبَشِيُّ

الشَّهْرِيَّابِيُّ النَّجَاشِيُّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ (ت ٩٧٢ هـ)

فَقِيرٌ

د. عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ جَمُودٍ الْمَطِيرِيُّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

هَذَا المختصر خلاصة ما قاله الأصليون في أصول الفقه

نُسْخَةً مُحَقَّقَةً مَعَ تَقْقِيٍّ مَسَائِلَهَا وَعَنْوَنَتَهَا

فهرسة
مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

251 ابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى.

مختصر التحرير في أصول الفقه / محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى ابن النجار ؛ تحقيق عبد الرحمن بن حمود المطيرى - ط1. - الكويت : محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى ابن النجار ، 2018

285 ص ؛ 24 سم.

1. الفقه الإسلامى أ. العنوان

ردمك: 978-9921-0-0066-5

جميع حقوق الطبع محفوظة للمحقق

مكتبة الأم والذهبي
الكويت

البر والذهبي
الرياض

مكتبة الأم والذهبي للنشر والتوزيع

الكويت، حولي، شارع المثنى، مجمع البدرى

ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦، ف: ٢٢٦١٢٠٠٤، الخط الساخن: ٩٤٤٠٥٥٥٩

فرع حولي: شارع المثنى: ٢٢٦١٥٠٤٦، فرع المباركية: ٢٢٤٩٠٦٠٤

فرع الفحيحيل: ٢٥٤٥٦٠٦٩، فرع المصاحف: ٢٢٦٢٩٠٧٨

ص.ب: ١٠٧٥، حولي، الرمز البريدي: ٣٢٠١١ الكويت

المملكة العربية السعودية: الرياض: ٥٥٧٧٦٥١٣٨

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٨م



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره واستنَّ بسنته إلى يوم الدين، وبعد...

فهذا الكتاب «كِتَابُ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» من أَجَلِ كُتُبِ الحَنَابِلَةِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وعليه العمدة لمذهب الحنابلة في المسائل الأصولية.

ومؤلفه هو الإمام الحبر العلامة الفقيه الأصولي النحوي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم بن رُشيد الفتوح المصري، الملقب بتقي الدين، أبو البقاء، الشهير بـ «ابن النجار»، رحمه الله رحمة واسعة.

وقد طلب مني بعض الفضلاء أن نتدارس هذا المتن في حلق علمية، فكانت أول مدارس بتاريخ ٢٢/ شوال/ ١٤٣٨ هـ.

ولم يكن بخلدي أن أحققه؛ إذ عهدي بالتحقيق قبل خمس عشرة سنة، فكنت أضع حاشية قبل كل حلقة علمية على المتن، أرجع فيها إلى شرح المؤلف وشرح أصله «التحبير للمرداوي»، وأصل أصله «أصول الفقه لابن مفلح»، و«الواضح لابن عقيل»، و«الإحكام للآمدي» وشروح وحواشي ابن الحاجب وغيرها.

وعند وضع الحاشية وجدت بعض الألفاظ فيها غموض واضطراب، فقامت بمقابلة النسخ الخطية، وكنت في ذلك أقسم النص إلى فقرات وأنسقه، حتى ختمنا مدراسة هذا المتن المبارك بتاريخ ٢٢/ ربيع الآخر/ ١٤٣٩ هـ.

فَعَزَمْتُ أَنْ أَخْرِجَ هَذَا الْمَتْنَ خِدْمَةَ لُطَالِبِ الْعِلْمِ عَمُومًا وَلِلْحَنَابِلَةِ خُصُوصًا^(١)، فَأَعَدْتُ مَقَابِلَةَ النَّصِّ مَعَ النَّسْخِ الْخَطِيئَةِ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ سَلَامَةِ اللَّفْظِ وَاسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى.

ثُمَّ طَلَبْتُ مِنِّي هَؤُلَاءِ الْفَضْلَاءُ أَنْ أَضَعَ عَنَاوِينَ جَانِبِيَّةً تَبَيِّنُ مَرَادَ الْمُصَنِّفِ وَتُوضِّحُ، فَفَعَلْتُ اسْتِجَابَةً لَهُمْ عَلَى عَجَلَةٍ مِنْ أَمْرِي، حَتَّى اسْتَتَمَ الْعَمَلُ عَلَى هَذِهِ الْحُلَّةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ.

وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى مِمَّا يَقَعُ لِي مِنَ الْخَلَلِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمَسْطُورَةِ، وَمَنْ عَثَرَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا طَغَى بِهِ الْقَلَمُ، أَوْ زَلَّتْ بِهِ الْقَدَمُ، فَلْيَدْرَأْ بِالْحُسْنَةِ السَّيِّئَةِ، وَلِيَحْضُرْ بِقَلْبِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَحَلُّ النِّسْيَانِ، وَأَنَّ الصَّفْحَ عَنْ عَثَرَاتِ الضَّعَافِ مِنْ شِيمِ الْأَشْرَافِ، وَأَنَّ الْحَسَنَاتِ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وكتبه

د. عبدالرحمن بن حمود المطيري

dr.mutiry@gmail.com

(١) مختصر التحرير له عدة طبعات، وهي طبعات جيدة نافعة، وأحسب أن هذه الطبعة فيها إضافة للموجود، والله الموفق.

ترجمة المصنّف^(١)

هو الإمام الحبر العلامة الفقيه الأصولي النحوي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم بن رُشيد الفتوح المصري، الملقب بتقي الدين أبو البقاء، الشهير بـ «ابن النجار».

ولد في القاهرة سنة ٨٩٨ هـ وبها نشأ، وأخذ الفقه والأصول عن أبيه العلامة شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز، ولازمه واستفاد منه، وحفظ كتاب المقنع للموفق وغيره من المتون، ولازم مع ملازمة والده - الشيخ العلامة شهاب الدين أحمد البهوتي الحنبلي والشيخ العلامة شهاب الدين أحمد المقدسي الحنبلي وغيرهم، وأجاد واستفاد، وسافر إلى الشام وأقام بها مدة من الزمن، وعاد وقد ألف مصنفه المشهور المنعوت بـ: «منتهى الإرادات».

وانفرد بعد والده بالإفتاء والتدريس والجلوس في إيوان الخنايلة للقضاء والفصل في الخصومات، وانتهى إليه بعد والده معرفة فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل رضي الله عنه، حتى قال عنه ابن بدران: «وبالجملّة فقد كان منفردًا في علم المذهب»^(٢).

ثم بعد وفاة العلامة الشويكي بالمدينة النبوية وتلميذه العلامة الحجاوي بالبلاد الشامية، انفرد بذلك في سائر أقطار الأرض وقصد بالأسئلة من البلاد الشاسعة كاليمن وغيرها من البلاد، وتصدى للتدريس ونفع المسلمين بالمدرسة الصالحية مكان مسكنه بخلوة الخنايلة، وكانت أيامه جميعًا اشتغالًا بالفتيا والتدريس والتصنيف.

وحج قبل بلوغه صحبة والدته، وجاور بمكة شرفها الله، ثم حج لأداء الفرض في عام خمس وخمسين وتسعمائة، على غاية من التقشف والتقليل من زينة الدنيا.

وعاد مكبًا على ما هو بصده من الفتيا والتدريس؛ لانفراده بذلك.

(١) انظر ترجمته في شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد، (١٠ / ٥٧١)، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، (٣ / ٨٧)، وديوان الإسلام، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، (٣ / ٤٢٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ابن بدران، (ص: ٤٤٠)، والسحب الوابلة على ضرائح الخنايلة، محمد بن عبد الله بن حيد، (٢ / ٨٥٤)، ومختصر طبقات الخنايلة، محمد جميل بن عمر البغدادى المعروف بابن شطي، (٩٦)، والأعلام، الزركلي، (٦ / ٦)، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، (٨ / ٢٧٦).
(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لابن بدران، (ص: ٤٤٠).

وبالجملة فلم يكن في زمانه من يضاهيه في مذهبه، ولا من يماثله في منصبه، وله في تحرير الفتاوى اليد الطولى والكتابة المقبولة.

وقد أثنى عليه من عاصره من العلماء ومن بعدهم، قال ابن العماد: «الإمام العلامة تقي الدين»^(١)، وقال عنه شمس الدين الغزي: «الإمام الحبر الفقيه تقي الدين القاهري الحنبلي»^(٢)، وقال عنه ابن بدران: «العلامة الفقيه الأصولي النحوي»، وقال عنه الشيخ منصور البهوتي: «عَلِمَ الفضائل وأحد العلماء الأماثل محمد تقي الدين ابن شيخ الإسلام أحمد شهاب الدين ابن النجار الفتوحي الحنبلي تغمد الله برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته»^(٣).

وقد ترجم له الشعراوي في «ذيله على طبقاته» فقال: «ومنهم سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الشيخ تقي الدين، ولد شيخنا شيخ الإسلام الشيخ شهاب الدين الشهير بابن النجار، صحبتته أربعين سنة فما رأيت عليه ما يشينه في دينه، بل نشأ في عفة، وصيانة، ودين، وعلم، وأدب، وديانة.

أخذ العلم عن والده شيخ الإسلام المذكور وعن جماعة من أرباب المذاهب المخالفة، وتبحر في العلوم، حتى انتهت إليه الرئاسة في مذهبه، وأجمع الناس أنه إذا انتقل إلى رحمة الله تعالى مات بذلك فقه الإمام أحمد من مصر، وسمعت القول مراراً من شيخنا الشيخ شهاب الدين الرملي: وما سمعته قطّ يستغيب أحداً من أقرانه ولا غيرهم، ولا حسد أحداً على شيء من أمور الدنيا، ولا تزاحم عليها، وولي القضاء بسؤال جميع أهل مصر، فأشار عليه بعض العلماء، بالولاية، وقال: يتعين عليك كذلك، فأجاب مصلحة للمسلمين.

وما رأيت أحداً أحلى منطقاً منه، ولا أكثر أدباً مع جلسيه، حتى يود أنه لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً.

وبالجملة فأوصافه الجميلة تجلّ عن تصنيفي، فأسأل الله أن يزيده من فضله علماً وعملاً وورعاً إلى أن يلقاه، وهو عنه راض، آمين اللهم آمين». انتهى^(٤).

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، (١٠ / ٥٧١).

(٢) ديوان الإسلام، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، (٣ / ٤٢٣).

(٣) شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس البهوتي، (١ / ٤).

(٤) نقله عنه ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (١٠ / ٥٧١).



ولم يزل رحمه الله تعالى مكباً بعد والده على تقرير مذهب الإمام أحمد، وتحريره على الوجه الأنبل الأحمد، إلى أن تمرّض خمسة عشر يوماً بمرض الزحير^(١)، وكانت وفاته رحمه الله عصر يوم الجمعة ثامن عشر صفر سنة ٩٧٢ من الهجرة النبوية على صاحبها أزكى صلاة وسلام.

فتأسف عامة الناس والفقهاء على وفاته، وأكثروا من الترحم عليه، ولم يخلف بعده مثله في مذهبه، وخرج نعشه من المدرسة الصالحية يوم السبت تاسع عشر، وصلى عليه ولده موفق الدين، ودفن بتربة المجاورين تغمده الله برحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته.

من مصنفاته:

منها: «منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات»: طبع بتحقيق الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله، في دار الجليل الجديد، ونشرته دار العروبة في مجلدين سنة (١٣٨١هـ / ١٩٦٢م).

وطبع مع حاشية عثمان بن أحمد النجدي عليه، طبعة محققة، وصدر عن مؤسسة الرسالة سنة (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م) في خمسة مجلدات.

ومنها: «شرح المنتهى المسمى معونة أولي النهى»: طبع بتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، وصدر عن دار البيان سنة (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م) في اثني عشر مجلداً.

ومنها: «كِتَابُ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ»، وهو كتابنا المحقق، وسيأتي الحديث عنه.

ومنها: «المختبر المبتكر شرح المختصر»: طبع بتحقيق د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، في دار الفكر بدمشق سنة (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م) في أربعة مجلدات. قام بنشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ونُشر أيضاً بمكتبة العبيكان.

ومنها: مؤلف في علم الحديث، ذكره ابن حميد في السحب الوابلة^(٢).

(١) الزحير والزحار: مصدر زَجَرَ وزَحَرَ، وهو مرض يصيب الأمعاء الغليظة، يتميز بكثرة التبرُّز معظمه دُمٌ ومخاط، ويصعبه ألم وتعنُّ، ويسمى دُوسْتَارِيَا، ويعرف أيضاً بالدوسنطاريا.

معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٨٧)، (٢/ ٩٧٥)، والمعجم الوسيط، (١/ ٣٩٠).

(٢) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد، (٢/ ٨٥٥).

التعريف بالكتاب

أولاً: اسمه:

الكتاب تعددت أسماؤه:

(١) «كِتَابُ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمَبْجَلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ».

وجاء هذا الاسم على غلاف نسخة (أ).

(٢) «كِتَابُ مُخْتَصَرِ تَحْرِيرِ الْمُتَقُولِ وَتَهْذِيبِ عِلْمِ الْأُصُولِ».

وجاء هذا الاسم على غلاف نسخة (ب).

(٣) «الْكُوكَبُ الْمُنِيرُ فِي اخْتِصَارِ التَّحْرِيرِ».

وجاء هذا الاسم في مقدمة نسخة (ش).

ثانياً: منزلته وشرحه:

هذا الكتاب من أنفس متون الحنابلة الأصولية كما أن المنتهى من أنفس متونهم الفقهية، وقد أثنى على هذا المتن غير واحد من أهل العلم، واعتنى به الأصحاب أيما اعتناء، وعولوا عليه، ووضعوا عليه الشروح، ومنها:

(١) «المختبر المبتكر شرح المختصر».

وهو شرح للمصنف نفسه ابن النجار رحمه الله، وهو شرح قيم نفيس، حوى قواعد علم الأصول ومسائله ومعاقده فصوله بأسلوب سلس رصين، لكنه أطال في بعض المواضع وترك أخرى بلا حل لمعانيها كما قاله البعلي، وقد صدق رحمه الله.

وَجُلُّ هذا الشرح مأخوذ من كتاب «التحجير شرح التحرير» لعلاء الدين المرداوي مصحح المذهب ومنقحه رحمه الله، ولا أبالغ إن قلت: إن هذا الشرح مختصر من شرح المرداوي، كما أن المتن مختصر من متن المرداوي.

(٢) «الذخر الحرير في شرح مختصر التحرير» لأحمد بن عبد الله بن أحمد البجلي (ت ١١٨٩ هـ).

قال في مقدمة شرحه: «لما رأيت الكتاب الموسوم بـ «مختصر التحرير» للشيخ الإمام العالم تقي الدين محمد بن أحمد بن النجار الفتوحي، اختصره من «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» للشيخ الإمام المنقح علاء الدين المرداوي رحمه الله، مشتملاً على قواعد كثيرة وفوائد عظيمة، ومع ذلك شرحه المصنف شرحاً عظيماً، لكنه أطال في بعض المواضع، وترك أخرى بلا حل لمعانيها، رغبت أن أشرحه شرحاً مختصراً تسهل قراءته».

والكتاب منه نسخة خطية في المكتبة العامة السعودية بالرياض رقم ٨٦/٣٤١ بها نقص في مواضع، وقد حقق جزءاً منه في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

(٣) «شرح مختصر التحرير» لشيخنا العلامة محمد صالح العثيمين رحمه الله رحمة واسعة.

وقد شرحه الشيخ رحمه الله شرحاً صوتياً يبين ألفاظه وحرر معانيه وعلل ومثل كعاداته رحمه الله، إلا أن الشرح لم يكتمل وتوقف عند الإجازة عند قوله: (لا لمعدوم).

وقال فضيلته عن الكتاب: «إن من أحسن ما ألف في أصول الفقه - بل من أجمعه - كتاب صغير يسمى «مختصر التحرير» للفتوحي، وهذا المختصر في الحقيقة خلاصة ما قاله الأصوليون في أصول الفقه، ويمكن للإنسان أن يحفظه عن ظهر قلب، إلا أنه يحتاج إلى عالم يبين معناه للطالب، فالذي يحفظه عن ظهر قلب ويعرف معناه سيكون أصولياً بالمعنى الحقيقي، فهذا من أجمع ما رأيت على اختصاره».

ثالثاً: مادته ومنهج مصنفه:

ذكر المصنف في مقدمة هذا المتن أنه اختصره من كتاب «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» للقاضي علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرداوي المقدسي (ت ٨٨٥هـ)، محرر أصول المذهب وفروعه، حيث قال: «فهذا مختصر محتو على مسائل «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» في أصول الفقه، جمع الشيخ العلامة علاء الدين المرداوي الحنبلي تغمده الله تعالى برحمته، وأسكنه فسيح جنته، مما قدمه أو كان عليه الأكثر من أصحابنا، دون الأقوال، خال من قول ثان إلا لفائدة تزيد على معرفة الخلاف، ومن عزو مقال إلى من إياه قال».

وقد أفصح عن سبب اختياره لكتاب «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول»، حيث قال في «المختبر المبتكر شرح المختصر»: «وإنما وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب، دون بقية كتب هذا الفن؛ لأنه جامع لأكثر أحكامه، حاوٍ لقواعده وضوابطه وأقسامه، قد اجتهد مؤلفه في تحرير نقوله، وتهذيب أصوله».

وقد بين اصطلاحه في المتن في المقدمة حيث قال: «ومتى قلت: «في وجه». فالمقدم غيره. و: «في» أو: «على قول». فإذا قوي الخلاف أو اختلف الترجيح، أو مع إطلاق القولين أو الأقوال؛ إذ لم أطلع على مصرح بالتصحيح».

عملي في المتن

أولاً: ضبطت النص كاملاً نحويًا وصرفيًا حتى يسهل على القارئ قراءة المتن.

ثانيًا: وضعت علامات الترقيم لجميع الكتاب.

ثالثًا: نسقت النص وقسمته إلى فقرات، وكان التفجير كالتالي:

الأول: المسألة الجديدة أو غير المتفرعة عن التي قبلها فإني أضع قبلها نجمة (*).

الثاني: المسألة إذا كانت متفرعة عما قبلها ومتعددة النقاط فإني أرقمها برقم مقوس من الجهتين (١) هكذا، فإن تفرع من هذا الفرع فرع آخر فإني أرقمه برقم مقوس من جهة واحدة (١) هكذا، فإن تفرع من هذا الفرع الثاني فرع آخر فإني أرقمه برقم بعده شرطة ١ - هكذا، فإن تفرع من هذا الفرع الثالث فرع آخر فإني أرقمه برقم بعده نقطة ١. هكذا.

الثالث: الرمز (=) في بداية الفقرة إشارة إلى أن ما بعدها راجع إلى أكثر من فقرة سابقة، والفقرة التي يعود إليها هذا الرمز فإني لا أضع في نهايتها أي علامة من علامات الترقيم إشارة إلى أن الفقرة مفتقرة إلى شيء بعدها.

ويستثنى من ذلك إذا وضعت في نهاية فقرة أو أكثر الرمز (=)، فإن الفقرة المبدوءة بالرمز (=) راجعة إليها فقط.

الرابع: إن ختمت الفقرة بفاصلة (،)، فهذا إشارة إلى أن الفقرة التي تليها راجعة إلى كلمة استفتاحية سابقة.

مثال ذلك قول المصنف:

«فَالأَوَّلُ:

صُرُورِيٌّ بِنَفْسِهِ، كَمَتَوَاتِرٍ،

وَبِغَيْرِهِ، كَمَوَافِقٍ لِّصُرُورِيٍّ».

فقوله: «وَبَغَيْرِهِ...» راجع إلى قوله السابق: «ضُرُورِيٌّ»، والمعنى: وبغير ضروري.

تنبيه: هذا التفجير على حسب فهمي للنص من خلال وضع حاشية كاملة على الكتاب تبين مراد المصنف من كل مسألة من مسائل المتن.

رابعاً: وضعت عناوين جانبية لأغلب مسائل الكتاب، وتجاوزت الألف عنواناً، وكانت العناوين متنوعة، فأحياناً أذكر حكم المسألة، وأحياناً أطلق الحكم، وأحياناً أستفهم بأداة الاستفهام «هل» إذا أطلق المصنف الخلاف بقوله: «فِي» أو: «عَلَى قَوْلٍ».

خامساً: نبهت على المسائل التي خالف فيها الماتن أصله أو المشكلة التي تحتاج إلى تحرير.

منهجي في التحقيق

أولاً: قمت بمقابلة الكتاب على أربع نسخ خطية سيأتي وصفها.

ثانياً: إذا اتفقت النسخ الأربعة فلا إشكال، وإذا اختلفت؛ فإن لم يكن تعارض وإنما زيادة مسألة أو فائدة فإني أثبتها غالباً في المتن إذا كانت من (أ) و (ب) و (ش)، وأنه على ذلك في الحاشية، وأما زيادات نسخة (ز) فلا أثبتها في المتن مطلقاً؛ لأن غالبها زيادات مأخوذة من الشرح، وإنما جعلت هذه النسخة مرجحة للنسخ الثلاثة عند الاختلاف.

فإذا اختلفت النسخ قدمت غالباً ما اتفقت عليه نسختا (أ) و (ب)، إلا في النادر كما لو كانت آية مثلاً.

فإن لم تتفقا فإني أسلك سبيل الترجيح، وأرجح ما احتفت به القرائن، كما لو وافقت إحدى النسختين أصل الكتاب «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» لعلاء الدين المرداوي، وأشير إليه برمز: «وأصله»، أو ما وافق أصل هذا الكتاب «أصول الفقه» لمحمد بن مفلح، وأشير إليه برمز: «وأصل أصله»، أو وافق المتن الذي عليه شرح المصنف المطبوع، وأشير إليه برمز: (ش ط)، وغير ذلك من المرجحات كما سيراه القارئ الكريم في الحاشية.

ثالثاً: أثبت الفروق بين النسخ الخطية في الحاشية، إلا إذا كانت طمساً في نسخة (ب) فلا أنه عليه لكثرتة، وكذا إذا اختلط المتن بالشرح في نسخة (ش) فلا أنه عليه، وكذا زيادات (ز) إذا كانت هذه الزيادة لا تضيف للمتن معنى جديداً.

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق «كِتَابُ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» على أربع نسخ خطية وبعض المراجحات، وهذا وصفها:

النسخة الأولى: ورمزت لها بنسخة (أ)

وهي نسخة محفوظة في إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت برقم (م/١٩٥٧/٦)، وجهة الورد: من مصورات معهد المخطوطات العربية، تشستر بيتي ٣٢٩٢/٦.

ومجموع أوراقها (٢٤) ورقة، ومسطرتها ٢٣ سطراً.

وصف النسخة كما وصفتها إدارة المخطوطات: «والمخطوط بخط نسخي معتاد لعدة ناسخين، معظمها من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، نسخة المؤلف الأصلية بخطه - عن تحرير المنقول».

قلت: كثير من الهوامش التي على النسخة ليست بخط المصنف، وغالبها يخالف نسخة (ب).

وجاء في أولها: «كِتَابُ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُبْجَلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، اخْتِصَارَ كَاتِبِهِ فَقِيرٍ رَحِمَهُ رَبُّهُ الْغَفَّارُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَنْبَلِيِّ الشَّهِيرِ بِابْنِ النَّجَّارِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ».

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن، الحمد لله...

وجاء في آخرها: «وكان الفراغ من نسخه في: حادي عشر، ذي القعدة، سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة».

النسخة الثانية: ورمزت لها بنسخة (ب)

وهي نسخة محفوظة في إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشئون

الإسلامية في دولة الكويت برقم (م ١١٥٢)، وجهة الورود: من مصورات معهد المخطوطات العربية، تشستر بيتي (٦/٣٢٩٢).

ومجموع أوراقها (٢٢) ورقة، ومسطرتها ٢٣ سطرًا.

وصف النسخة كما وصفها إدارة المخطوطات: «سيء، معظمها من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، نسخة المؤلف الأصلية بخطه - عن تحرير المنقول».

قلت: تمتاز النسخة بكونها كلها بخط المؤلف، ويعيبها أن فيها طمسًا كثيرًا، وهي نسخة متقدمة على نسخة (أ).

وجاء في أولها: «كِتَابُ مُحْتَصَرِ تَحْرِيرِ الْمُتَقُولِ وَتَهْذِيبِ عِلْمِ الْأُصُولِ ... بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ...».

وجاء في آخرها: «في ليلة يسفر صباحها عن رابع صفر الخير، سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة بصالحية دمشق، حرسها الله تعالى».

النسخة الثالثة: ورمرت لها بنسخة (ش).

وهي نسخة محفوظة في مخطوطات جامع عذرة برقم (٣٢) ولها صورة في إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت برقم (١٧٧٨٢).

ومجموع أوراقها (٢٠٣) ورقة، ومسطرتها ٣١ سطرًا.

والمخطوط شرح المصنف على المتن، واسمه على الغلاف: «كتاب المختبر المبكر في شرح المختصر في علمي الأصول والجدل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للإمام المحقق الحبر المدقق قاضي القضاة تقي الدين محمد الفتوحي الحنبلي، نفع الله بأصوله كل المسلمين».

وليس بخط المصنف جزمًا، وأفادني الزميل د. مطلق الجاسر حفظه الله أنه بخط محمد بن عبد الله بن حميد رحمه الله صاحب السحب الوابلة.

ومكتوب على صفحة الغلاف: «قد وقف هذا الكتاب ملا سعد بن علي السيف العقيلي على طلبة العلم من أهل السنة والجماعة بحيث لا يباع ولا يوهب، وقفًا صحيحًا مؤبدًا».

وصف النسخة: خط رقعة جميل، قد ميز الكاتب المتن بالخط الأحمر، والشرح بالخط الأسود، وأحيانًا يضع فوق المتن خطًا أحمرًا.

والمخطوط فيه سقط في الأسطر لا في الصفحات، والسقط قليل جدًا، مما سيلحظه القارئ الكريم في التحقيق.

النسخة الرابعة: ورمزت لها بنسخة (ز).

وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ٣١٥٤٧٨، وعليها ختم مكتبة الرياض السعودية، رقم التسجيل ٨٦/٣٢٩ تاريخ ٨/٤/١٣٩٢هـ.

ومجموع أوراقها (٦٠) ورقة، ومسطرتها أحيانًا ٢٢ سطرًا وأحيانًا ٢٥ سطرًا، وبينهما أحيانًا.

وصف النسخة: خط رقعة جميل، نسخ بتاريخ ١٣٧٥هـ، بقلم صالح بن حسين العلي المتفقي، وعليها ختم (وقف الشيخ محمد بن إبراهيم).

والنسخة فيما يظهر أنها مقتبسة من شرح المصنف؛ لأن الزيادات الواردة في هذه النسخة غالبها من الشرح.

وجاء في أولها: «هذا مختصر التحرير في أصول فقه السادة الحنابلة تأليف أبي البقاء محمد بن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم الفتوح الفقيه الأصولي طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثوانا ومثواه، وغفر لنا وله ولجميع المسلمين الأحياء منهم والأموات، آمين. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله...».

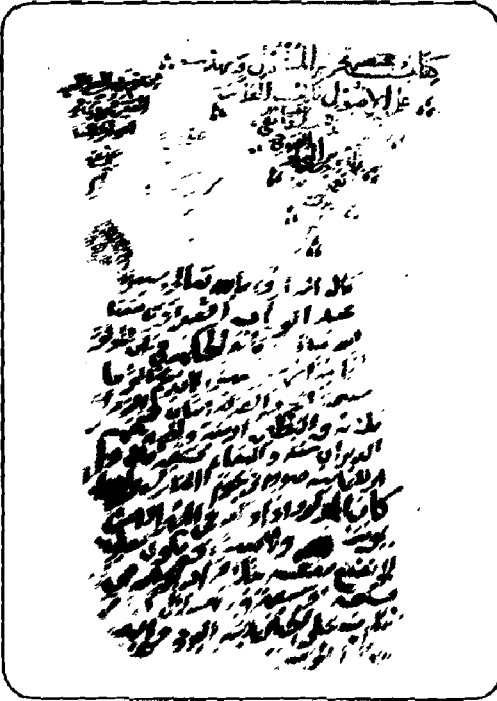
وجاء في آخرها: «نجز والحمد لله مقابلة وتصحيحًا على شيخنا الفاضل عبد العزيز بن عبد الله بن باز، سامحه الله تعالى بمنه وكرمه».

ورمزت لها بحرف (ز) لكونها قرأت على شيخنا العلامة ابن باز رحمه الله رحمة واسعة.

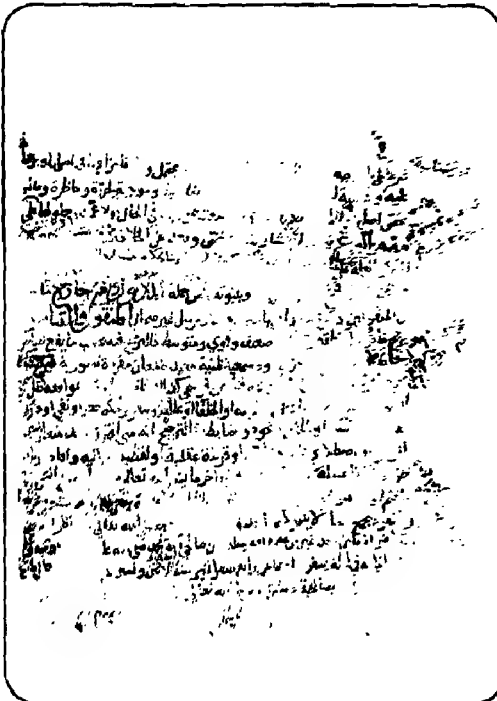
كتاب مختصر التحرير في أصول الفقه
على مذهب الإمام الجليل أبي عبد الله أحمد بن محمد
بن حنبل الشيباني رضي الله تعالى عنه
أحصار كتابه خمس مجلدات
الخطار محمد بن أحمد بن
عبد العزيز الخطلي
الشيخ يار الله

اللوحة الأخيرة من النسخة (أ)

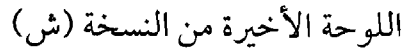
[illegible]

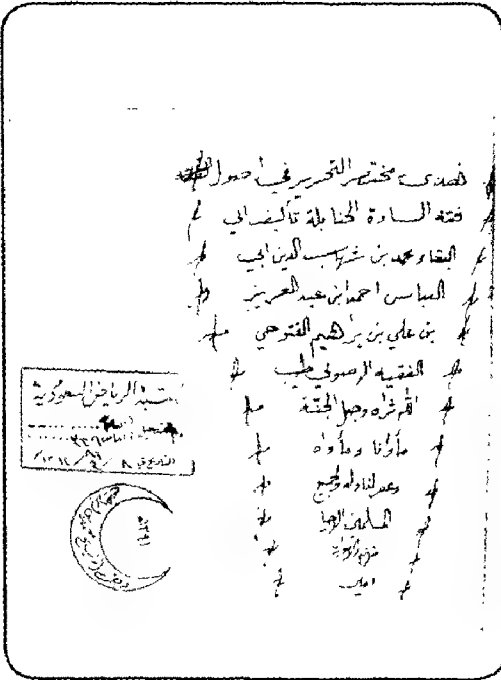


لوحة العنوان من النسخة (ب)

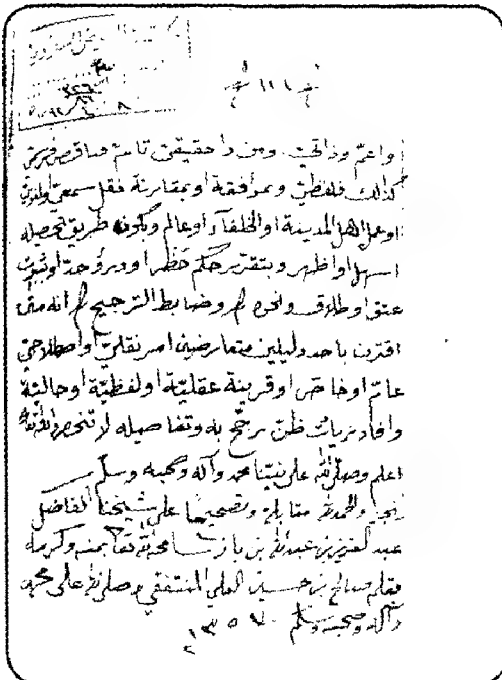


اللوحة الأخيرة من النسخة (ب)





لوحة العنوان من النسخة (ز)



اللوحة الأخيرة من النسخة (ز)

كِتَابُ مَخْصَرِ التَّحْرِيمِ

فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمَجَلِّ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

اخْتَصَّارُ كَاتِبِهِ فَقِيرٍ رَحِمَهُ رَبُّهُ الْعَفَّارُ

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَتْوَوِيِّ الْحَنْبَلِيِّ

الشَّهْرِيُّ بِأَبْنِ الْجَائِلِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ (ت ٩٧٢ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ^(١).

مقدمة المتن

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ، فَالْعَبْدُ لَا يُحْصِي ثَنَاءً عَلَى رَبِّهِ،
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ مُخْتَوٍ عَلَى مَسَائِلِ «تَحْرِيرِ الْمَنْقُولِ وَتَهْذِيبِ عِلْمِ الْأُصُولِ» فِي
أُصُولِ الْفِقْهِ، جَمَعَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ عَلَاءُ الدِّينِ الْمُرْدَاوِيُّ الْحَنْبَلِيُّ تَعَمُّدُهُ
اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَيْسِحَ جَنَّتِهِ، بِمَا^(٢) قَدَّمَهُ أَوْ كَانَ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
مِنْ أَصْحَابِنَا^(٣)، دُونَ الْأَقْوَالِ، خَالٍ مِنْ قَوْلٍ ثَانٍ إِلَّا لِفَائِدَةٍ تَزِيدُ عَلَى
مَعْرِفَةِ الْخِلَافِ، وَمِنْ عَزْوِ مَقَالٍ إِلَى مَنْ إِيَّاهُ قَالَ.

مادة المتن

وَمَتَى قُلْتُ: «فِي وَجْهِ». فَاَلْمُقَدَّمُ غَيْرُهُ.

اصطلاح الماتن

و: «فِي» أَوْ: «عَلَى قَوْلٍ». فَإِذَا قَوِيَ الْخِلَافُ أَوْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ، أَوْ مَعَ
إِطْلَاقِ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْأَقْوَالِ؛ إِذْ لَمْ أَطْلِعْ عَلَى مُصَرِّحٍ بِالتَّصْحِيحِ.

وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ مُعْنِيًا لِحِفَاطِهِ عَنْ غَيْرِهِ عَلَى وَجَارَةِ الْفَاطِظِ، وَأَسْأَلُ
اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٤) أَنْ يَعِصِمَنِي وَمَنْ قَرَأَهُ مِنَ الزَّلَلِ، وَأَنْ يُوفِّقَنَا
وَالْمُسْلِمِينَ لِمَا يُرْضِيهِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.

(١) (رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ): زيادة من (أ)، وسقطت من (ب) و (ز).

(٢) (بِمَا): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ب): (محتو على جميع).

(٣) (أَصْحَابِنَا): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (الأقوال من المسائل).

(٤) (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى): هكذا في (ش)، وفي (أ): (تعالى).

مُقَدِّمَةٌ

* مَوْضُوعٌ كُلُّ عِلْمٍ: مَا يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ عَوَارِضِهِ الذَّاتِيَّةِ.

تعريف مطلق
الموضوع

* فَمَوْضُوعٌ ذَا: الْأَدِلَّةُ الْمُوَصِّلَةُ إِلَى الْفِقْهِ.

موضوع علم أصول
الفقه

* وَلَا بُدَّ لِمَنْ طَلَبَ عِلْمًا أَنْ:

ما يتوقف عليه
معرفة أي علم

(١) يَتَصَوَّرَهُ بِوَجْهِ مَا.

(٢) وَيَعْرِفُ:

(١) غَايَتَهُ.

(٢) وَمَادَّتَهُ.

* فَأُصُولٌ: جَمْعُ أَصْلٍ، وَهُوَ:

تعريف أصول الفقه
مركبًا إضافيًا

لُغَةً: مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

الأصل لغة
واصطلاحًا

وَاصْطِلَاحًا: مَا لَهُ فَرْعٌ.

وَيُطْلَقُ عَلَى:

إطلاقات الأصل

(١) الدَّلِيلُ غَالِبًا، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

(٢) وَعَلَى الرَّجْحَانِ.

(٣) وَالْقَاعِدَةُ الْمُسْتَمِرَّةُ.

(٤) وَالْمَقِيسُ عَلَيْهِ.

الفقه لغة واصطلاحاً * وَالْفَقْهُ:

لُغَةً: الْفَهْمُ، وَهُوَ: إِدْرَاكُ مَعْنَى الْكَلَامِ.
وَشَرْعًا: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفُرْعِيَّةِ بِالْفِعْلِ أَوْ الْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ.
وَالْفَقِيهُ: مَنْ عَرَفَ جُمْلَةً غَالِبَةً مِنْهَا كَذَلِكَ.

تعريف الفقيه

* وَأَصُولُ الْفِقْهِ عِلْمًا: الْقَوَاعِدُ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ
الشَّرْعِيَّةِ الْفُرْعِيَّةِ.

تعريف أصول الفقه
علمًا

وَالْأُصُولِيُّ: مَنْ عَرَفَهَا.

الأصولي اصطلاحاً

* وَغَايَتُهَا:

غاية معرفة أصول
الفقه

(١) مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٢) وَالْعَمَلُ بِهَا.

* وَمَعْرِفَتُهَا: فَرَضُ كِفَايَةٍ، كَالْفِقْهِ.

حكم معرفة أصول
الفقه والفقه

وَالأَوَّلَى: تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ.

* وَيُسْتَمَدُّ^(١) مِنْ:

استمداد علم أصول
الفقه

(١) أُصُولِ الدِّينِ.

(٢) وَالْعَرَبِيَّةِ.

(٣) وَتَصَوُّرِ الْأَحْكَامِ.

(١) (وَيُسْتَمَدُّ): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش)، وَفِي (أ): (وَتَسْتَمَد).

فصل

فصل في الدليل وما
يتعلق به* الدَّالُّ: النَّاصِبُ لِلدَّلِيلِ. وَهُوَ:
لُغَةً:

الدليل لغة وشرعاً

(١) المرشُد.

(٢) وَمَا بِهِ الْإِرْشَادُ.

وَشَرْعًا: مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَيْرِيٍّ.

وَيَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ^(١) الْمَكْتَسَبُ عَقِبَهُ عَادَةً.

وقت حصول المطلوب

* وَالْمُسْتَدِلُّ: الطَّالِبُ لَهُ مِنْ سَائِلٍ وَمَسْئُولٍ.

تعريف المستدل

(١) فَالدَّالُّ: اللَّهُ تَعَالَى.

قواعد الإسلام

(٢) وَالِدَلِيلُ: الْقُرْآنُ.

(٣) وَالْمُبَيِّنُ: الرَّسُولُ.

(٤) وَالْمُسْتَدِلُّ: أُولُو الْعِلْمِ.

هَذِهِ^(٢) قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ.

(١) (الْمَطْلُوبُ): هَكَذَا مَصْحَحًا فِي هَامِشِ (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، فِي (أ): (الْعِلْمُ).

(٢) (هَذِهِ): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ (الْوَاوِ)، وَفِي (أ): (وَهَذِهِ)، وَالْأَصُوبُ مَا أَثْبَتَ؛ إِذْ هِيَ عِبَارَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

* وَالْمُسْتَدَلُّ:

(١) عَلَيْهِ: الْحُكْمُ.

المستدل عليه

(٢) وَبِهِ: مَا يُوجِبُهُ.

المستدل به

(٣) وَلَهُ: الْخُصْمُ.

المستدل له

* وَالنَّظَرُ هُنَا: فِكْرٌ يُطَلَّبُ بِهِ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ.

النظر اصطلاحاً

* وَالْفِكْرُ هُنَا: حَرَكَةُ النَّفْسِ مِنَ الْمَطَالِبِ إِلَى الْمَبَادِي، وَرُجُوعُهَا مِنْهَا إِلَيْهَا^(١).

الفكر اصطلاحاً

* وَالْإِذْرَاكُ:

العلم قسمان:
التصور والتصديق

(١) بِلَا حُكْمٍ: تَصَوُّرٌ.

(٢) وَبِهِ: تَصْدِيقٌ.

(١) (وَالْفِكْرُ هُنَا: حَرَكَةُ النَّفْسِ مِنَ الْمَطَالِبِ إِلَى الْمَبَادِي، وَرُجُوعُهَا مِنْهَا إِلَيْهَا): زيادة من (ب) و (ش) و (ز)، وليست في (أ).

فَصْلٌ

فصل في العلم

* الْعِلْمُ: لَا يُحَدُّ فِي وَجْهِ.

العلم يحد

وَهُوَ: صِفَةٌ يُمَيِّزُ^(١) الْمُتَّصِفُ بِهَا تَمَيِّزًا جَازِمًا مُطَابِقًا.

حد العلم

فَلَا يَدْخُلُ إِدْرَاكُ الْحَوَاسِّ.

* وَيَتَفَاوَتْ، كَالْمَعْلُومِ وَالْإِيمَانِ.

تفاوت العلم
والمعلومات والإيمان

* وَيُرَادُّ بِهِ:

إطلاقات العلم:

(١) مُجَرَّدُ الْإِدْرَاكِ:

١. مجرد الإدراك

(١) جَازِمًا.

(٢) أَوْ مَعَ اخْتِمَالٍ رَاجِحٍ.

(٣) أَوْ مَرْجُوحٍ.

(٤) أَوْ مُسَاوٍ.

(٢) وَالتَّصْدِيقُ:

٢. التصديق

(١) قَطْعِيًّا.

(٢) أَوْ ظَنِّيًّا.

(٣) وَمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ.

٣. معنى المعرفة

(١) هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (تمييز).

إطلاق لفظي المعرفة
والظن على العلم

وَيُرَادُ: بِهَا.

وَبِظَنٍّ.

نسبة المعرفة إلى
العلم

وَهِيَ:

(١) مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عِلْمٌ مُسْتَحْدَثٌ، أَوْ انْكِشَافٌ بَعْدَ لَبْسٍ: أَخَصُّ مِنْهُ.

(٢) وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا يَقِينٌ وَظَنٌّ^(١): أَعَمُّ^(٢).

(٣) وَتُطْلَقُ عَلَى مُجَرَّدِ التَّصَوُّرِ: فَتَقَابِلُهُ.

* وَعِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى: قَدِيمٌ. لَيْسَ ضَرُورِيًّا وَلَا نَظَرِيًّا، وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَارِفٌ.

علم الله جل وعلا
أزلي

* وَعِلْمُ الْمَخْلُوقِ: مُحْدَثٌ، وَهُوَ:

علم المخلوق نوعان

(١) ضَرُورِيٌّ: يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ.

(٢) وَنَظَرِيٌّ: عَكْسُهُ.

(١) (وَظَنٌّ): هَكَذَا فِي (أ) و (ش) و (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ب): (أَوْ ظَن).

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ز): (مِنْهُ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) و (ش).

فَصْلٌ

فصل في أحوال
المعلومالمعلومات أربعة
أقسام* المَعْلُومَانِ^(١): إمَّا:

(١) نَقِيضَانِ: لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ.

(٢) أَوْ خِلَافَانِ: يَجْتَمِعَانِ وَيَرْتَفِعَانِ.

(٣) أَوْ ضِدَّانِ: لَا يَجْتَمِعَانِ، وَيَرْتَفِعَانِ؛ لِاخْتِلَافِ الْحَقِيقَةِ.

(٤) أَوْ مِثْلَانِ: لَا يَجْتَمِعَانِ، وَيَرْتَفِعَانِ؛ لِتَسَاوِي الْحَقِيقَةِ.

* وَكُلُّ شَيْئَيْنِ حَقِيقَتَاهُمَا إمَّا:

نسبة الحقائق
بعضها إلى بعض(١) مُتَسَاوِيَتَانِ: يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ كُلِّ^(٢) وُجُودُ الْآخَرَى، وَعَكْسُهُ.(٢) أَوْ مُتَبَايِنَتَانِ: لَا يَجْتَمِعَانِ^(٣) فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ.(٣) أَوْ إِحْدَاهُمَا أَعَمُّ مُطْلَقًا، وَالْآخَرَى أَخْصُ مُطْلَقًا، تُوجَدُ إِحْدَاهُمَا مَعَ وُجُودِ كُلِّ^(٤) أَفْرَادِ الْآخَرَى، بِلَا عَكْسٍ.(٤) أَوْ إِحْدَاهُمَا^(٥) أَعَمُّ مِنْ وَجْهِ، وَالْآخَرَى أَخْصُ مِنْ وَجْهِ^(٦)، تُوجَدُ كُلُّ^(٧) مَعَ الْآخَرَى، وَبِدُونِهَا.

(١) (المَعْلُومَانِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (فَالْمَعْلُومَانِ).

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ فِي أَصْلِهِ: (مِنْهُمَا)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ش).

(٣) (يَجْتَمِعَانِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَ (ش)، وَفِي (ش م): (تَجْتَمِعَانِ).

(٤) (كُلُّ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٥) (إِحْدَاهُمَا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا).

(٦) (وَالْآخَرَى أَخْصُ مِنْ وَجْهِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش): (وَأَخْصُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ)، وَفِي (ش ط): (وَأَخْصُ مِنْ آخَرَ)، وَفِي (ز) زِيَادَةٌ: (آخَر).

(٧) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ش): (وَاحِدَةٌ مِنَ الْحَقِيقَتَيْنِ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز).

فَصْلٌ

* مَا عَنْهُ الذِّكْرُ الْحَكْمِيُّ، إِمَّا:

أقسام ما عنه الذكر
الحكمي خمسة:

(١) أَنْ يَحْتَمِلَ مُتَعَلِّقُهُ النَّقِیْضَ بِوَجْهِ.

(٢) أَوْ: لَا.

وَالثَّانِي^(١): الْعِلْمُ.

١. العلم

وَالأَوَّلُ:

(١) إِمَّا أَنْ يَحْتَمِلَهُ عِنْدَ الذَّاكِرِ لَوْ قَدَّرَهُ.

(٢) أَوْ: لَا.

وَالثَّانِي^(٢): الْاِعْتِقَادُ:

٢. الاعتقاد

١ - فَإِنْ طَابَقَ: فَصَحِيحٌ.

الاعتقاد الصحيح

٢ - وَإِلَّا: فَفَاسِدٌ.

الاعتقاد الفاسد

وَالأَوَّلُ:

١ - الرَّاجِحُ مِنْهُ: ظَنٌّ.

٣. الظن

٢ - وَالْمَرْجُوحُ: وَهْمٌ.

٤. الوهم

٣ - وَالْمُسَاوِي: شَكٌّ.

٥. الشك

(١) (وَالثَّانِي): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ب): (الثاني).
(٢) (وَالثَّانِي): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ب): (الثاني).

وَقَدْ عَلِمْتَ حُدُودَهَا.

وَالِإِعْتِقَادُ الْفَاسِدُ: تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ هَيْئَتِهِ.

الجهل قسمان
أ. الجهل المركب

(١) وَهُوَ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ.

(٢) وَالْبَسِيطُ: عَدَمُ الْعِلْمِ.

ب. الجهل البسيط

وَمِنْهُ: سَهْوٌ، وَغَفْلَةٌ، وَنَسْيَانٌ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ:

وَهُوَ: ذُحُولُ الْقَلْبِ عَنِ مَعْلُومٍ.

فَصْلُ

فصل في العقل

* الْعَقْلُ: مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَيِّزُ.

المقصود بالعقل

وَهُوَ:

ماهية العقل

(١) غَرِيزَةٌ.

(٢) وَبَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ.

* وَمَحَلُّهُ: الْقَلْبُ، وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالْدِّمَاغِ.

محل العقل

* وَيَخْتَلِفُ مَا يُدْرِكُ^(١) بِهِ.

تفاوت العقول

لَا بِالْحَوَاسِّ، وَلَا الْإِحْسَاسِ^(٢).

(١) (مَا يُدْرِكُ): هكذا في (أ) وأصله وأصل أصله، وفي (ب) و (ش) و (ز): (كَالْمُدْرِكِ).
 (٢) (وَلَا الْإِحْسَاسِ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

فصل

فصل في بيان ما
يتعلق بالحد

الحد لغة واصطلاحاً * الحد:

لغة: المنع.

وَاصْطِلَاحًا: الوَصْفُ الْمُحِيطُ بِمَوْصُوفِهِ الْمُمَيِّزُ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ.

* وَهُوَ: أَصْلُ كُلِّ عِلْمٍ.

فائدة الحد

* وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ:

شرط الحد

(١) مُطَرِّدًا، وَهُوَ: الْمَانِعُ: كُلَّمَا وُجِدَ الْحَدُّ^(١) وَجِدَ الْمَحْدُودُ.

(٢) مُنْعَكِسًا، وَهُوَ: الْجَامِعُ: كُلَّمَا وُجِدَ الْمَحْدُودُ وَجِدَ الْحَدُّ^(٢).

وَيَلْزَمُ: كُلَّمَا انْتَفَى الْحَدُّ^(٣) انْتَفَى الْمَحْدُودُ^(٤).

* وَهُوَ:

أقسام الحدود
خمسة:

(١) حَقِيقِي:

(١) تَامٌ: إِنْ أَنْبَأَ عَنْ ذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ الْكُلِّيَّةِ الْمُرَكَّبَةِ.

١. حقيقي تام

وَلِذَا حَدٌّ وَاحِدٌ.

(٢) وَنَاقِصٌ:

٢. حقيقي ناقص

(١) (الحدُّ): زيادة من (أ)، وليست في (ب) و (ز) و (ش) وإنما في الشرح.

(٢) (الحدُّ): زيادة من (أ) و (ز)، وليست في (ب) و (ش) وإنما في الشرح.

(٣) (الحدُّ): هكذا في (ش) و (ز) وأصله، وفي (أ) و (ب): (أَحَدُهُمَا).

(٤) (المحدود): هكذا في (ش) و (ز) وأصله، وفي (أ) و (ب): (الآخر).

١- إِنْ كَانَ بِفَضْلِ قَرِيبٍ فَقَطُّ.

٢- أَوْ: مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ.

(٢) وَرَسْمِيٌّ:

(١) تَامٌّ: إِنْ كَانَ بِخَاصَّةٍ مَعَ جِنْسٍ قَرِيبٍ.

٣. رسمي تام

(٢) وَنَاقِصٌ:

٤. رسمي ناقص

١- إِنْ كَانَ بِهَا فَقَطُّ.

٢- أَوْ: مَعَ جِنْسٍ بَعِيدٍ.

(٣) وَلَفْظِيٌّ إِنْ كَانَ بِمُرَادِفٍ أَظْهَرَ.

٥. لفظي

* وَيَرُدُّ عَلَيْهِ:

ما يرد على الحد وما لا يرد

(١) النَّقْصُ.

(٢) وَالْمُعَارَضَةُ.

لا: الْمَنْعُ.

فَصْلٌ

فصل في مباحث
اللغة

* اللُّغَةُ: أَفِيدُ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَيْسُرُ لِحِفَّتِهَا.

فائدة اللغة

* وَسَبِّهَا: حَاجَةُ النَّاسِ.

سبب وضع اللغة

* وَهِيَ: أَلْفَاظٌ وَضِعَتْ لِمَعَانٍ.

حقيقة اللغة

* فَمَا الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ: أَوْ كَثُرَتْ: لَمْ تَحُلْ مِنْ لَفْظٍ لَهُ.

المعاني التي لم تخل
من لفظ يفيدها
وعكسه

وَيَجُوزُ خُلُوقُهَا مِنْ^(١) لَفْظٍ لِعَكْسِهَا^(٢).

* وَالصَّوْتُ: عَرَضٌ مَسْمُوعٌ.

حقيقة الصوت

قُلْتُ: بَلْ صِفَةُ مَسْمُوعَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* وَاللَّفْظُ: صَوْتُ مُعْتَمِدٌ عَلَى بَعْضِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ.

اللفظ اصطلاحاً

* وَالْقَوْلُ: لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى ذَهْنِيٍّ.

القول اصطلاحاً

* وَالْوَضْعُ:

الوضع له إطلاقان:

(١) خَاصٌّ، وَهُوَ: جَعَلَ اللَّفْظَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى وَلَوْ مَجَازًا.

أ. الوضع الخاص

(٢) وَعَامٌّ، وَهُوَ: تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَالْمَقَادِيرِ.

ب. الوضع العام

* وَالِاسْتِعْمَالُ: إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِرَادَةُ الْمَعْنَى.

الاستعمال اصطلاحاً

* وَالْحَمْلُ: اعْتِقَادُ السَّامِعِ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ لَفْظِهِ.

الحمل اصطلاحاً

(١) (من): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ب): (عن).

(٢) (لِعَكْسِهَا): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (عكسها).

اللغة نوعان:

* وهي:

(١) مُفْرَدٌ، كـ: «زَيْدٌ».

(٢) وَمُرَكَّبٌ، كـ: «عَبْدُ اللَّهِ».

المفرد قسمان:

* وَالْمُفْرَدُ:

(١) مُهْمَلٌ.

(٢) وَمُسْتَعْمَلٌ.

المفرد المستعمل ثلاثة أقسام:

(١) فَإِنْ اسْتَقَلَّ بِمَعْنَاهُ:

١ - فَإِنْ دَلَّ^(١) بِهَيْئَتِهِ عَلَى زَمَنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ: فَالْفِعْلُ، وَهُوَ:

١. الفعل، وأنواعه ثلاثة

١. مَاضٍ، وَيَعْرِضُ لَهُ الْإِسْتِقْبَالُ بِالشَّرْطِ.

٢. وَمُضَارِعٌ، وَيَعْرِضُ لَهُ الْمُضِيُّ بِ: «لَمْ».

٣. وَأَمْرٌ.

وَتَجَرُّدُهُ عَنِ الزَّمَانِ^(٢) لِلْإِنْشَاءِ عَارِضٌ.

وَقَدْ يَلْزِمُهُ، كـ: «عَسَى».

وَقَدْ لَا: كـ: «نِعَم».

(١) (فَإِنْ دَلَّ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (وَدَلَّ)، وما أثبت هو الأصوب؛ لأنه سيسبغ منه الاسم كما سيأتي.

(٢) هنا زيادة في (ب): (عارض)، وليست في (أ) و (ش).

٢. الاسم

٢- وَإِلَّا: فَالاسْمُ.

٣. الحرف

(٢) وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ: فَالْحَرْفُ، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ.

المركب قسمان:

* وَالْمُرْكَبُ:

(١) مُهْمَلٌ: مَوْجُودٌ، لَمْ تَضَعْهُ الْعَرَبُ قَطْعًا.

(٢) وَمُسْتَعْمَلٌ: وَضَعَتْهُ.

المركب المستعمل
قسمان:

وَهُوَ:

(١) غَيْرُ جُمْلَةٍ: كَمُثْنَى وَجَمْعٍ.

(٢) وَجُمْلَةٌ، وَتَنْقَسِمُ إِلَى:

المركب الجملة
نوعان:

١- مَا وُضِعَ لِإِفَادَةِ نِسْبَةٍ. وَهُوَ الْكَلَامُ.

١. مركب إسنادي
مقصود لذاته

وَلَا يَتَأَلَّفُ إِلَّا مِنْ:

١. اِسْمَيْنِ.

٢. أَوْ اِسْمٍ وَفِعْلٍ.

مِنْ وَاحِدٍ.

وَحَيَوَانٌ نَاطِقٌ، وَكَاتِبٌ فِي: «زَيْدٌ كَاتِبٌ». لَمْ يُفَدَ نِسْبَةً.

٢- وَإِلَى غَيْرِهِ، كَجُمْلَةِ الشَّرْطِ، أَوِ الْجَزَاءِ، وَنَحْوِهِمَا.

ب. مركب إسنادي
مقصود لغيره

وَيُرَادُ:

(١) بِمُفْرَدٍ^(١):

إطلاقات المفرد

(١) مُقَابِلُهَا.

(٢) وَمُقَابِلُ مُثْنِيٍّ وَجَمْعٍ.

(٣) وَمُقَابِلُ مُرَكَّبٍ.

(٢) وَبِكَلِمَةٍ: الْكَلَامُ.

إطلاقات الكلمة

(٣) وَبِهِ:

إطلاقات الكلام

(١) الْكَلِمَةُ.

(٢) وَالْكَلِمُ الَّذِي لَمْ يُفَدَّ.

وَتَتَنَاوَلُ^(٢) «الْكَلَامُ» وَ«الْقَوْلُ» عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: لِلْفُظِّ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، كَ: «الْإِنْسَانِ»: لِلرُّوحِ وَالْبَدَنِ.

مسمى الكلام والقول
عند الإطلاق

(١) (بِمُفْرَدٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش)، وَفِي (ب): (بِالْمُفْرَدِ).
(٢) (وَتَتَنَاوَلُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (يَتَنَاوَلُ).

فَصْلٌ

فصل في الدلالة

* الدَّلَالَةُ: مَصْدَرٌ دَلَّ.

تعريف الدلالة

وَهِيَ: مَا يَلْزَمُ مِنْ فَهْمٍ شَيْءٍ فَهُمْ آخَر.

* وَهِيَ:

الدلالة المطلقة
ثلاثة أنواع

(١) وَضْعِيَّةٌ.

(٢) وَعَقْلِيَّةٌ.

(٣) وَلَفْظِيَّةٌ.

وَاللَّفْظِيَّةُ:

الدلالة اللفظية
ثلاثة أنواع

(١) طَبْعِيَّةٌ.

(٢) وَعَقْلِيَّةٌ.

(٣) وَوَضْعِيَّةٌ، وَهَذِهِ: كَوْنُ اللَّفْظِ إِذَا أُطْلِقَ فَهُمْ^(١) مَا وُضِعَ لَهُ.

وَهِيَ عَلَى:

دلالة اللفظ
الوضعية ثلاثة أقسام

١- مُسَاهُ: مُطَابَقَةٌ.

٢- وَجُزْئِيَّة: تَضَمُّنٌ.

٣- وَلَا زِمَهُ الْخَارِج: التَّزَامٌ.

(١) هنا زيادة في (ب): (منه)، وليست في بقية النسخ.

وَهِيَ عَلَيْهِ: عَقْلِيَّةٌ^(١).

وَالْمُطَابَقَةُ: أَعْمُ، وَيُوجَدُ مَعَهَا:

تَضَمُّنٌ بِلاَ التِّزَامِ.

وَعَكْسُهُ.

وَالتَّضَمُّنُ: أَخْصُ.

* وَالِدَّلَالَةُ بِاللَّفْظِ: اسْتِعْمَالُهُ فِي

الدلالة باللفظ
نوعان

(١) الْحَقِيقَةُ.

(٢) وَالْمَجَازِ.

* وَالْمُلَازِمَةُ:

الملازمة بين اللازم
والملزوم ثلاثة أقسام

(١) عَقْلِيَّةٌ.

(٢) وَشَرْعِيَّةٌ.

(٣) وَعَادِيَّةٌ.

وَتَكُونُ:

(١) (التِّزَامُ. وَهِيَ عَلَيْهِ: عَقْلِيَّةٌ): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، و (ب): (وهي عليه عقلية التزام) تقديم وتأخير.

(١) قَطْعِيَّةٌ.

الملازمة من حيث
القوة قسمان

(٢) وَضَعِيَّةٌ جِدًّا.

(١) وَكُلِّيَّةٌ.

الملازمة من حيث
الشمول قسمان

(٢) وَجُزْئِيَّةٌ.

فَصْلٌ

(١) إِذَا اتَّحَدَ اللَّفْظُ وَمَعْنَاهُ:

(١) وَ^(١) اشْتَرَكَ فِي مَفْهُومِهِ كَثِيرٌ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ: ف: «كُلِّي».

وَهُوَ:

١- ذَاتِيٌّ.

٢- وَعَرَضِيٌّ.

فَإِنْ: تَفَاوَتْ:

١- ف: «مُشَكِّكٌ».

٢- وَإِلَّا: ف: «مُتَوَاطِيٌّ».

(٢) وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِكْ، كَمُضْمَرٍ: ف: «جُزْئِيٌّ».

وَيُسَمَّى: «النَّوْعُ»: «جُزْئِيًّا إِضَافِيًّا».

(٢) وَمُتَعَدِّدُ اللَّفْظِ فَقَطُّ: «مُتَرَادِفٌ».

(٣) وَالْمَعْنَى فَقَطُّ:

(١) «مُشْتَرَكٌ»^(١)، إِنْ كَانَ حَقِيقَةً لِلْمُتَعَدِّدِ.

(٢) وَإِلَّا: ف: «حَقِيقَةٌ» وَ«مَجَازٌ».

فصل في أقسام اللفظ
المفرد باعتبار نسبه إلى
المعنى، وإقسامه أربعة:
١. متحد اللفظ والمعنى،
وهو نوعان:

١. الكلّي

الكلّي باعتبار كونه
داخلًا في الذات أو
خارجًا عنها قسمان

الكلّي باعتبار استواء
الأفراد وتفاوتهم
قسمان

٢. الجزئي

«النوع، كلّي مندرج
تحت الجنس

ب. متعدد اللفظ دون
المعنى

ج. متعدد المعنى دون
اللفظ وهو نوعان

(١) (و): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (أو).

(٢) هنا زيادة في (ز): (إلا) وهي زيادة محلة في المعنى وليست في جميع النسخ.

(٤) وَهُمَا: مُتَبَايِنَةٌ، تَفَاصَلَتْ أَوْ تَوَاصَلَتْ.

د. متعدد اللفظ
والمعنى

* وَكُلُّهَا:

(١) مُشْتَقٌّ وَغَيْرُهُ.

الألفاظ من حيث
الاشتقاق وعدمه
قسمان

(٢) صِفَةٌ^(١) وَغَيْرُهَا.

الألفاظ من حيث
كونها وصفاً أو غيره
قسمان

* وَيَكُونُ:

تعدد الإطلاق بتعدد
الاعتبار

(١) اللَّفْظُ الْوَاحِدُ: مُتَوَاطِئًا مُشْتَرَكًا

(٢) وَاللَّفْظَانِ: مُتَبَايِنَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ^(١)

= بِاعْتِبَارَيْنِ.

* وَ«الْمُشْتَرَكُ»: وَقَعَ لُغَةً جَوَازًا:

المشترك واقع في
الأسماء والأفعال
والحروف

(١) تَبَايَنًا.

(٢) أَوْ تَوَاصَلًا بِكَوْنِهِ:

(١) جُزْءَ الْآخِرِ.

(٢) أَوْ لَازِمَهُ.

* وَكَذَا «مُتَرَادِفٌ»: وَوُقُوعًا.

المترادف واقع في
الأسماء والأفعال
والحروف

(١) (صِفَةٌ): هكذا في (أ) وأصله، وفي (ش): (وصفة).

(٢) (وَاللَّفْظَانِ: مُتَبَايِنَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ): هكذا في هامش (ب) مصححاً و (ش) و (ز)، وفي (أ) ومتن (ب) وأصله: (ومتبايناً ومترادفاً باعتبارين)، وفي أصله: (ويكون اللفظ الواحد متواطئاً ومشتراكاً ومتبايناً ومترادفاً باعتبارات).

* وَلَا تَرَادُفَ فِي:

لَا تَرَادُفَ فِيهِ

(١) حَدٌّ غَيْرُ لَفْظِيٍّ وَمَحْدُودٍ.

(٢) وَلَا^(١) نَحْوُ: «شَذَرَ مَذَرَ».

(٣) وَلَا تَأْكِيدَ.

وَأَفَادَ التَّابِعُ: التَّقْوِيَّةَ، وَهُوَ عَلَى زِنَةِ مَتْبُوعِهِ.

الفرق بين التابع
الذي على زنة
مفعوله والتأكيدوَالْمَوْكَّدُ^(٢) يُقْوِي وَيَنْفِي احْتِمَالَ الْمَجَازِ.

* وَيَقُومُ كُلُّ مُتَرَادِفٍ مَقَامَ الْآخَرِ فِي التَّرْكِيبِ.

وقوع كل من الريدفين
مكان الآخر

فَائِدَةٌ

* «الْعَلَمُ»: اسْمٌ يُعَيِّنُ مَسَاءَهُ مُطْلَقًا.

تعريف العلم

فَإِنْ كَانَ التَّعْيِينُ:

العلم قسمان

(١) خَارِجِيًّا: فَـ «عَلَمُ شَخْصٍ».

(٢) وَإِلَّا: «فَجِنْسٌ»^(٣).

* وَالْمَوْضُوعُ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ: «اسْمٌ جِنْسٍ».

حقيقة اسم الجنس

(١) هنا زيادة في (ز): (في). وليست في باقي النسخ.
 (٢) (وَالْمَوْكَّدُ): هكذا في (ش) و (ز)، وفي (أ): (التأكيد)، وليست واضحة في (ب).
 (٣) (فَجِنْسٌ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (فعل جنس).

فَصْلٌ^(١)

فصل في الحقيقة

* «الْحَقِيقَةُ»: الحقيقة ثلاثة أنواع

(١) «لُغَوِيَّةٌ»: وَهِيَ: قَوْلٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي وَضْعِ أَوَّلٍ^(٢)، كَأَسَدٍ^(٣).الحقيقة العرفية
قسمان

(٢) و«عُرْفِيَّةٌ»: مَا خُصَّ عُرْفًا بِبَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ:

(١) عَامَّةٌ: كَدَابَّةٍ لِلْفَرَسِ.

(٢) أَوْ خَاصَّةٌ: كَمُبْتَدَأٍ.

(٢) و«شَرْعِيَّةٌ» وَاقِعَةٌ مَنقُولَةٌ: مَا اسْتَعْمَلَهُ الشَّرْعُ.

الصلاة والإيمان
اصطلاحًا

كَصَلَاةٍ: لِلْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ.

وَإِيمَانٍ: لِعَقْدٍ بِالْجَنَانِ وَنُطْقٍ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٍ بِالْأَرْكَانِ.

فَدَخَلَ كُلُّ الطَّاعَاتِ.

وَهُمَا لُغَةٌ: الدُّعَاءُ، وَالتَّصَدِيقُ بِمَا غَابَ.

الصلاة والإيمان لغة

وَيَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ فِيهِ.

الاستثناء في الإيمان

* وَقَدْ تَصِيرُ الْحَقِيقَةُ مَجَازًا، وَبِالْعَكْسِ.

الحقيقة اللغوية
قد تصير مجازًا في
العرف وبالعكس

(١) (فَصْلٌ): زيادة من (أ) و (ب) و (ش)، وليس في (ب).

(٢) هنا زيادة في (ز): (وهي الأصل).

(٣) (كَأَسَدٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (الحقيقة قول مستعمل في وضع أول، وهي لغوية).

فَصْلٌ

فصل في المجاز

المجاز اصطلاحاً

* وَ «الْمَجَازُ»: قَوْلُ مُسْتَعْمَلٍ بَوْضِعٍ ثَانٍ لِعِلَاقَةٍ.

عدم اشتراط كون
العلاقة ذهنية

* وَلَا يُعْتَبَرُ لَزُومٌ ذِهْنِيٌّ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ.

أسباب العدول عن
الحقيقة إلى المجاز

* وَصِيرَ إِلَيْهِ لِبَلَغَتِهِ، أَوْ ثِقَلِهَا، وَنَحْوَهُمَا.

يصار إلى المجاز في
سنة وعشرين نوعاً
من أنواع العلاقة* وَيَتَجَوَّزُ^(١):إطلاق السبب على
المسبب أربع صور

(١) بِسَبَبٍ:

(١) قَائِلِيٌّ

(٢) وَصُورِيٌّ

(٣) وَفَاعِلِيٌّ

(٤) وَغَائِيٌّ

= عَنْ مُسَبِّبٍ.

(٢) وَبِعِلَّةٍ.

(٣) وَلَا زِمٍ.

(٤) وَأَثَرٍ.

(٥) وَمَحَلٍّ.

(١) (وَيَتَجَوَّزُ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (فيتجوز).

(٦) وَكُلٌّ.

(٧) وَمُتَعَلِّقٌ.

عَنْ: مَعْلُولٍ، وَمَلْزُومٍ، وَمُؤَثِّرٍ، وَحَالٍّ، وَبَعْضٍ، وَمُتَعَلِّقٍ.

(٨) وَيَبَا بِالقُوَّةِ عَمَّا بِالفِعْلِ.

(٩-١٦) وَبِالعَكْسِ فِي الكُلِّ^(١).

(١٧) وَبِاعتِبَارِ وَصْفٍ زَائِلٍ لَمْ يَلْتَبَسْ حَالُ الإِطْلَاقِ بِضِدِّهِ.

(١٨) أَوْ آيِلٍ قَطْعًا، أَوْ ظَنًّا بِفِعْلٍ أَوْ قُوَّةٍ.

(١٩) وَزِيَادَةٍ.

(٢٠) وَنَقْصٍ.

(٢١) وَشَكْلِ.

(٢٢) وَصِفَةٍ ظَاهِرَةٍ.

(٢٣) وَاسْمٍ^{(٢)(٣)}.

ذكر هنا ثمانية
أنواع عكس الأنواع
الثمانية المتقدمة

(١) أي: عكس ما تقدم، فيدخل فيه ثمانية أنواع:

النوع التاسع: وهو إطلاق المسبب على السبب، والعاشر: وهو إطلاق المعلول على العلة، والحادي عشر: وهو إطلاق الملزوم على اللازم، والثاني عشر: وهو إطلاق المؤثر على الأثر، والثالث عشر: وهو إطلاق الحال على المحل، والرابع عشر: وهو إطلاق البعض على الكل، والخامس عشر: وهو إطلاق المتعلق - بفتح اللام - على المتعلق - بكسر ها -، والسادس عشر: وهو إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة.

(٢) (واسم): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وليست في (ز)، وقد فسرنا في شرحه: إطلاق اسم البديل على المبدل. وفي أصله التحرير: «اسم ضد». وهو الصواب - أعني ما في (ز) أو أصله -؛ لأن الاسم يشمل أموراً كثيرة منها: اسم مبدل واسم ضد واسم مقيد، فتفسيرها بأحدها فيه تحكم؛ إذ لا بد من تقييدها كما في أصله.

(٣) هنا زيادة في (ز): (والمقيد). وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وإنما هي في الشرح.

(٢٤) وَضِدُّ.

(٢٥) وَمُجَاوَرَةٌ.

وَنَحْوُهُ.

* وَشُرْطٌ: نَقْلٌ فِي نَوْعٍ، لَا أَحَادٍ. شرط صحة استعمال المجاز

* وَهُوَ: المجاز ثلاثة أقسام

(١) لُغَوِيٌّ: كَأَسَدٍ لَشُجَاعٍ.

(٢) وَعُرْفِيٌّ: المجاز العرفي نوعان

(١) عَامٌّ: كَذَابَةٍ لِمَا دَبَّ.

(٢) وَخَاصٌّ: كَجَوْهَرٍ لِنَفْسٍ.

(٣) وَشَرْعِيٌّ: كَصَلَاةٍ لِدُعَاءٍ.

* وَيُعْرَفُ: يعرف المجاز بأمور سبعة

(١) بِصِحَّةِ نَفْيِهِ.

(٢) وَتَبَادُؤٍ^(١) غَيْرِهِ لَوْلَا الْقَرِينَةُ.(٣) وَعَدَمٍ^(٢) وَجُوبِ اطْرَادِهِ.(٤) وَالتَّزَامِ^(٣) تَقْيِيدِهِ.

(١) (وَتَبَادُؤٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (وَيَتَبَادُرُ).

(٢) (وَعَدَمٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (وَيَعْدَمُ).

(٣) (وَالْتِزَامٍ): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ب) و (ز): (وَيُلْتِزَمُ).

(٥) وَتَوَقُّفُهُ^(١) عَلَى مُقَابِلِهِ.

(٦) وَإِضَافَتِهِ^(٢) إِلَى غَيْرِ قَابِلٍ.

(٧) وَكَوْنِهِ^(٣) لَا يُؤَكِّدُ.

* وَفِي قَوْلٍ: وَلَا يُشْتَقُّ مِنْهُ بِلَا مَنَعٍ^(٤). هل يشتق من المجاز؟

* وَيُشْنَى الْمَجَازُ وَيُجْمَعُ^(٥). المجاز يشنى ويجمع

* وَيَكُونُ فِي: محال المجاز وأقسامه ستة

(١) مُفْرَدٍ.

(٢) وَإِسْنَادٍ.

(٣) وَفِيهِمَا مَعًا.

(٤) وَفِعْلٍ.

(٥) وَمُشْتَقٍّ.

(٦) وَحَرْفٍ.

(١) (وَتَوَقُّفُهُ) هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ز): (وَتَوَقُّفُهُ).

(٢) (وَإِضَافَتِهِ) هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ز): (وَإِضَافَتِهِ).

(٣) (وَكُونِهِ) هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (وَيَكُونِهِ).

(٤) (بِلَا مَنَعٍ): زيادة من (أ) و (ب) وأصله وأصل أصله، وفي (ز): (بلا مانع)، وليست في (ش).

(٥) (وَيُشْنَى الْمَجَازُ وَيُجْمَعُ): زيادة من (ب) و (ش)، وفي (ز): (ويجمع ويشنى)، وليست في (أ).

المجاز يستدل به

* وَيُحْتَجُّ بِهِ.

المجاز لا يقاس عليه

* وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ.

كل مجاز لابد له من حقيقة لا العكس

* وَيَسْتَلْزِمُ الْحَقِيقَةَ، وَلَا تَسْتَلْزِمُهُ.

لفظا الحقيقة والمجاز

* وَلَفْظَاهُمَا حَقِيقَتَانِ عُرْفًا، مَجَازَانِ لُغَةً.

الحقيقة والمجاز من عوارض الالفاظ

* وَهُمَا مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ.

ما ليس حقيقة ولا مجازا

* وَلَيْسَ مِنْهُمَا:

(١) لَفْظٌ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ^(١).

(٢) وَلَا عِلْمٌ مُتَجَدِّدٌ.

فصل في وقوع المجاز وتعارضة مع الحقيقة

فَصْلٌ

وقوع المجاز

* «الْمَجَازُ»: وَاقِعٌ، وَلَيْسَ بِأَغْلَبَ.

* وَهُوَ فِي الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ.

القران عربي إلا بعض الأعلام

* وَلَيْسَ فِيهِ غَيْرُ عِلْمٍ إِلَّا عَرَبِيٌّ.

تعارض الحقيقة والمجاز

* وَمَجَازٌ رَاجِعٌ أَوَّلَى مِنْ حَقِيقَةٍ مَرْجُوحَةٍ.

تعارض مجاز زيادة ونقص

* وَلَوْ لَمْ يَنْتَظَمْ كَلَامٌ إِلَّا بِارْتِكَابِ مَجَازٍ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ: فَتَقْصُّ أَوَّلَى.

(١) (اسْتِعْمَالُهُ): هَكَذَا فِي (ش) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (أ) وَ (ب): (اسْتِعْمَالُ).

فصل

فصل في الكناية
والتعريض

* «الكِنَايَةُ»:

الكناية نوعان

(١) حَقِيقَةٌ: إِنْ اسْتُعْمِلَ اللَّفْظُ فِي مَعْنَاهُ وَأُرِيدَ لَا زِمُ الْمَعْنَى.

(٢) وَمَجَازٌ: إِنْ لَمْ يُرَدِّ الْمَعْنَى وَعُبِّرَ بِالْمَلْزُومِ عَنِ اللَّازِمِ.

* وَ«التَّعْرِیْضُ»: حَقِيقَةٌ، وَهُوَ: لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ مَعَ التَّلْوِیْحِ
بِغَيْرِهِ.التعريض ليس من
قبيل المجاز

فَصْلٌ

فصل في الاشتقاق

* «الاشتقاق»: حد الاشتقاق الأصغر

رَدُّ لَفْظٍ إِلَى آخَرٍ لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ وَمُنَاسَبَتِهِ فِي الْمَعْنَى.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا.

من اركان الاشتقاق:
المناسبة في المعنى مع
التغيير

* و«المشتق»: فَرْعٌ وَافَقَ أَصْلًا بِحُرُوفِهِ الْأُصُولِ وَمَعْنَاهُ.

حد اللفظ المشتق

(١) فِيهِ الْأَصْغَرُ، وَهُوَ الْمَحْدُودُ: يَتَّفِقَانِ فِي الْحُرُوفِ وَالتَّرْتِيبِ،
كَنَصَرَ مِنَ النَّصْرِ.انواع الاشتقاق:
ثلاثة:
١. الاشتقاق الأصغر
وهو المحدود(٢) وَفِي الْأَوْسَطِ: فِي الْحُرُوفِ^(١)، كَجَبَذَ مِنَ الْجَذْبِ.

٢. الاشتقاق الأوسط

(٣) وَفِي الْأَكْبَرِ: فِي مَخْرَجِ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَوْ^(٢) الشَّفَةِ، كَنَعَقَ وَثَلَّمَ،
مِنَ النَّهْيِ وَالثَّلْبِ.

٣. الاشتقاق الأكبر

* وَيَطْرُدُ: كَاسَمٍ فَاعِلٍ^(٣)، وَنَحْوِهِ.الاشتقاق يطرد كثيراً
وعكسه قليل

وَقَدْ يَخْتَصُّ: كَالْقَارُورَةِ.

* وَإِطْلَاقُهُ قَبْلَ وُجُودِ الصِّفَةِ الْمُسْتَقِّ مِنْهَا:

إطلاق الوصف
المشتق على شيء
نوعان

(١) مَجَازٌ إِنْ أُريدَ الْفِعْلُ.

(١) هنا زيادة في (ز) وأصله: (فقط)، وليست في باقي النسخ.

(٢) (أَوْ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (و).

(٣) (فَاعِلٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) و (ش)، وفي (ش ط): (الفاعل).

(٤) هنا زيادة في (ز): (كضارب)، وهو خطأ ظاهر؛ لأن قوله الآتي: (ونحوه). راجع إلى (اسم الفاعل) حتى

يشمل جميع مدلولاته، كاسم الفاعل، واسم المفعول ونحوهما، وليست في (أ) و (ب) و (ش).

(٢) حَقِيقَةٌ إِنْ أُرِيدَتْ الصِّفَةُ، كَسَيْفٍ قَطُوعٌ، وَنَحْوِهِ.

فَأَمَّا صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدِيمَةٌ وَحَقِيقَةٌ.

صفات الله تعالى
حقيقة

* وَ«المُسْتَقُّ»:

شرط كون المشتق
حقيقة دوام أصله

(١) حَالٌ وَجُودِ الصِّفَةِ: حَقِيقَةٌ.

(٢) وَبَعْدَ انْقِضَائِهَا: مَجَازٌ.

* وَشَرْطُهُ: صِدْقُ أَصْلِهِ.

شرط المشتق صدق
المشتق منه عليه

* وَكُلُّ اسْمٍ مَعْنَى قَائِمٍ بِمَحَلٍّ: يَجِبُ أَنْ يُشْتَقَّ لِمَحَلٍّ مِنْهُ اسْمٌ فَاعِلٍ.

اشتقاق اسم فاعل
من المحل لا غيره

* وَأَيُّضٌ وَنَحْوُهُ: يَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ مُتَّصِفَةٍ بِبَيَاضٍ، لَا خُصُوصِيَّتَهَا بِهِ.

المشتق لا إشعار له
بخصوصية الذات

* وَالْخَلْقُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ.

حقيقة الخلق

وَهُوَ: فِعْلُ الرَّبِّ^(١) تَعَالَى قَائِمٌ بِهِ، مُغَايِرٌ لِصِفَةِ الْقُدْرَةِ.

(١) (الرَّبُّ): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (الرب).

فَصْلٌ^(١)

فصل في ثبوت اللغة
بالقياس

ثبتت اللغة قياساً
بشرطه

* تَبَيَّنَتِ اللُّغَةُ قِيَاسًا فِيمَا وُضِعَ لِمَعْنَى دَارَ مَعَهُ وُجُودًا وَعَدَمًا، كَخَمْرِ
لِنَبِيذٍ، وَنَحْوِهِ.

يمنع القياس في
اللغة في أمور أربعة

* وَالْإِجْمَاعُ عَلَى مَنَعِهِ فِي:

(١) عَلمٍ.

(٢) وَلَقَبٍ.

(٣) وَصِفَةٍ.

(٤) وَكَذَا مِثْلُ: إِنْسَانٍ، وَرَجُلٍ، وَرَفَعَ فَاعِلٍ.

(١) (فَصْلٌ): هكذا في (أ)، وفي (ب) و (ش) و (ز): (فائدة).

الحُرُوفُ

فصل في بيان معاني
الحروفمعاني حرف «الواو»
العاطفة»

* «الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ»: مُطْلَقُ الْجَمْعِ.

وَتَأْتِي بِمَعْنَى:

(١) مَعَ.

(٢) وَ^(١): أَوْ.

(٣) وَ: رَبِّ.

(٤) وَ: لِقَسَمٍ.

(٥) وَ: اسْتِثْنَاءٍ^(٢).(٦) وَ: لِحَالٍ^(٣).

* «الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ»:

معاني حرف «الفاء»
العاطفة»(١) لِتَرْتِيبٍ وَتَعْقِيبٍ^(١)، كُلٌّ بِحَسَبِهِ عُرْفًا.

وَتَأْتِي:

(٢) سَبَبِيَّةً.

وَرَابِطَةً^(٥).

(١) (مَعَ وَ): زيادة من (ش) و (ز) وأصله، وليست في: (أ) و (ب).

(٢) (اسْتِثْنَاءٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (لاستثناف)، والأصوب ما أثبت؛ إذ يكفي العطف خاصة في المتون.

(٣) (لِحَالٍ): هكذا في (أ)، وفي (ب) و (ش): (حال).

(٤) (تَعْقِيبٍ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) (ز): (لتعقيب).

(٥) تنبيه: الذي يظهر من تقسيم الماتن تبعاً لأصله: أن الفاء الرابطة مندرجة تحت الفاء العاطفة، وفيه نظر؛ إذ تقيد الفاء بالعاطفة لأجل إخراج الفاء الرابطة للجواب، قال في جمع الجوامع: «واحترز بالعاطفة عن الرابطة للجواب فقد تتراخى عن الشرط». ولذا لم أضع لها رقماً.

معاني حرف «ثم» * «ثُمَّ»:

(١) لِتَشْرِيكَ.

(٢) وَتَرْتِيبٍ بِمُهْلَةٍ.

* «حَتَّى الْعَاطِفَةُ»: لِلْغَايَةِ، لَا تَرْتِيبَ فِيهَا. معاني حرف «حتى العاطفة»

وَيُشْتَرَطُ: كَوْنُ مَعْطُوفِهَا: جُزْءًا مِنْ مَتْبُوعِهِ، أَوْ كَجُزْئِهِ.
وَتَأْتِي:

(١) لِتَعْلِيلٍ.

(٢) وَقَلَّ: لِاسْتِثْنَاءٍ مُنْقَطِعٍ.

* «مِنْ»: لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ حَقِيقَةً. معاني حرف «من»

وَلَهَا مَعَانٍ.

* «إِلَى»: لِانْتِهَائِهَا. معاني حرف «إلى»

وَبِمَعْنَى: «مَعَ».

وَابْتِدَاؤُهَا دَاخِلٌ، لَا انْتِهَاؤُهَا.

* «عَلَى»: لِاسْتِعْلَاءٍ. معاني حرف «على»

وَهِيَ لِلْإِيجَابِ.

وَلَهَا مَعَانٍ.

معاني حرف «في» * «في»:

- (١) لِظَرْفٍ.
- وَهِيَ: بِمَعْنَاهُ عَلَى قَوْلٍ فِي: ﴿وَلَا أَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾.
- (٢) وَلَا سِتْعَلَاءٍ^(١).
- (٣) وَتَعْلِيلٍ.
- (٤) وَسَبَبِيَّةٍ.
- (٥) وَمُصَاحَبَةٍ.
- (٦) وَتَوْكِيدٍ.
- (٧) وَتَعْوِضٍ.
- (٨) وَبِمَعْنَى: «الْبَاءِ»،
- (٩) وَ: «إِلَى»،
- (١٠) وَ: «مِنْ».

* «الْلَّامُ»: لِلْمَلِكِ حَقِيقَةً لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ. معاني حرف «اللام»

وَلَهَا مَعَانٍ^(٢).

(١) قوله: (ولا ستعلاء) موضعها هنا كما في (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله، وموضعها في (أ) و (ب) قبل الآية الكريمة، والصحيح ما أثبت؛ لأن المراد الظرفية في الآية الكريمة وليس الاستعلاء.
(٢) هنا زيادة في (ش): (كثيرة)، وليست (أ) و (ب) و (ز).

معاني حرف «بَل» * «بَل»:

- (١) لِعَطْفٍ وَإِضْرَابٍ إِنَّ وَلِيَهَا مُفْرَدٌ فِي:
- (١) إِبْتَاتٍ، فَتُعْطِي حُكْمَ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا.
- (٢) وَنَفْيٍ: فَتُقَرَّرُ مَا قَبْلَهَا، وَضِدَّهُ لِمَا بَعْدَهَا.
- (٢) وَقَبْلَ جُمْلَةٍ: لِابْتِدَاءٍ وَإِضْرَابٍ:
- (١) لِإِبْطَالٍ.
- (٢) أَوْ انْتِقَالٍ.

معاني حرف «أَوْ» * «أَوْ»:

- (١) لِشَكٍّ.
- (٢) وَإِبْهَامٍ^(١).
- (٣) وَإِبَاحَةٍ^(٢).
- (٤) وَتَخْيِيرٍ.
- (٥) وَمُطْلَقِ جَمْعٍ.
- (٦) وَتَقْسِيمٍ.
- (٧) وَبِمَعْنَى: «إِلَى»،

(١) (إِبْهَامٌ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (ولابهام).

(٢) (وَإِبَاحَةٌ): هكذا في (أ)، وفي (ش): (والإباحة)، وفي (ز): (ولإباحة).

(٨) وَ: «إِلَّا»،

(٩) وَإِضْرَابٍ كَ: «بَلْ».

معاني حرف «لكن» * «لَكِنْ»:

(١) لِعَظْفٍ وَاسْتِدْرَاكِ:

(١) إِنْ وَلَيْهَا مُفْرَدٌ.

(٢) فِي نَفْيٍ، وَنَهْيٍ.

(٢) وَقَبْلَ جُمْلَةٍ: لِابْتِدَاءٍ.

معاني حرف «الباء» * «الْبَاءُ»: لِلِإِلْصَاقِ: حَقِيقَةً، وَمَجَازًا.

وَلَهَا مَعَانٍ.

معاني حرف «إذا» * «إِذَا»:

(١) لِفَاجَأَةٍ: حَرْفًا.

(٢) وَتَأْتِي: ظَرْفًا لِمُسْتَقْبَلٍ - لَا مَاضٍ وَحَالٍ^(١) - مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِبًا.

معاني حرف «إذ» * «إِذْ»: وتأتي اسمًا وحرفًا

(١) اسْمٌ، لِمَاضٍ.

(١) (لَا مَاضٍ وَحَالٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (وَحَالٍ) معطوف على مستقبل.

وَفِي قَوْلٍ: وَلَمْسْتَقْبَلِ^(١).

(١) ظَرْفًا.

(٢) وَمَفْعُولًا بِهِ.

(٣) وَبَدَلًا مِنْهُ.

(٢) وَ:

(١) لِتَعْلِيلٍ.

(٢) وَمُفَاجَأَةً.

حَرْفًا.

* «لَوْ»: حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ.

معاني حرف «لو»

وَتَأْتِي^(٣):

(١) شَرْطًا:

(١) لِمَاضٍ، فَتَصْرِفُ^(٣) الْمُضَارِعَ إِلَيْهِ.

(٢) وَلَمْسْتَقْبَلِ قَلِيلًا، فَتَصْرِفُ^(٤) الْمَاضِيَ إِلَيْهِ.

(٢) وَلَتَمَنَّ.

(١) (وَلَمْسْتَقْبَلِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش)، وَفِي (ب) وَ (ز): (وَمُسْتَقْبَلِ).

(٢) (تَأْتِي): زِيَادَةٌ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي مَتْنِ (ش)، وَإِنَّمَا فِي الشَّرْحِ.

(٣) (فَتَصْرِفُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (فَيَصْرِفُ).

(٤) (فَتَصْرِفُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (فَيَصْرِفُ)، وَفِي (ب) الْحَرْفُ الثَّانِي مَهْمَلٌ.

(٣) وَعَرَضٍ.

(٤) وَتَحْضِيضٍ.

(٥) وَتَقْلِيلٍ.

(٦) وَمَصْدَرِيٍّ.

* «لَوْلَا»: حَرْفٌ يَقْتَضِي^(١) معاني حرف «لولا».

(١) فِي^(٢) جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ: امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لَوْجُودِ شَرْطِهِ.

(٢) وَفِي مُضَارَعَةٍ^(٣): تَحْضِيضًا.

(٣) وَمَاضِيَّةً:

(١) تَوْبِيخًا.

(٢) وَعَرَضًا.

(١) (يَقْتَضِي): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (أ): (تَقْتَضِي).
(٢) (فِي): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي مَتْنِ (ش)، وَإِنَّمَا فِي الشَّرْحِ.
(٣) (مُضَارَعَةٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (مُضَارَعِيَّة).

فصل

* مَبْدَأُ اللُّغَاتِ: تَوْقِيفٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِإِلْهَامٍ، أَوْ وَحْيٍ، أَوْ كَلَامٍ.

واضع اللغات

* وَيَجُوزُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِغَيْرِ تَوْقِيفٍ مَا لَمْ يُحَرِّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَبْقَى لَهُ اسْمَانِ.

تسمية الشيء بغير
توقيف

* وَأَسْمَاؤُهُ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ لَا تَثْبُتُ بِقِيَاسٍ.

اسماء الله تعالى
توقيضية

* وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ:

لمعرفة اللغة ثلاث
طرق

(١) النَّقْلُ:

(١) تَوَاتُرًا فِيمَا لَا يَقْبَلُ تَشْكِيكًا.

(٢) وَآحَادًا فِي غَيْرِهِ.

(٢) وَالْمُرْكَبُ مِنْهُ وَمِنَ الْعَقْلِ.

(٣) وَزَيْدًا: وَالْقَرَائِنُ.

* وَالْأَدِلَّةُ النَّقْلِيَّةُ: قَدْ تُفِيدُ الْيَقِينَ.

إفادة الأدلة النقلية

* وَلَا يُعَارِضُ الْقُرْآنَ غَيْرُهُ بِحَالٍ.

كل دعوى معارضة
للقرآن باطلة

وَحَدَّثَ مَا قِيلَ: أُمُورٌ قَطْعِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ تُخَالِفُ الْقُرْآنَ.

* وَلَا مُنَاسَبَةَ ذَاتِيَّةً بَيْنَ لَفْظٍ وَمَدْلُولِهِ.

لا مناسبة طبيعية
بين لفظ ومدلوله

* وَيَجِبُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى:

الواجب تقديمه من
معاني الألفاظ عند
احتمال التعارض

(١) حَقِيقَتِهِ.

(٢) وَعُمُومِهِ.

(٣) وَإِفْرَادِهِ.

(٤) وَاسْتِقْلَالِهِ.

(٥) وَإِطْلَاقِهِ.

(٦) وَتَأْصِيلِهِ.

(٧) وَتَقْدِيمِهِ.

(٨) وَتَأْسِيسِهِ.

(٩) وَتَبَايُنِهِ.

دُونِ:

مَجَازِهِ، وَتَخْصِصِهِ، وَاشْتِرَاكِهِ، وَإِضْمَارِهِ، وَتَقْيِيدِهِ، وَزِيَادَتِهِ،
وَتَأْخِيرِهِ، وَتَوْكِيدِهِ، وَتَرَادُفِهِ.

(١٠) وَعَلَى بَقَائِهِ دُونِ نَسْخِهِ.

إِلَّا لِذَلِيلٍ رَاجِحٍ.

وَعَلَى ^(١) عُرْفِ مُتَكَلِّمٍ.

(١) (وَعَلَى): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (وَيُحْمَلُ عَلَى).

الْأَحْكَامُ^(١)

فصل فيه نبذة من معاني الأحكام

الحسن والقبح يطلق بثلاثة اعتبارات

* «الْحُسْنُ» وَ«الْقُبْحُ»:

(١) بِمَعْنَى: مُلَاءَمَةُ الطَّبْعِ وَمُنَافَرَتِهِ

(٢) أَوْ: صِفَةُ كَمَالٍ وَنَقْصٍ

= عَقْلِيٌّ.

(٣) وَبِمَعْنَى: الْمَدْحُ وَالثَّوَابُ، وَالذَّمُّ وَالْعِقَابُ: شَرْعِيٌّ، فَلَا حَاكِمَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَالْعَقْلُ لَا يُحَسِّنُ وَلَا يُقْبِحُ، وَلَا يُوجِبُ وَلَا يُحَرِّمُ.

* وَلَا يَرِدُ الشَّرْعُ بِمَا يُخَالِفُ مَا يُعْرِفُ بِبِدَايَةِ^(٢) الْعُقُولِ وَضُرُورَاتِهَا. تعارض الشرع والعقل

* «وَالْحُسْنُ» وَ«الْقَبِيحُ»^(٣): الحسن والقبح شرعاً وعرفاً

(١) شَرْعًا: مَا أَمَرَ بِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ.

(٢) وَعُرْفًا: مَا لِفَاعِلِهِ فِعْلُهُ، وَعَكْسُهُ.

* وَلَا يُوصَفُ فِعْلٌ غَيْرُ مُكَلَّفٍ بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ^(٤).

ما لا يوصف بحسن ولا قبح

* وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ وَمَعْرِفَتُهُ تَعَالَى - وَهِيَ أَوَّلُ وَاجِبٍ لِنَفْسِهِ -: وَاجِبَانِ شَرْعًا.

حكم شكر المنعم ومعرفته تعالى

(١) هنا زيادة: (فَضْلٌ) في هامش (ش) وأصله، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

(٢) (بِدَايَةِ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (بِدَاهَةِ).

تنبيه: هكذا في (أ) و (ش): (بداية العقول)، وقد عبر بهذا اللفظ أبو الخطاب الكلوداني في التمهيد، والغزالي في المنحول، والبخاري في كشف الأسرار، وجمهور الأصوليين عبروا (بِدَاهَةِ العقول).

(٣) «وَالْقَبِيحُ»: هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (وَالْقُبْحُ).

(٤) (قُبْحٌ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (قَبِيح).

وَفِي قَوْلٍ: لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عَقْلًا.

هل ثم فرق بين شكر
المنعم ومعرفته من
جهة العقل؟

* وَفِعْلُهُ تَعَالَى وَأَمْرُهُ: لَا لِعِلَّةٍ وَحِكْمَةٍ فِي قَوْلٍ.

هل تعلل أفعال الله
تعالى؟

وَعَلَيْهِ: مُجَرَّدُ مَشِئَتِهِ مُرَجِّحٌ.

وَهِيَ، وَإِرَادَتُهُ: لَيْسَتْ بِمَعْنَى مَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ، وَسَخَطِهِ وَبُغْضِهِ،
وَيُحِبُّ^(١) وَيَرْضَى: مَا أَمَرَ بِهِ فَقَطُّ، وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ: بِمَشِئَتِهِ.

الفرق بين مشيئة
الله تعالى وإرادته
ومحبته ورضاه

فَائِدَةٌ

الْأَعْيَانُ وَالْعُقُودُ الْمُتَنَفِّعُ بِهَا قَبْلَ الشَّرْعِ إِنْ خَلَا وَقْتُ عَنْهُ، أَوْ بَعْدَهُ
وَخَلَا عَنْ حُكْمِهَا، أَوْ لَا وَجْهَ: مُبَاحَةٌ^(٢) ب: «إِلْهَامٌ».

حكم الأعيان والعقود
المنتفع بها

وَهُوَ: مَا يُحَرِّكُ الْقَلْبَ بِعِلْمٍ، وَيَطْمَئِنُّ بِهِ^(٣)، يَدْعُو إِلَى الْعَمَلِ بِهِ.

معنى الإلهام

وَهُوَ فِي قَوْلٍ: طَرِيقٌ شَرْعِيٌّ.

هل الإلهام طريق
شرعي؟

(١) (وَيُحِبُّ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (فيحب).
(٢) (وَيَطْمَئِنُّ بِهِ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (يطمئن).

فَصْلٌ

فصل في الأحكام
الشرعية

الحكم الشرعي
اصطلاحاً

تعريف الخطاب

هل يسمى الكلام في
الأزل خطاباً؟

تقسيم الحكم
الشرعي إلى تكليفي
«وهو خمسة أقسام»
ووضعي

* «الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ»: مَذْلُوعٌ خِطَابِ الشَّرْعِ.

* وَ«الْخِطَابُ»: قَوْلٌ يَفْهَمُ مِنْهُ مَنْ سَمِعَهُ شَيْئاً مُفِيداً مُطْلَقاً.

وَيُسَمَّى بِهِ: الْكَلَامُ فِي الْأَزْلِ فِي قَوْلٍ.

* ثُمَّ إِنْ وَرَدَ:

(١) بِطَلَبِ فِعْلٍ مَعَ جَزْمٍ: فَ: «إِيجَابٌ».

(٢) أَوْ لَا مَعَهُ: فَ: «نَدْبٌ».

(٣) أَوْ بِطَلَبِ تَرْكِ مَعَهُ: فَ: «تَحْرِيمٌ».

(٤) أَوْ لَا مَعَهُ: فَ: «كَرَاهَةٌ».

(٥) أَوْ بِتَخْيِيرٍ: فَ: «إِبَاحَةٌ».

وَالْإِلَّا: فَ: «وَضْعِيٌّ».

* وَالْمَشْكُوكُ: لَيْسَ بِحُكْمٍ.

المتروك فيه ليس
بمذهب

فَصْلٌ

فصل في الحكم
التكليفى الأول:
الواجب

* «الوَاجِبُ»:

لُغَةً: السَّاقِطُ وَالثَّابِتُ.

الواجب لغة وشرعاً

وَشَرْعًا: مَا ذُمَّ شَرْعًا^(١) تَارِكُهُ قَصْدًا مُطْلَقًا.

* وَمِنْهُ: مَا لَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ، كَنَفَقَةٍ وَاجِبَةٍ^(٢)، وَرَدٌّ وَدِيْعَةٌ وَغَضَبٌ، وَنَحْوُهُ، إِذَا فُعِلَ مَعَ غَفْلَةٍ.

شرط ترتيب التواب
نية التقرب

وَمِنْ «الْمَحْرَمِ»: مَا لَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ كَمُحَرَّمٍ يُخْرَجُ مِنْ عَهْدَتِهِ بِمُجَرَّدِ التَّرْكِ^(٣).

* وَ«الْفَرَضُ»:

لُغَةً:

الفرض لغة

(١) التَّقْدِيرُ.

(٢) وَالتَّائِيْرُ.

(٣) وَالْإِلْزَامُ.

(٤) وَالْعَطِيَّةُ^(٤).

(١) (شَرْعًا): زيادة من (ش) وأصله وأصل أصله، وليست في (أ) و (ب) و (ز). والصواب إثباتها؛ إذ عليها شرح المصنف؛ ولأنها قيد ذكر في حد الحرام كما سيأتي، فكذا هنا.

(٢) (وَاجِبَةٍ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش).

(٣) (كَمُحَرَّمٍ يُخْرَجُ مِنْ عَهْدَتِهِ بِمُجَرَّدِ التَّرْكِ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله، وفي (ش) و (ز): (كَتَرَكِهِ غَافِلًا)، والمعنى واحد، والمثبت عبر به أكثر الأصوليين، والآخر أخصر.

(٤) (وَالْإِلْزَامُ وَالْعَطِيَّةُ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

(٥) وَالْإِئْزَالُ.

(٦) وَالْإِبَاحَةُ.

وَيُرَادُفُ «الْوَاجِبُ»: شَرْعًا.

الْفَرْضُ شَرْعًا

وَتَوَابُهُمَا: سَوَاءٌ.

الْفَرْضُ كَالْوَاجِبِ فِي
التَّوَابِ

وَ:

الْأَلْفَاضُ الَّذِي هِيَ
نَصٌّ فِي الْوُجُوبِ

(١) صَيَغَتُهُمَا.

(٢) وَحْتُمُ.

(٣) وَلَا زِمُ.

(٤) وَإِطْلَاقُ الْوَعِيدِ.

(٥) وَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾

= نَصٌّ فِي الْوُجُوبِ.

وَإِنْ كُنِيَ الشَّارِعُ عَنْ عِبَادَةٍ بِبَعْضِ مَا فِيهَا نَحْوُ: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾،
﴿مُحَلِّفِينَ زُرُوسَكُمْ﴾ دَلٌّ عَلَى فَرَضِهِ.

إِذَا عَبَّرَ عَنِ الْعِبَادَةِ
بِمَشْرُوعٍ فِيهَا دَلٌّ ذَلِكَ
عَلَى وَجُوبِهِ

* وَمَا لَا يَتِمُّ «الْوُجُوبُ»^(١) إِلَّا بِهِ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ مُطْلَقًا.

حُكْمٌ مَا لَا يَتِمُّ
الْوُجُوبُ إِلَّا بِهِ

* وَمَا لَا يَتِمُّ «الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ» إِلَّا بِهِ، وَهُوَ مَقْدُورٌ لِمُكَلِّفٍ: فَوَاجِبٌ،
يُعَاقَبُ بِتَرْكِهِ، وَيُثَابُ بِفِعْلِهِ.

حُكْمٌ مَا لَا يَتِمُّ
الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ إِلَّا بِهِ

(١) «الْوُجُوبُ»: هَكَذَا فِي (أ) وَ(ب) وَ(ش)، وَفِي (ز): (الْوَاجِبُ).

فَصْلٌ

* «الْعِبَادَةُ»:

فصل في العبادة
والوقتالواجب باعتبار
الوقت قسمان:

أ. واجب مطلق

ب. واجب مؤقت، وهو
نوعان:١. واجب غير محدود
الطرفين٢. واجب محدود
الطرفينالواجب باعتبار فعله
في الوقت وخارجه
ثلاثة أقسام:
١. الأداء

٢. القضاء

٣. الإعادة

الواجب باعتبار كون
وقته المقدّر فاضلاً أو
غير فاضل
ثلاثة أقسام:

١. الواجب المضيق

(١) إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ وَقْتُهَا: لَمْ تُوصَفْ بِأَدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ وَلَا إِعَادَةٍ.

(٢) وَإِنْ لَمْ يُجَدِّ^(١) - كَحَجٍّ وَكَفَّارَةٍ - تُوصَفُ بِأَدَاءٍ فَقَطْ.

وَإِطْلَاقُ الْقَضَاءِ فِي حَجٍّ فَاسِدٍ؛ لِشَبْهِهِ بِمَقْضِيٍّ.

وَفِعْلُ صَلَاةٍ بَعْدَ تَأْخِيرِ قَضَائِهَا: لَا يُسَمَّى قَضَاءً الْقَضَاءِ.

(٣) وَإِنْ حُدِّ: وَصِفَتْ بِالثَّلَاثَةِ، سِوَى جُمُعَةٍ.

(١) فَ«الْأَدَاءُ»^(٢): مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ أَوْ لَا شَرْعًا.

(٢) وَ«الْقَضَاءُ»: مَا فُعِلَ بَعْدَ وَقْتِ الْأَدَاءِ وَلَوْ لِعُذْرِ - تَمَكَّنَ

مِنْهُ كَمُسَافِرٍ، أَوْ لَا لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ كَحَيْضٍ، أَوْ عَقْلِيٍّ
كَنَوْمٍ؛ لَوْ جُوبِهِ عَلَيْهِمْ -.

وَعِبَادَةٌ صَغِيرٌ: لَا تُسَمَّى قَضَاءً وَلَا أَدَاءً.

(٣) وَ«الْإِعَادَةُ»: مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ ثَانِيًا مُطْلَقًا.

* وَالْوَقْتُ:

(١) إِمَّا بِقَدْرِ الْفِعْلِ كَصَوْمٍ: فَالْمُضَيِّقُ.

(١) (وَلِنْ لَمْ يُجَدِّ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي هَامِش (أ) وَلَيْسَتْ بِخَطِ الْمَصْنَفِ: (عَيْنُ وَقْتُهَا وَ)،
وَالْإِشَارَةُ بَيْنَ (وَانْ) وَ (لَمْ) فَتَكُونُ: (وَلِنْ عَيْنُ وَقْتُهَا وَلَمْ يُجَدِّ)، وَفِي (ش) وَ (ز): (وَلِنْ عَيْنُ وَلَمْ).
(٢) فَ«الْأَدَاءُ»: هَكَذَا (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (أ): (وَالْأَدَاءُ).

٢. العبادة فاضلة

(٢) أَوْ أَقَلَّ، فَمُحَالٌ.

٣. الواجب الموسع

(٣) أَوْ أَكْثَرَ: فَاَلْمَوْسَعُ كَصَلَاةٍ مُوقَّتَةٍ، فَتَتَعَلَّقُ^(١) بِجَمِيعِهِ مُوسَعًا
أَدَاءً.

وَيَجِبُ الْعَزْمُ إِذَا أُخِّرَ، وَيَتَعَيَّنُ آخِرُهُ.
وَيَسْتَفِرُّ وَجُوبٌ بِأَوَّلِهِ.

وَمَنْ أَخَّرَ مَعَ ظَنٍّ مَانِعٍ - كَعَدَمِ الْبَقَاءِ - : أَثِمَ، ثُمَّ إِنْ بَقِيَ
فَفَعَلَهَا فِي وَقْتِهَا فَأَدَاءٌ.

وَمَنْ لَهُ تَأْخِيرٌ: تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ وَلَمْ يَعْصِ.
وَمَتَّى:

الوجوب والندب
باعتبار فاعله
قسمان:

(١) طَلِبَتْ^(٢) مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بِالذَّاتِ، أَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ كَالْخَصَائِصِ:

١. فرض العين وسنة
العين

(١) فَمَعَ جَزْمٌ: «فَرَضَ عَيْنٌ».

(٢) وَبِدُونِهِ: «سُنَّةٌ عَيْنٌ».

(٢) وَإِنْ طُلِبَ الْفِعْلُ فَقَطُّ:

ب. فرض الكفاية
وسنة الكفاية

(١) فَمَعَ جَزْمٌ: «فَرَضَ كِفَايَةً».

(٢) وَبِدُونِهِ: «سُنَّةٌ كِفَايَةً».

وَهُمَا: مُهِمٌّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ.

(١) (فَتَتَعَلَّقُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ(ب)، وَفِي (ش) وَ(ز): (فِيَتَعَلَّقُ).

(٢) (طَلِبَتْ): هَكَذَا فِي (أ) وَ(ب) وَ(ز)، وَفِي (ش): (طَلَبَ).

* وَفَرَضُ الْكِفَايَةِ: (١) عَلَى الْجَمِيعِ.

المخاطب بفرض الكفاية

وَيَسْقُطُ الطَّلَبُ الْجَازِمُ وَالْإِثْمُ: (٢) بِفِعْلِ مَنْ يَكْفِي.

اثر قيام البعض بفرض الكفاية

وَيَجِبُ: عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ بِهِ.

من يتعين عليه فرض الكفاية

وَإِنْ فَعَلَهُ الْجَمِيعُ مَعًا: كَانَ فَرَضًا.

* وَفَرَضُ الْعَيْنِ أَفْضَلُ.

فرض العين أهم من فرض الكفاية

* وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ابْتِدَاءً.

الفرق الحكمي بين فرض العين والكفاية في ثاني الحال

* وَيَلْزَمَانِ بِشُرُوعٍ مُطْلَقًا.

فرض الكفاية يتعين بالتشروع

* وَإِنْ طُلِبَ:

الواجب بحسب ذاته

وَاحِدٌ مِنْ أَشْيَاءٍ - كَخِصَالِ كَفَّارَةٍ^(١)، وَنَحْوَهَا -: فَالْوَاجِبُ وَاحِدٌ لَا بَعِيْنَهُ.

واجب معين وواجب مخير أو مبهم وهو المراد هنا

وَيَتَعَيَّنُ: (٣) بِالْفِعْلِ.

وَإِنْ كَفَّرَ بِهَا:

(١) مُرْتَبَةً: فَالْوَاجِبُ الْأَوَّلُ.

(٢) وَمَعًا: أُثِيبَ ثَوَابٌ وَاجِبٌ عَلَى أَعْلَاهَا فَقَطْ.

(١) هنا زيادة في (ز) وأصله: (واجب)، وليست في (أ) و(ب) و(ش) وأصل أصله.

(٢) (وَالْإِثْمُ): هكذا في (أ) و(ش) و(ز)، وفي (ب): (كالإثم)، وما في (ب) في ظني أولى؛ لأنه مقيس عليه، ففي أصله: (كسقوط الإثم إجماعاً)، وفي أصل أصله: (كما يسقط الإثم إجماعاً).

(٣) هنا زيادة في (ز): (يُبين)، وليست في (أ) و(ب) و(ش)، وإنما في الشرح.

(٤) هنا زيادة في (ش) ذلك، وليست في (أ) و(ب) و(ز)، والأصوب حذفها لظهوره.

كَمَا لَا يَأْتُمُّ لَوْ تَرَكَهَا سِوَى بِقَدْرِ - لَا نَفْسٍ - عِقَابٍ
أَدْنَاهَا فِي قَوْلٍ.

تَنْبِيْهٌ:

* «الْعِبَادَةُ»: «الطَّاعَةُ»، وَ«الطَّاعَةُ»: مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ.

حقيقة العبادة
والطاعة والمعصية

* وَ«الْمَعْصِيَةُ»: مُخَالَفَتُهُ.

* وَكُلُّ «قُرْبَةٍ»: «طَاعَةٌ»، وَلَا عَكْسَ^(١).

القربة اخص من
الطاعة

(١) (وَكُلُّ «قُرْبَةٍ»: «طَاعَةٌ»، وَلَا عَكْسَ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

فَصْلٌ

فصل في الحكم
التكليفي الثاني: الحرام

حد الحرام

* «الْحَرَامُ»: ضِدُّ «الْوَاجِبِ».

وَهُوَ: مَا ذُمَّ فَاعِلُهُ - وَلَوْ قَوْلًا وَعَمَلًا قَلْبًا - شَرْعًا.

أسماء الحرام

وَيُسَمَّى: «مَحْظُورًا»، وَ«مَنْعُوعًا»، وَ«مَرْجُورًا»، وَ«مَعْصِيَةً»، وَ«ذَنْبًا»،
وَ«قَبِيحًا»، وَ«سَيِّئَةً»، وَ«فَاحِشَةً»، وَ«إِثْمًا»^(١).النهي عن واحد لا
بعينه* وَيَجُوزُ النَّهْيُ عَنْ وَاحِدٍ لَا بَعِيْنِهِ، كَمِلْكِهِ أُخْتَيْنِ وَوَطْنَيْهَا، وَلَهُ فِعْلُ
أَحَدِهِمَا.

اشتباه محرم بمباح

* وَلَوْ اشْتَبَهَ مُحَرَّمٌ بِمُبَاحٍ: وَجَبَ الْكَفُّ، وَلَا يَحْرُمُ الْمُبَاحُ.

وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ، مُبْهَمَةً أَوْ مُعَيَّنَةً وَأَنْسِيَهَا: وَجَبَ الْكَفُّ
إِلَى الْقُرْعَةِ^(٢).اجتماع الثواب
والعقاب في الشخص

* وَفِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ: ثَوَابٌ وَعِقَابٌ.

كون الفعل الواحد
واجباً حراماً

* وَالْفِعْلُ الْوَاحِدُ:

(١) بِالنَّوعِ: مِنْهُ وَاجِبٌ وَحَرَامٌ، كَسُجُودِ اللَّهِ، وَلِغَيْرِهِ.

(٢) وَبِالشَّخْصِ:

(١) فَمِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ: يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ وَاجِبًا حَرَامًا.

(١) هنا زيادة في (ش ط): (وَحَرَجًا، وَتَحْرِيجًا، وَعُقُوبَةً)، وهي زيادة من المصنف في شرحه، وليست في (أ) و (ب) و (ش) و (ز).

(٢) (وَلَوْ طَلَّقَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ، مُبْهَمَةً أَوْ مُعَيَّنَةً وَأَنْسِيَهَا: وَجَبَ الْكَفُّ إِلَى الْقُرْعَةِ): زيادة في (أ) و (ب)، وليست في (ش) و (ز).

(٢) وَمِنْ جِهَتَيْنِ - كَصَلَاةٍ فِي مَغْصُوبٍ - : لا، وَلَا تَصِحُّ^(١)،
وَلَا يَسْقُطُ الطَّلَبُ بِهَا، وَلَا عِنْدَهَا.

وَتَصِحُّ تَوْبَةُ خَارِجٍ مِنْهُ فِيهِ، وَلَمْ يَعْصِ بِخُرُوجِهِ.

* وَالسَّاقِطُ عَلَى جَرِيحٍ: إِنْ بَقِيَ قَتْلُهُ، وَمِثْلُهُ إِنْ انْتَقَلَ:

أحكام الساقط على الجريح

(١) يَضْمَنُ.

(٢) وَتَصِحُّ تَوْبَتُهُ إِذَا.

(٣) وَيَحْرُمُ انْتِقَالُهُ.

وَيَلْزَمُ الْأَدْنَى قَطْعًا.

(١) (تَصِحُّ): هكذا في (ب) (ش) و (ز) وأصله، وفي (أ): (ويصح).

فَصْلٌ

فصل في الحكم
التكليفى الثالث: المندوب

المندوب لغة وشرعاً * «الْمَنْدُوبُ»:

لُغَةً: الْمَدْعُوُّ لَهُمْ، مِنَ النَّدْبِ، وَهُوَ الدُّعَاءُ.

وَشَرْعًا: مَا أُثِيبَ فَاعِلُهُ - وَلَوْ قَوْلًا وَعَمَلٌ قَلْبٍ - وَلَمْ يُعَاقَبْ تَارِكُهُ مُطْلَقًا.

وَيُسَمَّى: «سُنَّةً»، وَ«مُسْتَحَبًّا»، وَ«تَطَوُّعًا»، وَ«طَاعَةً»، وَ«نَفْلًا»، وَ«قُرْبَةً»، وَ«مُرَغَّبًا فِيهِ»، وَ«إِحْسَانًا».

اسماء المندوب

* وَأَعْلَاهُ:

مراتب المندوب

(١) «سُنَّةٌ».

(٢) ثُمَّ «فَضِيلَةٌ».

(٣) ثُمَّ «نَافِلَةٌ».

* وَهُوَ:

أحكام المندوب

(١) تَكْلِيفٌ.

(٢) وَمَأْمُورٌ بِهِ حَقِيقَةً، فَيَكُونُ لِلْفَوْرِ.

(٣) وَلَا يَلْزَمُ بِشُرُوعٍ، غَيْرِ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ؛ لِوُجُوبِ مُضِيِّ فِي فَاسِدِهِمَا، وَمُسَاوَاةٍ^(١) نَفْلِهِمَا فَرَضَهُمَا: نِيَّةً، وَكَفَّارَةً، وَغَيْرَهُمَا.

التخيير في إتمام
المندوب وقطعه

(١) (وَمُسَاوَاةٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (وَلِمَسَاوَاةٍ).

فَرَعٌ:

* الزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ وَاجِبٍ فِي رُكُوعٍ وَنَحْوِهِ: نَقْلٌ.

الزيادة على الواجب
ندب وإن لم تتميز

* وَمَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ إِمَامٍ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ.

الاتباع يسقط
الواجب

فَصْلٌ

فصل في الحكم
التكليفي الرابع: المكروه

المكروه اصطلاحاً

* «المَكْرُوهُ»: ضِدُّ «الْمَنْدُوبِ».

وَهُوَ: مَا مُدِّحَ تَارِكُهُ، وَلَمْ يُذَمَّ فَاعِلُهُ.

* وَلَا ثَوَابَ فِي فِعْلِهِ^(١).

لا أجر مع الكراهة

* وَهُوَ:

أحكام المكروه

(١) تَكْلِيفٌ.

(٢) وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ حَقِيقَةٌ.

* وَمُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُهُ.

الأمر المطلق لا
يتناول المكروه

* وَهُوَ فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ: لِلتَّزْيِيرِ.

المكروه في عرف
المتأخرين

* وَيُطْلَقُ عَلَى:

إطلاقات المكروه

(١) «الْحَرَامُ».

(٢) وَ«تَرْكُ الْأَوَّلَى».

وَهُوَ: تَرْكُ مَا فِعْلُهُ رَاجِحٌ، أَوْ عَكْسُهُ، وَلَوْ لَمْ يُنَهْ عَنْهُ، كَتَرْكِ
مَنْدُوبٍ.

* وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ: «مُخَالَفٌ»، وَ«مُسِيءٌ»، وَ«غَيْرُ مُمْتَلٍ».

ما ينعت به فاعل
المكروه

(١) جزم المصنف هنا بعدم الثواب في فعل المكروه مطلقاً، ولو قال: «في قول». لكان أولى؛ لأن الخلاف في هذه المسألة مطلق، قال في التحرير: «وهل يثاب بفعله؟ ثالثها: لا إن كره لذاته».

فَصْلٌ

فصل في الحكم
التكليفي الخامس: المباح

* «المباح»:

المباح لغة وشرعاً

لُغَةً: الْمُعْلَنُ وَالْمَأْذُونُ.

وَشَرْعًا: مَا خَلَا مِنْ مَدْحٍ وَذَمٍّ لِذَاتِهِ.

* وَهُوَ، وَوَاجِبٌ: تَوْعَانِ لِلْحُكْمِ.

المباح مبين للواجب

* وَلَيْسَ مَأْمُورًا بِهِ.

المباح ليس مأموراً به

* وَلَا مِنْهُ فِعْلٌ غَيْرٌ مُكَلَّفٍ.

غير المكلف لا يوصف
فعله بالإباحة

* وَيُسَمَّى: «طَلَقًا»، وَ«حَلَالًا».

أسماء المباح

* وَيُطْلَقُ وَ«حَلَالٌ»: عَلَى غَيْرِ الْحَرَامِ.

إطلاقات المباح
والحلل

* وَ«الإِبَاحَةُ»:

الإباحة نوعان:
شرعية وعقلية

(١) إِنْ أُريدَ بِهَا خِطَابٌ: فَشَرْعِيَّةٌ.

(٢) وَإِلَّا: عَقْلِيَّةٌ^(١).

وَتُسَمَّى شَرْعِيَّةً: بِمَعْنَى:

الإباحة الشرعية لها
تفسيران

(١) التَّقْرِيرُ.

(٢) أَوْ الإِذْنُ.

(١) (عَقْلِيَّةٌ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله، وفي (ش) و (ز): (فعقلية).

* و«الجائز»:

لُغَةً: الْعَابِرُ.

الجائز لغة

وَاصْطِلَاحًا: يُطْلَقُ:

الجائز اصطلاحاً له
ثلاث إطلاقات

(١) عَلَى مَا لَا يَمْتَنَعُ:

(١) شَرْعًا. فَيَعُمُّ غَيْرَ الْحَرَامِ.

الجائز في اصطلاح
الفتهاء

(٢) أَوْ^(١) عَقْلًا. فَيَعُمُّ كُلَّ مُمَكِّنٍ.

الجائز في عرف
المنطقيين

وَهُوَ: مَا جَازَ وَقُوعُهُ حِسًّا، أَوْ وَهْمًا، أَوْ شَرْعًا.

تعريف الممكن

(٢) وَعَلَى مَا اسْتَوَى فِيهِ الْأَمْرَانِ:

(١) شَرْعًا، كَمُبَاحٍ.

(٢) وَعَقْلًا، كَفِعْلٍ صَغِيرٍ.

(٣) وَعَلَى مَشْكُوكٍ فِيهِ فِيهِمَا بِالْإِعْتِبَارَيْنِ.

* وَلَوْ نُسِخَ وَجُوبٌ: بَقِيَ الْجَوَازُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ نَدْبٍ وَإِبَاحَةٍ.

ما يبقى بعد نسخ
وجوب وصرف نهى
عن تحريم

* وَلَوْ صُرِفَ نَهْيٌ عَنْ تَحْرِيمٍ: بَقِيَتِ الْكَرَاهَةُ حَقِيقَةً.

(١) (أُزْ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش) وَ (ز)، وَ (و).

فصل

فصل في أحكام
خطاب الوضع وحده
واقسامه
خطاب الوضع
اصطلاحاً

* «خِطَابُ الْوَضْعِ»: خَبَرٌ اسْتَفِيدَ مِنْ نَصَبِ الشَّارِعِ^(١) عَلِمًا مُعَرِّفًا لِحُكْمِهِ.

ما لا يشترط في
خطاب الوضع

* وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ: تَكْلِيفٌ، وَلَا كَسْبٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ.

إِلَّا:

(١) سَبَبٌ عُقُوبَةٌ.

(٢) أَوْ نَقْلٌ مِلْكٍ.

* وَأَقْسَامُهُ: «عِلَّةٌ»، وَ«سَبَبٌ»، وَ«شَرْطٌ»، وَ«مَانِعٌ».

اقسام خطاب الوضع
أربعة:

(١) وَ«الْعِلَّةُ»:

القسم الأول: العلة

(١) أَصْلًا: عَرَضٌ مُوجِبٌ لَخُرُوجِ الْبَدَنِ الْحَيَوَانِيِّ عَنِ الْإِعْتِدَالِ
الطَّبِيعِيِّ.

العلة في أصل الوضع
اللغوي

(٢) ثُمَّ اسْتُعِيرَتْ عَقْلًا: لِمَا أَوْجَبَ حُكْمًا عَقْلِيًّا لِذَاتِهِ، كَكَسْرِ
لِانْكِسَارٍ^(٢).

العلة عقلا

(٣) ثُمَّ شَرْعًا:

العلة شرعاً ثلاثة
معان

١- لِمَا^(٣) أَوْجَبَ حُكْمًا شَرْعِيًّا لَا مُحَالَةً، وَهُوَ الْمُرْكَبُ مِنْ:
مُقْتَضِيهِ، وَشَرْطِهِ، وَمَحَلِّهِ، وَأَهْلِهِ.

(١) (الشَّارِعُ): زيادة من (ب) و (ش) و (ز) وأصله، وليست في (أ).

(٢) (كَكَسْرِ لِانْكِسَارٍ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٣) (لِمَا): هَكَذَا فِي (أ) و (ب) و (ز)، وَفِي (ش): (مَا).

٢- وَلِيقْتَضِيهِ وَإِنْ تَخَلَّفَ لِمَانِعٍ أَوْ فَوَاتِ شَرْطٍ.

٣- وَلِلْحِكْمَةِ.

وَهِيَ: الْمَعْنَى الْمُنَاسِبُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ الْحُكْمُ، كَمَشَقَّةِ سَفَرٍ لِقَضَرٍ وَفِطْرٍ، وَكَذَيْنٍ^(١) وَأُبُوَّةٍ لِمَنْعِ زَكَاةٍ وَقِصَاصٍ.

تعريف الحكمة

(٢) وَ«السَّبَبُ»:

القسم الثاني:
السبب

لُغَةً: مَا تُوصِّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ.

السبب لغة وشرعاً

وَشَرْعاً: مَا يُلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ، وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ لِذَاتِهِ.

فَيُوجَدُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ، لَا بِهِ.

وَيُرَادُ بِهِ:

معاني السبب عند
الفقهاء أربعة

(١) مَا يُقَابِلُ الْمُبَاشَرَةَ، كَحَفْرِ بئرٍ مَعَ تَرْدِيدِهِ.

فَأَوَّلُ: سَبَبٌ. وَثَانٍ: عِلَّةٌ.

(٢) وَعِلَّةُ الْعِلَّةِ، كَرَمِيٍّ: هُوَ سَبَبٌ لِقَتْلِ، وَعِلَّةٌ لِلْإِصَابَةِ الَّتِي هِيَ عِلَّةُ الزُّهُوقِ.

(٣) وَالْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ بِدُونِ شَرْطِهَا، كِنِصَابٍ بِدُونِ حَوْلٍ.

(٤) وَكَامِلَةٌ.

(١) (وَكَذَيْنٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز): (وَكُوجُوبِ دِينٍ)، وَهِيَ زِيَادَةٌ غَرِيبَةٌ، بَلْ هِيَ تَصْحِيفٌ مِنْ (وَجُودٍ) كَمَا فِي الشَّرْحِ.

السبب نوعان

وَهُوَ:

(١) وَقْتِيٌّ، كَزَوَالِ لِظْهَرٍ.

(٢) وَمَعْنَوِيٌّ: يَسْتَلْزِمُ حِكْمَةً بَاعِثَةً، كِاسْكَارٍ لِتَحْرِيمٍ.

القسم الثالث:
الشرط

(٣) وَ«الشَّرْطُ»:

الشرط لغة وشرعاً

لُغَةً: الْعَلَامَةُ.

وَشَرْعًا: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، لَا^(١) مِنْ وُجُودِهِ وَوُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ.الشرط باعتبار
المشروط نوعان:
أ. شرط السبب

(١) فَإِنْ أَخْلَ عَدَمُهُ بِحِكْمَةِ السَّبَبِ: فَشَرْطُ السَّبَبِ، كَقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِ مَبِيعٍ.

(٢) وَإِنْ اسْتَلْزَمَ عَدَمُهُ حِكْمَةً تَقْتَضِي نَقِيضَ الْحُكْمِ: فَشَرْطُ الْحُكْمِ.

ب. شرط الحكم

وَهُوَ:

الشرط باعتبار إدراك
العلاقة مع المشروط
ثلاثة أنواع

(١) عَقْلِيٌّ، كَحَيَاةٍ لِعِلْمٍ.

(٢) وَشَرْعِيٌّ، كَطَهَارَةِ لِصَلَاةٍ.

(٣) وَلُغَوِيٌّ، كَ: «أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ قُمْتَ».

وَهَذَا كَ: «السَّبَبِ».

(٤) وَعَادِيٌّ، كَغِذَاءِ الْحَيَوَانِ.

(١) (لا): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش): (ولا)، وفي (ز): (ولا يلزم).

وَمَا جُعِلَ قَيْدًا فِي شَيْءٍ لِّعَنَى - كَشَرَطٍ فِي عَقْدٍ - : فَكَشَرَعِيٌّ.
وَاللُّغَوِيُّ:

الشرط الجعلي

استعمالات الشرط
اللغوي

(١) أَغْلَبُ اسْتِعْمَالِهِ فِي سَبَبِيَّةٍ:

١ - عَقْلِيَّةٌ.

٢ - وَشَّرْعِيَّةٌ.

(٢) وَاسْتُعْمِلَ لَعَةً: فِي شَرَطٍ لَمْ يَبْقَ لِمُسَبِّبِ شَرَطٍ سِوَاهُ.

(٤) وَ«الْمَانِعُ»:

القسم الرابع: المانع

مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْعَدَمُ، لَا^(١) مِنْ عَدَمِهِ وَوُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ.

المانع شرعاً

وَهُوَ إِمَّا:

المانع نوعان:

(١) لِحُكْمٍ، كَأُبُورَةٍ فِي قِصَاصٍ.

أ. مانع الحكم

(٢) أَوْ لِسَبَبِهِ، كَدَيْنٍ مَعَ مِلْكٍ نِصَابٍ.

ب. مانع سبب الحكم

* وَنَضَبُ هَذِهِ مُفِيدَةٌ مُقْتَضِيَاتِهَا: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ.

أقسام خطاب الوضع
حكم شرعي بشرطه

* وَمِنْهُ: «فَسَادٌ» وَ«صِحَّةٌ».

الفساد والصحة من
خطاب الوضع

* وَهِيَ:

الصحة

(١) فِي عِبَادَةٍ: سُقُوطُ الْقَضَاءِ بِالْفِعْلِ.

حد الصحة في
العبادة

(١) (لا): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش): (لا يلزم)، وفي (ز): (ولا يلزم)، والأصوب ما أثبت كي ينسق مع تعريف الشرط المتقدم.

(٢) وَفِي مُعَامَلَةٍ: تَرْتَّبُ أَحْكَامُهَا الْمَقْصُودَةَ بِهَا عَلَيْهَا.

حد الصحة في
المعاملة

وَيَجْمَعُهُمَا: تَرْتَّبُ^(١) أَثَرُ مَطْلُوبٍ مِنْ فِعْلٍ عَلَيْهِ، فَبِصِحَّةٍ:

يجمع العبادة
والمعاملة في حد
صحتها

(١) عَقْدٍ: يَتَرْتَّبُ أَثَرُهُ.

(٢) وَعِبَادَةٍ: إِجْزَاؤُهَا.

وَهُوَ: كِفَايَتُهَا فِي إِسْقَاطِ التَّعَبُّدِ.

تعريف الإجزاء

وَيُخْتَصُّ بِهَا.

* وَكَ: «صِحَّةٌ»: «قَبُولٌ»، وَنَفْيُهُ كَنَفْيِ إِجْزَاءٍ.

القبول لا يفارق
الصحة وجوداً وعدمًا

و«الصِّحَّةُ»:

الصحة لها ثلاث
إطلاقات

(١) شَرْعِيَّةٌ، كَمَا هُنَا.

(٢) وَعَقْلِيَّةٌ، كَأَمَّا كَانَ الشَّيْءُ وَجُودًا وَعَدَمًا.

(٣) وَعَادِيَّةٌ، كَمَشْيٍ وَنَحْوِهِ.

* وَ«بُطْلَانٌ» وَ«فَسَادٌ»: مُتَرَادِفَانِ، يُقَابِلَانِ الصِّحَّةَ^(٢) الشَّرْعِيَّةَ.

حد البطلان والفساد

(١) (تَرْتَّبُ): زيادة من (ب) و (ش) و (ز)، وليست في (أ).
(٢) (الصِّحَّةُ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

فَوَائِدُ

* «النَّفُوذُ»: تَصَرُّفٌ لَا يَقْدِرُ فَاعِلُهُ عَلَى رَفْعِهِ.

تعريف النفوذ

الحكم باعتبار كونه
على وفق الدليل أو
خلافه قسمان:

أ: العزيمة

* وَ«الْعَزِيمَةُ»:

لُغَةً: الْقَصْدُ الْمُؤَكَّدُ.

العزيمة لغة وشرعاً

وَشَرْعًا: حُكْمٌ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ خَالٍ عَنِ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ.

فَشَمِلَ الْخُمْسَةَ.

* وَ«الرُّخْصَةُ»:

ب: الرخصة

لُغَةً: السُّهُولَةُ.

الرخصة لغة وشرعاً

وَشَرْعًا: مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ.

* وَمِنْهَا:

أنواع الرخص

(١) وَاجِبٌ.

(٢) وَمَنْدُوبٌ.

(٣) وَمُبَاحٌ.

* وَالْإِشْتَانِ: وَصَفَانِ لِلْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ.

حقيقة العزيمة
والرخصة

فَصْلٌ

فصل في المحكوم فيه
وهي الأفعال

* «التَّكْلِيفُ»:

لُغَةً: الْإِزَامُ مَا فِيهِ مَسَقَّةٌ.

التكليف لغة وشرعاً

وَشَرْعاً: الْإِزَامُ مُقْتَضَى خِطَابِ الشَّرْعِ.

* وَالْمَحْكُومُ بِهِ^(١): فِعْلٌ:

حقيقة المحكوم فيه

بِشَرْطٍ: إِمْكَانِهِ.

شروط التكليف المتعلق
بالفعل المحكوم فيه:
١. كون الفعل ممكناً

فِيصَحُّ: بِمُحَالٍ لِعَیْرِهِ.

التكليف بالمحال

(١) لَا:

(١) لِذَاتِهِ.

(٢) وَعَادَةً.

إِلَّا: عَقْلًا فِي وَجْهِ^(٢).

(٢) وَلَا: بِغَيْرِ فِعْلٍ.

لا تكليف إلا بفعل

(١) (به): هكذا في جميع النسخ الخطية، وفي أصله وأصل أصله والآمدي وابن الحاجب وغيرهم: (فيه)، وهو الأصوب؛ وهي الأفعال المكلف بها، وأما المحكوم به فهو الحكم الشرعي كما قرره صاحب التعبير. وبعض الأصوليين أطلق المحكوم به على الفعل، قال ابن أمير حاج في التقرير والتحجير، (١١٣/٢): «(المحكوم فيه) مبتدأ وقوله: (وهو أقرب من المحكوم به) اعتراض بينه وبين خبره وهو (فعل المكلف). يريد: أن التعبير عن فعل المكلف بالمحكوم فيه أولى من التعبير عنه بالمحكوم به كما ذكر صدر الشريعة والبيضاوي وغيرهما. قال المصنف: إذ لم يحكم الشارع به على المكلف، بل حكم في الفعل بالوجوب وبالمنع بالإطلاق».

(٢) (وَعَادَةً إِلَّا: عَقْلًا فِي وَجْهِ): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (عقلاً وعادة و... القول). مكان الفراغ كلمة مشطوبة.

٢. علم المكلف بأمور ثلاثة * وَشَرِطَ: عِلْمُ مُكَلَّفٍ:

(١) حَقِيقَتُهُ.

(٢) وَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ،

(٣) وَمِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُهُ.

* وَمُتَعَلِّقُهُ فِي نَهْيٍ: كَفُّ النَّفْسِ. متعلق المأمور في نهْي

* وَيَصِحُّ:

(١) بِهِ حَقِيقَةٌ قَبْلَ حُدُوثِهِ.

التكليف بالفعل قبل حدوثه

وَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ.

(٢) وَبِغَيْرِ مَا عَلِمَ أَمْرٌ وَمَأْمُورٌ انْتِفَاءً شَرْطٍ وَقُوعِهِ^(١).

جهل الأمر والمأمور انتفاء شرط وقوع الفعل

* وَيَصِحُّ: تَعْلِيقُ أَمْرٍ بِاخْتِيَارٍ مُكَلَّفٍ فِي وُجُوبٍ وَعَدَمِهِ.

تفويض الأمر إلى اختيار مكلف

لَا: أَمْرٌ بِمَوْجُودٍ.

٣. أن يكون الفعل المكلف فيه معدوماً

* وَشَرِطَ فِي مُحْكُومٍ عَلَيْهِ: عَقْلٌ وَفَهْمٌ خِطَابٍ.

شرط التكليف المتعلق بالمكلف المحكوم عليه بالفعل

لَا: حُصُولُ شَرْطٍ شَرْعِيٍّ.

حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً بصحة التكليف

(١) هنا زيادة عند (ب): (وكذا إن جهله وحده لا مع مأمور به) وليست في (أ) و (ش) و (ز).

وهذه الزيادة تخالف أصل المسألة، ولو قال: «وكذا إن علمه وحده لا مع مأمور به». لاكتملت قسمة الثلاثة: جهلها، علم الأمر دون المأمور، علمها، فالتقسيمان الأولان يصحان دون الثالث.

الكفار مخاطبون
بفروع الشريعة
وأصولها

فَالْكَفَّارُ: مُحَاطَبُونَ:

(١) بِالْفُرُوعِ.

(٢) كَالْإِيمَانِ.

وَالْفَائِدَةُ: كَثْرَةُ عِقَابِهِمْ فِي الْآخِرَةِ.

وَمُتْلِزِمُهُمْ فِي إِتْلَافٍ وَجَنَائَةٍ وَتَرْتُّبِ أَثَرِ عَقْدٍ: كَمُسْلِمٍ.

خطاب الوضع يجري
على الملتمزم من
الكفار إجماعاً

* وَيُكَلِّفُ مَعَ:

(١) سُكْرٍ لَمْ يُعْذَرْ بِهِ.

تكليف السكران

(٢) وَإِكْرَاهٍ^(١) - وَيُيَسِّحُ: مَا قُبِحَ ابْتِدَاءً - بِضَرْبٍ أَوْ تَهْدِيدٍ، بِحَقٍّ أَوْ غَيْرِهِ.

تكليف المكره

لا:

موانع التكليف

(١) مَنْ كَالَةٍ بِحَمَلٍ.

(٢) أَوْ عُذَرَ بِسُكْرٍ.

(٣) وَآكَلَ بَنَجًا.

(٤) وَمُغْمَى عَلَيْهِ.

(٥) وَنَائِمٌ.

(١) (وَإِكْرَاهٍ): هَكَذَا فِي (أ) (ب) و (ش)، وَفِي (ب): (وَمَعَ إِكْرَاهٍ).

(٦) وَ^(١) نَاسٍ .

(٧) وَمُخْطِئٌ .

(٨) وَمَجْنُونٌ .

(٩) وَغَيْرُ بَالِغٍ .

وَوُجُوبُ زَكَاةٍ وَنَفَقَةٍ وَضَمَانٍ: مِنْ رِبْطِ الْحُكْمِ بِالسَّبَبِ .

لا يشترط التكليف
في خطاب الوضع

(١٠) وَلَا مَعْدُومٌ حَالُ عُدْمِهِ .

وَيَعُمُّهُ الْخَطَابُ إِذَا كُفِّرَ كَغَيْرِهِ .

* وَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ عَقْلًا وَلَا شَرْعًا .

يثيب الله تعالى
المطيع بفضله وكرمه

تَنْبِيْهٌ: الْأَدِلَّةُ

أدلة الفقه المتفق
عليها أربعة

- (١) الْكِتَابُ، وَهُوَ الْأَصْلُ.
- (٢) وَالسُّنَّةُ، وَهِيَ مُخْبَرَةٌ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.
- (٣) وَالْإِجْمَاعُ، وَهُوَ مُسْتَنْدٌ إِلَيْهِمَا.
- (٤) وَالْقِيَاسُ، وَهُوَ مُسْتَنْبَطٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

بَابٌ

باب في الدليل الأول
القرآن

* «الكِتَابُ»: «الْقُرْآنُ».

الكتاب عرفاً

* وَهُوَ: كَلَامٌ مُنَزَّلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، مُعْجَزٌ بِنَفْسِهِ، مُتَعَبَّدٌ بِتِلَاوَتِهِ.

تعريف القرآن

* وَ«الْكَلَامُ»:

موضوع لفظ الكلام

(١) حَقِيقَةُ: الْأَصْوَاتِ وَالْحُرُوفِ.

(٢) وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ الْمَعْنَى النَّفْسِيُّ - وَهُوَ: نِسْبَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ قَائِمَةٌ بِالْمُتَكَلِّمِ - : فَمَجَازٌ.

* وَ«الْكِتَابَةُ»^(١): كَلَامٌ حَقِيقَةٌ.

حقيقة الكتابة

* وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا، كَيْفَ شَاءَ، وَإِذَا شَاءَ، بِلَا كَيْفٍ، يَأْمُرُ بِمَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ.

الله تعالى يتكلم
بمشيئته وقدرته

* وَفِي بَعْضِ آيَةِ إِعْجَازٍ.

ما به يقع الإعجاز

* وَيَتَفَاضَلُ،

القرآن بعضه أفضل
من بعض

وَتَوَابُهُ.

ثواب القرآن يتفاضل

* وَيَتَفَاوَتُ إِعْجَازُهُ.

تفاوت إعجاز القرآن

(١) وَ«الْكِتَابَةُ»: هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (أ): (وَالْكُنَايَةُ).

* وَ«الْبِسْمَلَةُ»:

احكام البسملة

(١) مِنْهُ.

(٢) لَا مِنْ الْفَاتِحَةِ.

(٣) وَلَا تَكْفِيرٍ بِاخْتِلَافٍ فِيهَا.

(٤) وَهِيَ آيَةٌ فَاصِلَةٌ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ، سِوَى بَرَاءَةِ.

(٥) وَبَعْضُهَا مِنَ النَّمْلِ.

* وَ«السَّبْعُ»: مُتَوَاتِرَةٌ.

القراءات السبع

* وَمُصْحَفُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ^(١): أَحَدُ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ.مصحف عثمان رضي
حرف واحد

* فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ بِهَا:

شروط ما تصح
القراءة به في الصلاة

(١) وَافَقَهُ.

(٢) وَصَحَّ^(٢)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَشَرَةِ.* وَغَيْرُ مُتَوَاتِرٍ - وَهُوَ مَا خَالَفَهُ^(٣) -:

احكام القراءة الشاذة

(١) لَيْسَ بِقُرْآنٍ، فَلَا تَصِحُّ بِهِ.

(٢) وَمَا صَحَّ مِنْهُ حُجَّةٌ.

(٣) وَتُكْرَهُ قِرَاءَتُهُ.

(١) هنا زيادة في (ز): (الذي كتبه وأرسله إلى الآفاق)، وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وإنما هي في الشرح.

(٢) وَصَحَّ: زيادة من (أ) و (ب) و (ش)، وليست في: (ز).

(٣) (وَهُوَ مَا خَالَفَهُ): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وموضعها في (ب) بعد قوله: (فلا تصح به).

* وَمَا أَتَّضَحَ مَعْنَاهُ: «مُحْكَمٌ».

معنى المحكم

* وَعَكْسُهُ: «مُتَشَابِهٌ»:

معنى المتشابه
وأسبابه

(١) لَا شِتْرَاكِ.

(٢) أَوْ إِجْمَالٍ.

(٣) أَوْ ظُهُورِ تَشْبِيهِ، كَصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

* وَلَيْسَ فِيهِ:

ما ليس في القرآن
وما فيه

(١) مَا^(١) لَا مَعْنَى لَهُ.

(٢) وَلَا مَعْنَى بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ، إِلَّا بِدَلِيلٍ.

* وَفِيهِ: مَا لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ^(٢) إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

* وَيَمْتَنِعُ^(٣) دَوَامُ إِجْمَالٍ مَا فِيهِ تَكْلِيفٌ.

حكم دوام الإجمال

* وَالْوَقْفُ^(٤) عَلَى ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥)، لَا^(٦): ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾.

الوقف على لفظ
لجلالة في آية آل
عمران

* وَيَحْرُمُ تَفْسِيرُهُ: بِرَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ بِلَا أَصْلٍ.

حكم تفسير القرآن

لَا: بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ.

(١) (مَا): هكذا في (أ) و (ز) وأصله وأصل أصله، وفي (ش): (عما)، وفي (ب) غير واضحة.

(٢) (مَعْنَاهُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز) و (ش ط): (تأويله).

(٣) (وَيَمْتَنِعُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وفي (ش): (ويمنع).

(٤) (وَالْوَقْفُ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله، وفي (ش) و (ز): (وَيُوقِفُ).

(٥) هنا زيادة في (ش): (لَفْظًا وَمَعْنَى)، وليست في (أ) و (ب) و (ز) وأصله وأصل أصله.

(٦) هنا زيادة في (ش): (على)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

بَابُ

باب في الدليل الثاني
السنة

* «السُّنَّةُ»:

لُغَةً: الطَّرِيقَةُ.

السنة لغة
واصطلاحاً

وَشَرْعًا اصْطِلَاحًا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ الْوَحْيِ وَلَوْ بِكِتَابَةٍ، وَفِعْلُهُ
وَلَوْ بِإِشَارَةٍ، وَإِقْرَارُهُ.

وَزَيْدٌ: اِهْمُ.

* وَهِيَ: حُجَّةٌ؛ لِلْعُضْمَةِ، الَّتِي هِيَ: سَلْبُ الْقُدْرَةِ عَلَى ^(١) الْمَعْصِيَةِ.

حجية السنة

* وَلَا تَمْتَنِعْ ^(٢) عَقْلًا مَعْصِيَةً قَبْلَ الْبَعْثَةِ.

المعصية قبل البعثة

* وَمَعْصُومٌ بَعْدَهَا:

ما عصم منه الأنبياء
بعد البعثة

(١) مِنْ تَعَمُّدٍ مَا يُخْلُ بِصِدْقِهِ فِيمَا دَلَّتِ الْمُعْجِزَةُ عَلَى صِدْقِهِ مِنْ
رِسَالَةٍ وَتَبْلِيغٍ.

وَلَا يَقَعُ غَلْطًا وَسَهْوًا.

(٢) وَمَا لَا يُخْلُ:

(١) فَمِنْ كَبِيرَةٍ.

(٢) وَمَا يُوجِبُ خِسَّةً أَوْ إِسْقَاطَ مُرُوءَةٍ عَمْدًا.

(١) (عَلَى): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (عَنْ).

(٢) (تَمْتَنِعُ): هَكَذَا فِي (ش) وَ (ز)، وَفِي (أ) وَ (ب) الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مَهْمَلٌ.

وَفِي وَجْهِ:

١- وَسَهْوًا.

٢- وَمِنْ صَغِيرَةٍ مُطْلَقًا^(١).

(١) تنبيه: قوله: «ومن صغيرة مطلقاً». هو قسم ثالث مندرج تحت «ما لا يخل»، ولم أضعه مرفقاً ثالثاً لأن له علاقة في قوله: «وفي وجه».

فَصْلٌ

فصل في أفعال
النبي ﷺ

الخصائص النبوية

الأفعال الجبلية

الأفعال المحتملة
للجبلية وغيرها

(١) مَا اخْتَصَّ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ بِهِ: فَوَاضِحٌ.

(٢) وَمَا كَانَ: جَبَلِيًّا، كَنُومٌ =

(٣) أَوْ يَحْتَمِلُهُ، كَجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَلُبْسِهِ السَّبْتِيِّ =

= فَمُبَاحٌ.

(٤) وَبَيَّانُهُ:

ما وقع به البيان من
قول وفعل

(١) بِقَوْلٍ، كَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»

(٢) أَوْ فِعْلٍ^(١) عِنْدَ حَاجَةٍ، كَقَطْعٍ مِنْ كُوعٍ، وَغَسْلٍ مِرْفَقٍ

= وَاجِبٍ^(٢) عَلَيْهِ.

(٥) وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ:

ما ليس مختصاً به
ولا جبلياً ولا متردداً
ولا بيانياً قسماً

(١) إِنْ عَلِمْتَ صِفَتَهُ مِنْ وُجُوبٍ أَوْ نَذْبٍ أَوْ إِباحَةٍ =:

١- بِنَصِّهِ.

٢- أَوْ تَسْوِيَّتِهِ بِمَعْلُومِهَا.

٣- أَوْ بِقَرِينَةٍ تُبَيِّنُ أَحَدَهَا.

٤- أَوْ بِوُقُوعِهِ:

١. بَيَّانًا لِمُجْمَلٍ.

(١) (فعل): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (يفعل).

(٢) (واجب): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش): (وواجب)، وفي (ز): (فواجب).

٢. أَوْ امْتِثَالًا لِنَصِّ يَدُلُّ عَلَى حُكْمِهِ.
= فَأَمْتُهُ: مِثْلُهُ.

(٢) وَإِلَّا:

- ١- فَإِنْ تَقَرَّبَ بِهِ: فَوَاجِبٌ عَلَيْنَا وَعَلَيْهِ.
- ٢- وَإِلَّا: فَمُبَاحٌ.

* وَلَمْ يَفْعَلْ^(١) ﷺ الْمَكْرُوهَ لِيُبَيِّنَ بِهِ الْجَوَازَ، بَلْ فِعْلُهُ يَنْفِي الْكَرَاهَةَ حَيْثُ لَا مُعَارِضَ لَهُ.

لا يفعل النبي ﷺ
المكروه

وَتَشْبِيهُهُ بَعْدَ سَهْوِهِ لَا يَنْفِيهَا؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ.

* وَإِذَا سَكَتَ عَنْ إِنْكَارِ أَمْرٍ^(٢)، بِحَضْرَتِهِ أَوْ زَمَنِهِ، مِنْ غَيْرِ كَافِرٍ، عَالِمًا بِهِ: دَلَّ عَلَى جَوَازِهِ.

حكم سكوته ﷺ

وَإِنْ سَبَقَ تَحْرِيمُهُ: فَتَسْخُ.

فَائِدَةٌ

* التَّأْسِي:

حقيقة المتابعة
والموافقة

(١) فِعْلُكَ كَمَا فَعَلَ لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَ.
وَكَذَا التَّرْكُ^(٣).

(٢) وَفِي الْقَوْلِ: امْتِثَالُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ.
وَإِلَّا: فَمُوَافَقَةٌ لَا مُتَابَعَةٌ.

(١) هنا زيادة في (ز): (النبي)، وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وإنما في الشرح.

(٢) (أمر): زيادة في (أ) و (ب)، وليست في (ش) و (ز).

(٣) (وَكَذَا التَّرْكُ): زيادة من (أ) و (ب)، وليست في (ش) و (ز).

فَصْلٌ

فصل في تعارض
الضلعين، أو الفعل
والقول

* لَا تَعَارُضُ :

التعارض في فعلي
النبي ﷺ

(١) فِي ^(١) فِعْلِهِ ﷺ :

(١) وَلَوْ اخْتَلَفَا.

(٢) أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ اجْتِمَاعُهُمَا لَكِنْ لَا يَتَنَاقَضُ حُكْمَاهُمَا.

(٣) وَكَذَا إِنْ تَنَاقَضَ، كَصَوْمٍ وَقِتٍ وَفِطْرٍ مِثْلِهِ ^(٤)، لَكِنْ إِنْ دَلَّ
دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبٍ تَكَرَّرٍ: فَنَسَخُ.

كَمَا لَوْ دَلَّ عَلَى تَأْسٍ وَأَقَرَّ آيِلًا فِي مِثْلِهِ ^(٥).

التعارض في فعل
النبي ﷺ وقوله وهو
أربعة أقسام:

(٢) ^(٦) وَلَا فِي فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ ^(٧):

(١) ^(٨) حَيْثُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَكَرَّرٍ ^(٩) وَلَا تَأْسٍ ^(١٠) =

القسم الأول: أن
لا يدل دليل على
التكرار والتأسي

(١) (في): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، وفي (ش ط): (بَيِّنَ).

(٢) (كَصَوْمٍ وَقِتٍ وَفِطْرٍ مِثْلِهِ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) مثله إلا في: (وفطره)، وفي (ز): (كصومه في وقت وفطره في مثله).

(٣) (لَكِنْ إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبٍ تَكَرَّرٍ: فَنَسَخُ. كَمَا لَوْ دَلَّ عَلَى تَأْسٍ وَأَقَرَّ آيِلًا فِي مِثْلِهِ): هكذا في (ب)، وكذا في (أ) من غير: (تكرر)، وفي (ش): (لَكِنْ إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبٍ تَكَرَّرٍ الْأَوَّلِ، لَهُ أَوْ لِأُمَّتِهِ، فَتَلَبَّسَ بِضِدِّهِ، أَوْ أَقَرَّ آيِلًا فِي مِثْلِهِ: فَنَسَخُ، وكذا في (ز) إلا أن مكان: (آيِلًا) (كَلًا)، وفي أصله: (لكن إن دل دليل على وجوب تكرار الأول له أو لأُمَّته، أو أقر من أكل في مثله؛ فَنَسَخُ).

(٤) تنبيه:

تنحصر مسائل تعارض فعله صلى الله عليه وسلم وقوله في اثنتين وسبعين مسألة، ذكر الماتن جلها، والأصحاب يذكرون هذه الصور مقسمة على الأقسام الأربعة، يفتتحون مسائلها بكون القول خاصاً به صلى الله عليه وسلم، فكان تسلسلها منضبطاً، والمصنف افتتح مسائلها فيها لا يتعارض؛ ولذا حصل تقديم وتأخير وفوت، ولكن هذا من لوازم المتن، ولعله من باب الاعتناء على استخراج المحصل الفطن أحكامه بقوة الباقي.

(٥) (وَقَوْلِهِ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (ولا قوله).

(٦) في هامش: (ش): «هذا هو القسم الأول: وهو ما لم يقم فيه الدليل على التكرار والتأسي».

(٧) (تَكَرَّرَ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (تكرار).

(٨) هنا زيادة في (ز): (به)، وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وإنما في الشرح.

١ - = وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ: =

١. = وَتَأَخَّرَ.

٢. لَكِنْ إِنْ تَقَدَّمَ: فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ.

٣. وَإِنْ جُهِلَ: وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْقَوْلِ.

٢ - وَلَا: إِنْ اخْتَصَّ الْقَوْلُ بِنَا مُطْلَقًا.

٣ - أَوْ عَمَّ: وَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ.

وَلَا فِي حَقِّهَا: إِنْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ.

وَهُوَ: كَخَاصٍّ بِهِ.

لَكِنْ إِنْ كَانَ الْعَامُّ ظَاهِرًا فِيهِ: فَالْفِعْلُ تَخْصِيصٌ.

(٢) و^(١)

القسم الثاني: أن
يدل الدليل على
التكرار والتأسي

١ - لَا فِينَا مُطْلَقًا: مَعَ دَلِيلٍ عَلَيْهِمَا وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ.

وَفِيهِ:

١. الْمُتَأَخَّرُ: نَاسِخٌ.

٢. وَمَعَ جَهْلٍ: يُعْمَلُ بِالْقَوْلِ.

٢ - وَلَا فِي حَقِّهِ: مَعَهُ عَلَيْهِمَا وَالْقَوْلُ مُخْتَصٌّ بِنَا.

(١) في هامش (ش): «هذا هو القسم الثاني: وهو ما قام الدليل فيه على التأسي والتكرار». عكس القسم الأول.

وفينا:

١. المتأخر: ناسخ.

٢. ومع جهل: يُعمل بالقول.

(٣) وَلَا فِينَا: مَعَ دَلِيلٍ عَلَى تَكَرُّرٍ لَا تَأْسُّ:

١ - إِنْ اخْتَصَّ الْقَوْلُ بِهِ أَوْ عَمَّ^(٣).

وفيه:

١. المتأخر: ناسخ.

٢. فَإِنْ جُهِلَ: عُمِلَ بِالْقَوْلِ.

٢ - وَإِنْ اخْتَصَّ بِنَا: فَلَا مُطْلَقًا.

(٤) وَلَا: مَعَهُ عَلَى تَأْسٍ فَقَطْ =

١ - = وَالْقَوْلُ خَاصٌّ بِهِ =

١. = وَتَأَخَّرَ مُطْلَقًا.

٢. وَإِنْ تَقَدَّمَ: فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ فِي حَقِّهِ.

٣. فَإِنْ جُهِلَ: عُمِلَ بِالْقَوْلِ.

٢ - وَإِنْ اخْتَصَّ بِنَا:

القسم الثالث:
أن يدل دليل على
التكرار دون التاسي

القسم الرابع: أن يدل
دليل على التاسي
دون التكرار

(١) في هامش (ش): «وهذا هو القسم الثالث: وهو ما فيه التكرار دون التاسي».

(٢) (عَمَّ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (عمه).

(٣) في هامش (ش): «هذا هو القسم الرابع: وهو ما فيه التاسي دون التكرار». عكس القسم الثالث.

١. فَفِيهِ: لَا.

٢. وَفِينَا: الْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ.

٣- وَإِنْ عَمَّ:

١. فَإِنْ تَأَخَّرَ:

١: فَفِيهِ: لَا.

٢: وَفِينَا: الْقَوْلُ نَاسِخٌ.

٢. وَإِنْ تَقَدَّمَ:

١: فَالْفِعْلُ نَاسِخٌ.

٢: وَبَعْدَ تَمَكُّنٍ ^(١) مِنَ الْعَمَلِ: لَا تَعَارُضٌ ^(٢).

إِلَّا أَنْ يَقْتَضِيَ الْقَوْلُ ^(٣) التَّكْرَارَ:

١: فَالْفِعْلُ: نَاسِخٌ لَهُ.

٢: فَإِنْ جُهِلَ: عُمِلَ بِالْقَوْلِ فِيهِنَّ.

فَائِدَةٌ

فِعْلُ صَحَابِيٍّ ^(٤) مَذْهَبٌ لَهُ.

أفعال الصحابة رضي
الله عنهم

(١) (تَمَكَّنَ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ش ط): (التَّمَكُّنُ).
(٢) (تَعَارُضٌ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ش)، وَإِنَّمَا فِي الشَّرْحِ.
(٣) (الْقَوْلُ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَلَيْسَتْ فِي (ز).
(٤) (صَحَابِيٍّ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز) وَ (ش ط): (الصَّحَابِيَّ).

بَابُ

باب في الدليل
الثالث الإجماع

* الإجماعُ:

لُغَةً: الْعَزْمُ وَالِاتِّفَاقُ.

الإجماع لغة وشرعاً

وَاصْطِلَاحًا: اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ فِي عِصْرِ عَلَى أَمْرٍ وَلَوْ فِعْلًا بَعْدَ
النَّبِيِّ ﷺ.

* وَهُوَ: حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ بِالشَّرْعِ.

حجية الإجماع

* وَيُثَبَّتُ: بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

طرق ثبوت الإجماع

* وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ وِفَاقُ:

من لا تعتبر
مخالفتهم

(١) الْعَامَّةُ.

(٢) وَلَا مَنْ عَرَفَ: الْحَدِيثَ، أَوِ اللُّغَةَ، أَوِ الْكَلَامَ، وَنَحْوَهُ، أَوْ
الْفِقْهَ، أَوْ أَصُولَهُ.

(٣) أَوْ فَاتَهُ بَعْضُ شُرُوطِهِ.

(٤) وَلَا كَافِرٍ بِدَعَةٍ عِنْدَ مُكْفَرِهِ.

(٥) وَلَا فَاسِقٍ مُطْلَقًا.

* وَلَا يَنْعَقِدُ: مَعَ مُخَالَفَةٍ وَاحِدٍ.

مخالفة من يعتد
بقوله* وَتُعْتَبَرُ مُخَالَفَةُ: مَنْ صَارَ أَهْلًا قَبْلَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَلَوْ تَابِعِيًّا مَعَ
الصَّحَابَةِ، أَوْ تَابِعِهِ مَعَ التَّابِعِينَ.اشتراط انقراض
العصر لصحة
الإجماع قبل
الاختلاف

لا: مُوَافَقَتُهُ.

* وَلَيْسَ إِجْمَاعُ:

من ليس إجماعه ولا
قوله حجة

(١) الْأُمَمُ الْحَالِيَّةُ

(٢) وَلَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ

= حُجَّةٌ.

* وَلَا قَوْلُ:

(١) الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ

(٢) وَلَا أَهْلَ الْبَيْتِ - وَهُمْ: عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَنَجْلَاهَا^(١) رَضِيَ اللَّهُ

تَعَالَى عَنْهُمْ -

= بِإِجْمَاعٍ وَلَا حُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ مُجْتَهِدٍ.

* وَلَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ أَفْضَلِهِمْ^(٢).

* وَمَا عَقَدَهُ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ مِنْ صُلْحٍ وَخَرَاجٍ وَجِزْيَةٍ: لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ.

ما لا يجوز نقضه

(١) (وَنَجْلَاهَا): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، وفي (ش ط): (وَنَجْلَاهُمَا).

(٢) (وَلَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ أَفْضَلِهِمْ): زيادة من (أ) و (ب) وهي في أصله وأصل أصله، وليست في (ش) و (ز).

فَصْلٌ

فصل في بعض احكام
الإجماع* يُعْتَبَرُ^(١): انْقِرَاضُ الْعَصْرِ.اشتراط انقراض
العصر

وَهُوَ: مَوْتُ مَنْ اُعْتَبِرَ فِيهِ.

المراد بانقراض
العصر

فَيَسُوغُ لَهُمْ وَلِبَعْضِهِمْ: الرُّجُوعُ لِلدَّلِيلِ، وَلَوْ عَقِبَهُ.

* لَا: عَدَدُ التَّوَاتُرِ^(٢)، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ فَأَجْمَاعٌ.عدم اشتراط عدد
التواتر

* وَقَوْلُ مُجْتَهِدٍ:

الإجماع السكوتي
شروطه وحكمه

(١) فِي اجْتِهَادِيَّةٍ.

(٢) تَكْلِيفِيَّةٍ^(٣).

(٣) إِنْ اِنْتَشَرَ.

(٤) وَمَصَّتْ مُدَّةٌ يُنْظَرُ فِيهَا.

(٥) وَتَجَرَّدَ عَنْ قَرِينَةٍ رَضَى وَسُخِطَ^(٤).

(٦) وَلَمْ يُنْكَرْ.

(٧) قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ.

= إَجْمَاعٌ ظَنِّيٌّ.

(١) هنا زيادة في (ز): (لأن عقاد الإجماع)، وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وإنما هي في الشرح.

(٢) (التواتر): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، وفي: (ش ط): (تواتر).

(٣) (في اجتهدية): تَكْلِيفِيَّةٌ: زيادة من (أ) و (ش) و (ز) وأصله، وليست في (ب).

(٤) (وَمَصَّتْ مُدَّةٌ يُنْظَرُ فِيهَا. وَتَجَرَّدَ عَنْ قَرِينَةٍ رَضَى وَسُخِطَ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز) وأصله، وليست في (ب).

* لا: الْأَخْذُ بِأَقْلَ مَا قِيلَ، كَدِيَةِ الْكِتَابِيِّ الثُّلُثُ.

نفي الإجماع في
الأخذ بأقل ما قيل

* وَلَا إِجْمَاعُ:

ما لا يتصور من
الإجماع

(١) يُضَادُّ آخَرَ.

(٢) وَلَا: عَنْ^(١) غَيْرِ دَلِيلٍ.

* وَيَجُوزُ: عَنْ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ، وَوَقَعَ.

مستند الإجماع

وَتَحَرَّمَ: مُخَالَفَتُهُ.

حكم مخالفة
الإجماع

وَفِي قَوْلٍ: يَكْفُرُ مُنْكَرُ حُكْمٍ قَطْعِيٍّ.

* وَإِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ: حَرَّمَ إِحْدَاثُ ثَالِثٍ.

حكم إحداث قول
ثالث

* لَا:

(١) تَفْصِيلٌ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَتَيْنِ عَلَى قَوْلَيْنِ إِبْتِائًا وَنَفْيًا.

حكم إحداث قول
مفصل

(٢) وَلَا دَلِيلٍ =

حكم إحداث دليل

(٣) أَوْ عِلَّةٌ =

حكم إحداث علة

= آخَرَيْنِ.

(٤) أَوْ تَأْوِيلٍ لَا يُبْطِلُ الْأَوَّلَ.

حكم إحداث تأويل

* وَاتَّفَاقُ عَصْرِ ثَانٍ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الْأَوَّلِ:

حكم اتفاق العصر
الثاني على أحد
قولي العلماء

(١) وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْخِلَافُ: لَا يَرْفَعُهُ.

(٢) وَإِلَّا: فَاجْتِمَاعٌ.

* وَلَوْ مَاتَ أَوْ^(١) ارْتَدَّ أَرْبَابُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: لَمْ يَصِرْ قَوْلُ الْبَاقِي إِجْمَاعًا.

المذاهب لا تموت
بموت أربابها

* وَاتَّفَاقُ مُجْتَهِدِي عَصْرِ بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ وَلَوْ^(٢) اسْتَقَرَّ: إِجْمَاعٌ.

حكم اتفاق مجتهدي
عصر بعد اختلافهم

* وَلَا يَصِحُّ تَمَسُّكُ بِاجْتِمَاعٍ: فِيمَا يَتَوَقَّفُ^(٣) صِحَّتُهُ عَلَيْهِ، كَوُجُودِهِ تَعَالَى،
وَصِحَّةِ الرِّسَالَةِ.

ما لا يصح فيه
تمسك باجماع وما
يصح

وَيَصِحُّ فِي غَيْرِهِ:

(١) دِينِي، كَنَفِي الشَّرِيكِ.

(٢) أَوْ عَقْلِي، كَحَدِيثِ^(٤) الْعَالَمِ.

(٣) أَوْ دُنْيَوِيٍّ، كَرَأْيِي فِي حَرْبٍ.

(٤) أَوْ لُغَوِيٍّ^(٥).

(١) (أَوْ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (و).

(٢) (وَلَوْ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (وَقَدْ)، والصواب ما أثبت؛ لأن (ولو) إشارة إلى الخلاف؛ لأن الحكم يجري على ما قبل الاستقرار وبعده، لا أنه قاصر على ما بعد الاستقرار.

(٣) (يَتَوَقَّفُ): هكذا في (ش)، وفي (ش ط): (تَتَوَقَّفُ)، وفي (أ) و (ب) الحرف الأول مهمل.

(٤) (كَحَدِيثِ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) وأصله، وفي (ز) و (ش ط): (كَحُدُوثِ).

(٥) هنا زيادة وفي (ز): (ككون الفاء للتعقيب)، وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وإنما في الشرح.

فصل

فصل فيما يجوز على
الامة وما لا يجوز

* ارْتِدَادُ الْأُمَّةِ: جَائِزٌ عَقْلًا، لَا سَمْعًا.

تصور ارتداد الامة
ووقوعه

* وَيَجُوزُ اتِّفَاقُهَا عَلَى جَهْلِ مَا لَمْ تُكَلِّفْ بِهِ.

اتفاق الامة على
جهل بشيء

* لَا: انْقِسَامُهَا فِرْقَتَيْنِ كُلُّ فِرْقَةٍ مُخْطِئَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ مُخَالَفَةٍ لِلْأُخْرَى.

الإجماع على خطأ
في مسألتين

* وَلَا: عَدَمُ عِلْمِهَا بِدَلِيلٍ اقْتَضَى حُكْمًا لَا دَلِيلَ لَهُ غَيْرُهُ.

عدم علم الامة
بالدليل

فَصْلٌ

فصل في الأبحاث
المشتركة بين الكتاب
والسنة والإجماع

اشتراك الأدلة الشرعية
في السند والمتن

* يَشْتَرِكُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ فِي:

تعريف السند

(١) سَنَدٌ، وَيُسَمَّى إِسْنَادًا، وَهُوَ: إِخْبَارٌ عَنْ طَرِيقِ الْمَتْنِ.

تعريف المتن

(٢) وَمَتْنٌ، وَهُوَ: الْمُخْبَرُ بِهِ.

الكلام نوعان:
النوع الأول: الخبر

* وَالْحَبَرُ: مَا يَدْخُلُهُ صِدْقٌ وَكَذِبٌ.

إطلاقات لفظ
«الخبر»

وَيُطْلَقُ:

(١) مَجَازًا عَلَى: دَلَالَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ وَإِشَارَةٍ حَالِيَّةٍ.

دلالة الصيغة على
الخبر

(٢) وَحَقِيقَةً عَلَى: الصِّيغَةِ.

وَتَدُلُّ بِمُجَرَّدِهَا: عَلَيْهِ.

الخبر مفيد بذاته
إفادة أولية

* وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ: إِرَادَةٌ.

الخبر إذا لم يدخله
صدق ولا الكذب

فَأَيُّهَا:

(١) دُعَاءٌ.

(٢) وَ^(١) تَهْدِيدًا.

(٣) وَ^(٢) أَمْرًا.

= مَجَازٌ.

(١) (و): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، وفي (ش ط): (أو).

(٢) (و): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ) و (ش ط): (أو).

* وَعَيْرُهُ: إِنْشَاءٌ وَتَنْبِيهُ.

النوع الثاني من
أنواع الكلام: الإنشاء
والتنبيه

وَمِنْهُ:

ما يندرج في الإنشاء
والتنبيه

(١) أَمْرٌ.

(٢) وَنَهْيٌ.

(٣) وَاسْتِفْهَامٌ.

(٤) وَتَمَنٍّ.

(٥) وَتَرْجٍّ.

(٦) وَقَسَمٌ.

(٧) وَنِدَاءٌ.

(٨) وَصِيغَةٌ:

(١) عَقْدٌ.

(٢) وَفَسْخٌ.

* وَ: «أَشْهَدُ»: إِنْشَاءٌ تَضَمَّنَ إِخْبَارًا.

حقيقة: قول
الشاهد: «أشهد»

* وَيَتَعَلَّقُ بِمَعْدُومٍ مُسْتَقْبَلٍ:

أثنا عشر حقيقة
تتعلق بمعدوم
مستقبلي

(١) أَمْرٌ، وَنَهْيٌ، وَدُعَاءٌ.

(٢) وَشَرْطٌ، وَجَزَاءٌ.

(٣) وَوَعْدٌ، وَوَعِيدٌ.

(٤) وَتَمَنٍّ، وَتَرَجٌّ^(١).

(٥) وَإِبَاحَةٌ.

(٦) وَعَرَضٌ، وَتَحْضِيضٌ.

فَرَعٌ: لَوْ قَالَ لِرَجْعِيَّةٍ: «طَلَّقْتُكَ». طَلَّقَتْ.

وَفِي وَجْهِ: وَلَوْ ادَّعَى مَاضِيًا^(٢).

(١) (وَتَمَنٍّ، وَتَرَجٌّ): هنا موضعها في (أ) و (ب) وأصله على هذا الترتيب، وفي (ش): اختلاف في ترتيب الكلمات:

(وترج وتمن) وترتيب الجمل: فهي عقب: (ودعاء).

(٢) (فَرَعٌ: لَوْ قَالَ لِرَجْعِيَّةٍ: «طَلَّقْتُكَ». طَلَّقَتْ. وَفِي وَجْهِ: وَلَوْ ادَّعَى مَاضِيًا): هنا موضعها في (أ) و (ب)، وفي

(ش) و (ز) وأصله: بعد قوله: (وصيغة عقد وفسخ)، وقوله: (فرع) زيادة من (أ) و (ب)، ووقوله: (ولو)

عند (ب) وأصله، وفي (أ) و (ش) و (ز): (وإن).

فصل

فصل في الخبر

* الخبر:

الخبر قسمان: صدق
وكذب(١) إِنْ طَابَقَ: صِدْقٌ^(١).(٢) وَإِلَّا: كَذِبٌ^(٢).

* وَيَكُونَانِ:

الخبر عن المستقبل
يقبل التصديق
والتكذيب كالماضي

(١) فِي مُسْتَقْبَلٍ.

(٢) كَمَا ضِي.

وَمَوْرِدُهُمَا: النَّسْبَةُ الَّتِي تَصَمَّنْهَا.

مورد الصدق والكذب
في الخبر

* وَمِنْهُ:

الخبر من حيث ما
يعرض له ثلاثة
أقسام:

(١) مَعْلُومٌ: صِدْقُهُ،

(٢) وَكَذِبُهُ.

(٣) وَمُحْتَمَلٌ.

فَالأَوَّلُ:

١. ما علم صدقه،
وأنواعه أربعة:

(١) ضَرْوَرِيٌّ بِنَفْسِهِ، كَمَتَوَاتِرٍ،

١. ما يكون علم
صدقه ضرورياً بنفس
الخبر

(٢) وَبِغَيْرِهِ، كَمُوَافِقٍ لِضَرْوَرِيٍّ.

٢. ما يكون ضرورياً
بغير نفس الخبر

(١) (صِدْقٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (فَصْدُق).

(٢) (كَذِبٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (فَكَذِب).

٣. ما يكون نظرياً

(٣) وَنَظَرِيٌّ: كَخَبَرٍ:

(١) اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) وَرَسُولِهِ.

(٣) وَالْإِجْمَاعُ.

(٤) وَخَبَرٌ:

٤. ما كان موافقاً
للتظري

(١) مَنْ وَافَقَ أَحَدَهَا.

(٢) أَوْ ثَبَتَ بِهِ صِدْقُهُ.

وَالثَّانِي: مَا خَالَفَ مَا عَلِمَ صِدْقُهُ.

ب. ما علم كذبه
وأنواعه عكس ما
تقدم

وَالثَّالِثُ:

ج. المحتمل للصدق
والكذب، وأنواعه
ثلاثة:

(١) مَا ظَنَّ صِدْقُهُ، كَعَدْلٍ،

١. ما ظن صدقه

(٢) وَكَذِبُهُ، كَكَذَّابٍ.

٢. ما ظن كذبه

(٣) وَشُكٌّ فِيهِ، كَمَجْهُولٍ.

٣. ما شك فيه

وَلَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ لَمْ يُعْلَمْ صِدْقُهُ كَذِبًا.

* وَمَدْلُولُهُ: الْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ، لَا ثُبُوتُهَا.

مدلول الخبر

* وَمِنْهُ: تَوَاتُرٌ. وَهُوَ:

الخبر قسمان:
القسم الأول: المتواتر

لُغَةً: تَتَابَعُ بِمُهْلَةٍ.

التواتر لغة
واصطلاحاً

وَاصْطِلَاحًا: خَبَرٌ عَدَدٌ يَمْتَنِعُ مَعَهُ لِكَثْرَتِهِ تَوَاطُؤٌ عَلَى كَذِبٍ، عَنْ مُحْسُوسٍ، أَوْ^(١) عَدَدٌ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى مُحْسُوسٍ، مُفِيدٌ^(٢) لِلْعِلْمِ بِنَفْسِهِ.

وَالْحَاصِلُ: ضُرُورِيٌّ، يَقَعُ عِنْدَهُ بِفَعْلٍ اللَّهِ تَعَالَى.

العلم الحاصل بخبر
التواتر

وَهُوَ:

التواتر قسمان

(١) لَفْظِيٌّ، كَحَدِيثٍ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ».

(٢) وَمَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ تَغَايُرُ الْأَلْفَاظِ مَعَ الْإِشْتِرَاكِ فِي مَعْنَى كُلِّ، كَحَدِيثِ الْحَوْضِ، وَسَخَاءِ حَاتِمٍ.

وَلَا يَنْحَصِرُ فِي عَدَدٍ، وَيُعْلَمُ إِذَا حَصَلَ الْعِلْمُ، وَلَا دَوْرَ.

لا يشترط العدد
للتواتر

وَيُخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْقَرَائِنِ.

اختلاف العلم
الحاصل بالتواتر

وَيَتَفَاوَتُ الْمَعْلُومُ^(٣).

وَيَمْتَنِعُ:

(١) اسْتِدْلَالٌ بِهِ: عَلَى مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ بِهِ عِلْمٌ.

ضابط الاستدلال
بالتواتر

(٢) وَكِتْمَانُ أَهْلِهِ مَا يُحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ.

امتناع كتمان اهل
التواتر

(٣) كَكَذِبٍ عَلَى عَدَدِهِمْ عَادَةً.

امتناع الكذب على
عدد التواتر عادة

(١) هنا زيادة في (ش) و (ز): (عن)، وليست في (أ) و (ب).

(٢) (مفيد): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (مفيدة).

(٣) (وَيَتَفَاوَتُ الْمَعْلُومُ): زيادة من (ش) و (ز) وأصله، وليست في (أ) و (ب).

وَلَا يُشْتَرَطُ:

ما لا يشترط في
المخبرين

(١) إِسْلَامُهُمْ.

(٢) وَلَا أَنْ لَا يَحْوِيَهُمْ^(١) بَلَدٌ، وَلَا يُخْصِيَهُمْ عَدَدٌ.(٣) وَلَا طُولُ الزَّمَنِ^(٢).

(٤) وَلَا اخْتِلَافٌ:

(١) نَسَبٍ.

(٢) وَدِينٍ.

(٣) وَوَطَنِ.

(٥) وَلَا إِخْبَارُهُمْ طَوْعًا.

(٦) وَلَا عَدَمُ اعْتِقَادِ نَقِيضِ مُخْبِرٍ بِهِ^(٣).

وَمَنْ حَصَلَ بِخَبْرِهِ عِلْمٌ بِوَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ: حَصَلَ بِمِثْلِهِ بِغَيْرِهَا لِآخَرَ مَعَ تَسَاوٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

كل خبر عدد افاد
العلم افاده في كل
مادة

(١) (يَحْوِيَهُمْ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (تحويهم).

(٢) (وَلَا طُولُ الزَّمَنِ): هكذا في (أ) و (ب) لفظاً وموضعاً، وفي (ش) و (ز): (وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ) عند قول الماتن: (إسلامهم)، والصحيح المثلث؛ لأنه لو كانت العبارة راجعة إلى (إسلامهم) لقال: «ولو لم يطل الزمن»، خلافاً لمن اشترطه في عدم اعتبار الإسلام، قال في التحبير، (١٧٩٨ / ٤): «وقال قوم: ذلك {إن طال الزمن}، يعني: يشترط الإسلام والعدالة إن طال الزمن وإلا فلا». وعليه: فيكون مستقلاً خلافاً لمن أطلق اشتراطه، أي: فلا يشترط في التواتر طول الزمن بين وقوع الخبر به وبين الإخبار.

(٣) (عَدَمُ اعْتِقَادِ نَقِيضِ مُخْبِرٍ بِهِ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (وَلَا أَنْ لَا يَعْتَقِدَ خِلَافَهُ) وهي فريضة من عبارة أصله وأوضح في المراد.

فَصْلٌ

فصل في خبر الواحد

القسم الثاني من
قسمي الخير: خبر
الآحاد

* وَمِنْ الْخَيْرِ: آحَادٌ:

تعريف خبر الآحاد

وَهُوَ: مَا عَدَا التَّوَاتُرَ^(١).

الخبر المستفيض

فَدَخَلَ: مُسْتَفِيزٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ: مَا زَادَ نَقْلُهُ عَلَى ثَلَاثَةٍ.

حصول العلم
بالمستفيض

وَيُفِيدُ: عِلْمًا نَظْرِيًّا.

إفادة الظن بغير
المستفيض

وَعَيْزُهُ: يُفِيدُ الظَّنَّ فَقَطْ وَلَوْ مَعَ قَرِينَةٍ.

إِلَّا إِذَا نَقَلَهُ:

(١) آحَادُ الْأَيْمَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِمْ.

(٢) مِنْ طُرُقٍ مُتَسَاوِيَةٍ.

(٣) وَتَلَقَّى^(٢) بِالْقَبُولِ.

= فَالْعِلْمُ فِي قَوْلِ.

* وَيَعْمَلُ بِآحَادٍ: فِي أَصُولِ.

العمل بخبر الآحاد
في الديانات

* وَلَا يُكْفَرُ: مُنْكَرُهُ.

منكر خبر الاحاد

* وَمَنْ أَخْبَرَ:

الدلالة على صدق
الخبر ظنا في أربع
مسائل

(١) بِخَضْرَتِهِ ﷺ وَلَمْ يُنْكَرْ

(١) (التَّوَاتُرُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) وأصله، وفي (ز) و (ش ط): (الْمُتَوَاتِرُ).
(٢) (مِنْ طُرُقٍ مُتَسَاوِيَةٍ. وَتَلَقَّى): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٢) أَوْ جَمَعَ عَظِيمٍ وَلَمْ يُكَذِّبُوهُ
= دَلَّ عَلَى صِدْقِهِ ظَنًّا.

* وَكَذَا:

(١) مَا تَلَقَّاهُ ﷺ بِالْقَبُولِ، كإِخْبَارِهِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ.

(٢) وَإِخْبَارُ شَخْصَيْنِ عَنْ قَضِيَّةٍ يَتَعَذَّرُ عَادَةً تَوَاطُوهُمَا عَلَيْهَا، أَوْ
عَلَى كَذِبٍ وَخَطِئٍ.

* وَلَوْ أَنْفَرَدَ مُحْبِرٌ فِيمَا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، وَقَدْ شَارَكَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ،
فَكَاذِبٌ قَطْعًا^(١).

الانفراد بالخبر مع
توفر دواعي النقل

* وَيُعْمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي:

العمل بخبر الواحد
في العمليات

(١) فَتَوَى.

(٢) وَحُكِّمَ.

(٣) وَشَهَادَةٍ.

(٤) وَأُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ،

(٥) وَدِينِيَّةٍ^(٢).

(١) وَلَوْ أَنْفَرَدَ مُحْبِرٌ فِيمَا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، وَقَدْ شَارَكَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، فَكَاذِبٌ قَطْعًا: هنا موضعها في (أ) و (ش) و (ز)، وموضعها في (ب) في نهاية الفصل بعد قوله: (واجب سمعًا)، وفي (ش): (يتوفر) مكان: (تتوفر).
(٢) (دُنْيَوِيَّةٍ. وَدِينِيَّةٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ش ط): (دِينِيَّةٌ وَدُنْيَوِيَّةٌ) تقديم وتأخير، و (ودِينِيَّةٍ): ساقطة من (ز).

التَّعْبِيدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ * وَالْعَمَلُ بِهِ:

(١) جَائِزٌ: عَقْلًا.

(٢) وَاجِبٌ: سَمْعًا^(١).

(١) (جَائِزٌ: عَقْلًا. وَاجِبٌ: سَمْعًا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ب): (عَقْلًا جَائِزٌ سَمْعًا وَاجِبٌ) تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

فَصْلٌ

فصل في الرواية

* الرِّوَايَةُ: إِبْخَارٌ عَنْ عَامٍّ لَا يَخْتَصُّ بِمُعَيَّنٍ، وَلَا تَرَأْفَعُ فِيهِ مُمَكِّنٌ عِنْدَ الْحُكَّامِ.

الرواية اصطلاحاً

* وَعَكْسُهُ: الشَّهَادَةُ.

الشهادة اصطلاحاً

* وَمِنْ شُرُوطِ رَاوٍ:

شروط أداء الرواية وقبولها

(١) عَقْلٌ.

(٢) وَإِسْلَامٌ.

(٣) وَبُلُوغٌ.

(٤) وَضَبْطٌ^(١).

(٥) وَعَدَالَةٌ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَمَنْ رَوَى بِالِغَا مُسْلِمًا عَدْلًا، وَقَدْ تَحَمَّلَ صَغِيرًا ضَابِطًا، أَوْ كَافِرًا، أَوْ فَاسِقًا: قُبِلَ.

وَهِيَ: صِفَةُ رَاسِخَةٍ فِي النَّفْسِ تَحْمِلُ^(٢) عَلَى:

حد العدالة

(١) مُلَازِمَةٌ:

١ - التَّقْوَى.

(١) (وَضَبْطٌ): زيادة من (أ) و (ب) و (ش)، وليست في (ز).
(٢) (تَحْمِلُ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله، وفي (ش) و (ز): (تَحْمِلُهُ).

٢- وَالْمُرُوءَةُ.

(٢) وَتَرْكُ:

١- الْكِبَائِرُ، وَمَنْهَا: غِيْبَةٌ وَنَمِيْمَةٌ^(١).

٢- وَالرَّذَائِلُ.

(٣) بِلَا بِدْعَةٍ مُغَلَّظَةٍ.

وَيُقْبَلُ^(٢): قَاذِفٌ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَيُحَدِّثُ.

رواية القاذف

وَالصَّغَائِرُ - وَهْنٌ: سَوَاءٌ حُكْمًا - إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ تَكَرَّرًا يُحِلُّ الثَّقَّةَ^(٤)
بِصِدْقِهِ: لَمْ تَقْدَحْ؛ لِتَكْفِيرِهَا بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ وَمَصَائِبِ^(٥) الدُّنْيَا.

رواية مرتكب
الصفائر

وَيُرَدُّ كَاذِبٌ وَلَوْ تَدَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ.

رواية الكاذب

وَتَقْدَحُ كَذْبَةً فِيهِ وَلَوْ تَابَ.

الكذبة في الحديث

وَالْكَبِيرَةُ: مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٌ خَاصٌّ^(٦) فِي الْآخِرَةِ.

حد الكبيرة

وَزَيْدٌ: أَوْ لَعْنَةٌ، أَوْ غَضَبٌ، أَوْ نَفْيُ إِيْمَانٍ.

(١) غِيْبَةٌ وَنَمِيْمَةٌ: زيادة من (ش) وأصله وأصل أصله، وليستا في (ب) و (ز)، وفي (أ) ذكر (غيبه) دون (ونميمة).

(٢) وَيُقْبَلُ: هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (وَيُقْبَلُ).

(٣) هنا زيادة في (ط ش): (رَوَايَةٌ)، وليست في (أ) و (ب) و (ش) و (ز).

(٤) (الثَّقَّةُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله، وفي (ش ط): (بِالثَّقَةِ).

(٥) (وَمَصَائِبُ): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ب): (وَبِمَصَائِبِ).

(٦) (خَاصٌّ): زيادة في (أ) و (ب) وأصله وأصل أصله، وليست في (ش) و (ب).

* وَيُرَدُّ:

رواية المبتدع

(١) مُبْتَدِعٌ دَاعِيَةٌ.

(٢) أَوْ مَعَ^(١) مُكْفَرَةٍ.

وَالْمُبْتَدِعَةُ: أَهْلُ الْأَهْوَاءِ^(٢)، وَلَيْسَ الْفُقَهَاءُ مِنْهُمْ.

فَمَنْ شَرِبَ نَبِيذًا مُخْتَلَفًا فِيهِ: حُدٌّ، وَيُفْسَقُ، غَيْرُ مُجْتَهِدٍ أَوْ مُقَلِّدٍ.

* وَحَرَامٌ^(٣) إِجْمَاعًا: إِقْدَامٌ عَلَى مَا لَمْ يَعْلَمْ جَوَازَهُ.

حكم الإقدام على ما
لا يعلم جوازه

* وَيُرَدُّ:

رواية المتساهل
والمجهول

(١) مُتْسَاهِلٌ فِي رِوَايَةٍ^(٤).

(٢) وَجَهْلٌ:

(١) عَيْنٍ.

(٢) أَوْ عَدَالَةٍ.

(٣) أَوْ ضَبْطٍ.

(١) هنا زيادة في (ش ط): (بُدْعَةٌ)، وليست في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، والأصوب حذفها كما هي حال المختصرات؛ إذ المعنى دال عليها.

(٢) (وَالْمُبْتَدِعَةُ: أَهْلُ الْأَهْوَاءِ): زيادة من (أ) و (ب) وأصله، وليست في (ش) و (ز).

(٣) (وَحَرَامٌ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (حرم).

(٤) (رِوَايَةٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز) و (ش ط): (رِوَايَتِهِ).

الأوصاف التي لا
تقدح في الرواية

لا:

- (١) رَقِيقٌ.
- (٢) وَأُنْثَى.
- (٣) وَقَرِيبٌ.
- (٤) وَضَرِيرٌ.
- (٥) وَعَدُوٌّ.
- (٦) وَقَلِيلُ سَمَاعِ الْحَدِيثِ.
- (٧) وَجَاهِلٌ
- (١) بِمَعْنَاهُ.
- (٢) وَفَقْهُ وَعَرَبِيَّةٌ.
- (٨) وَعَدِيمُ نَسَبٍ،
- (٩) وَمَجْهُولُهُ.

فَصْلٌ

فصل في الجرح
والتعديل

* شُرْطَ ذِكْرِ سَبَبِ:

شرط قبول الجرح
والتضعيف

(١) جَرْحٌ.

(٢) وَتَضْعِيفٌ.

وَلَا يَلْزَمُ تَوَقُّفٌ إِلَى تَبَيُّنِ.

العمل بالخبر عند
الجرح والتضعيف
الطلاقان

لا:

ما لا يشترط فيه ذكر
سببه

(١) تَعْدِيلٌ.

(٢) وَتَضْحِيحٌ.

* وَيَكْفِي فِيهِنَّ وَفِي تَعْرِيفٍ: وَاحِدٌ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ تَسَاهُلٌ أَوْ مُبَالَغَةٌ.

من يكفي قوله في
الجرح ونحوه

* وَمَنْ اشْتَبَهَ اسْمُهُ بِمَجْرُوحٍ: وَقِفَ خَبْرُهُ.

اشتباه الأسماء

* وَلَا شَيْءَ لَجَرْحٍ: بِاسْتِقْرَاءٍ.

ليس من طرق الجرح
الاستقراء

* وَلَهُ جَرْحٌ: بِاسْتِفَاضَةٍ.

الجرح والتركية
بالاستفاضة

لا: تَرْكِئَةٌ.

وَقِيلَ: بَلَى إِذَا شَاعَتْ عَدَالَتُهُ، كَأَحَدِ الْأَيْمَةِ، وَجَعَلَهُ: الْمَذْهَبَ فِي أَصْلِهِ.

* وَيَقْدَمُ: جَرْحٌ.

الجرح يقدم على
الترجيح عند
التعارض

* وَأَقْوَى تَعْدِيلٍ:

(١) حُكْمٌ مُشْتَرِطُ الْعَدَالَةِ بِهَا.

(٢) فَقَوْلٌ، وَأَعْلَاهُ:

(١) عَدْلٌ رَضِيٌّ، مَعَ ذِكْرِ سَبَبِهِ.

(٢) فَبِدُونِهِ.

(٣) فَعَمَلٌ بِرِوَايَتِهِ إِنْ عُلِمَ أَنَّهُ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ غَيْرَهَا^(١).

وَلَيْسَ تَرْكُ عَمَلٍ بِهَا وَبِشَهَادَةٍ: جَرَحًا.

(٤) ثُمَّ: رِوَايَةُ عَدْلٍ عَادَتُهُ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ عَدْلٍ.

* وَلَا يُقْبَلُ تَعْدِيلُ مُبْهَمٍ، كَ: «حَدَّثَنِي ثِقَّةٌ» أَوْ: «عَدْلٌ» أَوْ: «مَنْ لَا أَتَّهِمُ»^(٢).

* وَالْجَرَحُ: نِسْبَةُ مَا يُرَدُّ لِأَجْلِهِ الْقَوْلُ إِلَى الشَّخْصِ^(٣).

* وَالتَّعْدِيلُ: ضِدُّهُ.

* وَتَدْلِيسٌ:

(١) الْمَتْنُ عَمْدًا: مُحَرَّمٌ وَجَرَحٌ.

(٢) وَغَيْرِهِ: مَكْرُوهٌ مُطْلَقًا.

(١) (غَيْرُهَا): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (أ): (غَيْرُهَا).

(٢) (أَتَّهِمُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز) وَ (ش ط): (أَتَّهِمَهُ).

(٣) (نِسْبَةُ مَا يُرَدُّ لِأَجْلِهِ الْقَوْلُ إِلَى الشَّخْصِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ أَصْلُهُ، وَفِي (ش): (أَنْ يُنْسَبَ إِلَى قَائِلٍ مَا يُرَدُّ لِأَجْلِهِ قَوْلُهُ، وَكَذَا فِي (ز) بِدُونِ: (أَنْ يُنْسَبَ).

التأول في التدليس

* وَمَنْ فَعَلَهُ مُتَأَوَّلًا قَبْلَ^(١)

رواية المدلس

* وَمَنْ عُرِفَ بِهِ عَنِ الضُّعَفَاءِ: لَمْ تُقْبَلْ رِوَايَتُهُ حَتَّى يُبَيَّنَ^(٢) السَّمَاعُ.

إسناد المعنعن

* وَمَنْ كَثُرَ مِنْهُ: لَمْ تُقْبَلْ عَنْتَهُ.

* وَالْمُعْنَعُنُ بِلَا تَدْلِيلٍ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ: مُتَّصِلٌ.

هل يكفي إمكان
اللقي دون العلم به؟

* وَيَكْفِي إِمْكَانُ لُقْيٍ: فِي قَوْلٍ.

وظَاهِرُهُ: لَوْ رَوَى عَمَّنْ لَمْ يُعْرَفْ بِصُحْبَتِهِ وَرِوَايَةٍ^(٣) عَنْهُ: تُقْبَلُ^(٤)
مُطْلَقًا.الثقة لا يرد حديثه
لإنكار غيره

* وَلَا يُشْتَرَطُ فِي قَبُولِ خَيْرٍ: أَنْ لَا يُنْكَرَ.

(١) (وَمَنْ فَعَلَهُ مُتَأَوَّلًا قَبْلَ): زيادة من (ب) وأصله وأصل أصله، وليست في (أ) و (ش) و (ز).
 (٢) (يُبَيَّنُ): هكذا في (أ) و (ز) وأصله، وفي (ش): (يُتَبَيَّنُ).
 (٣) (وَرِوَايَةٍ): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ش ط): (وَرِوَايَتِهِ).
 (٤) (تُقْبَلُ): هكذا في (أ)، وفي (ش) و (ز): (يُقْبَلُ).

فَصْلٌ

فصل في الصحابة
والتابعين

تعريف الصحابي

* الصَّحَابِيُّ: مَنْ لَقِيَهُ ﷺ أَوْ رَأَاهُ يَقْظَةً حَيًّا مُسْلِمًا، وَلَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ وَلَمْ يَرَهُ وَمَاتَ مُسْلِمًا.

قَالَ فِي الْأَصْلِ: «وَلَوْ جَنِيًّا فِي الْأَظْهَرِ».

عدالة الصحابة

* وَالصَّحَابَةُ: عُدُولٌ، وَالْمُرَادُ: مَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِقَدَحٍ.

تعريف التابعي

* وَتَابِعِيُّ مَعَ صَحَابِيٍّ: كَهُوَ مَعَهُ ﷺ.

تثبت الصحبة ولو
من طريق خفي

* وَلَا يُعْتَبَرُ: عِلْمُ بَثُوتِ الصُّحْبَةِ، فَلَوْ قَالَ:

(١) مُعَاَصِرٌ عَدْلٌ: «أَنَا^(١) صَحَابِيٌّ». قَبْلَ.

(٢) لَا تَابِعِيٌّ^(٢) عَدْلٌ: «فُلَانٌ صَحَابِيٌّ».

: «وَأَنَا تَابِعِيٌّ». قَالَ فِي الْأَصْلِ: «فَالظَّاهِرُ كَصَحَابِيٍّ».

(١) (أَنَا): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (لنا).
(٢) (تَابِعِيٌّ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش).

فَصْلٌ

فصل في مستند الصحابي وغيره

مستند الصحابي في الرواية نوعان: أ. لا خلاف فيه

(١) أَعْلَى مُسْتَنَدٍ صَحَابِيٍّ: «حَدَّثَنِي ﷺ»، وَرَأَيْتُهُ يَفْعَلُ، وَنَحْوُهُمَا.

ب. ما هو مختلف فيه لاحتماله الواسطة وهو مراتب: ١. «قال، ونحوه

(٢) وَيُحْمَلُ: «قَالَ»، وَفَعَلَ، وَنَحْوُهُمَا، وَ«عَنْهُ»، وَ«إِنَّهُ»: عَلَى الْإِتِّصَالِ.

٢. «أمر، ونحوه في الدلالة دون الذي قبله

(٣) وَ«أَمَرَ»، وَ«نَهَى»، وَ«أَمَرْنَا»، وَ«نَهَانَا»، وَ«أَمَرْنَا»، وَ«نُهَيْنَا»، وَ«رُخِّصَ لَنَا»، وَ«حُرِّمَ عَلَيْنَا»، وَ«مِنَ السُّنَّةِ»، وَ«كُنَّا نَفْعَلُ»، وَ«كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا عَلَى عَهْدِهِ ﷺ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ: حُجَّةٌ.

وَقَوْلٌ:

(١) غَيْرِ صَحَابِيٍّ: عَنْهُ: «يَرْفَعُهُ»، أَوْ «يَنْمِيهِ»، أَوْ «يَبْلُغُ بِهِ»، أَوْ «رِوَايَةً»^(١): كَمَرْفُوعٍ صَرِيحًا.

(٢) وَتَابِعِيٍّ: «أَمَرْنَا»، وَ«نُهَيْنَا»، وَ«مِنَ السُّنَّةِ»، وَ«كَانُوا يَفْعَلُونَ»: كَصَحَابِيٍّ حُجَّةٌ.

مستند غير الصحابي على مراتب: ١. قراءة الشيخ على الراوي عنه وهو يسمع

(١) وَأَعْلَى مُسْتَنَدٍ غَيْرِ صَحَابِيٍّ: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ.

(١) فَإِنْ قَصَدَ إِسْمَاعَهُ وَحَدَهُ، أَوْ وَغَيْرَهُ: قَالَ «أَسْمَعْنَا»^(٢)، وَ«حَدَّثْنَا» وَ«أَخْبَرْنَا».

(١) «رِوَايَةً»: هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز) وأصله، وفي (ش ط): (يَرْوِيهِ)، وهو اللفظ الأغلب عن الصحابة، والأقل: (رواية).
(٢) «أَسْمَعْنَا»: هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (سمعت).

وَقَالَ: «أَنْبَأْنَا» وَ«نَبَأْنَا».

وَهِيَ رُتْبَةٌ^(١) كَمَا ذُكِرَتْ.

وَلَهُ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، وَجَمْعُهُ مُنْفَرِدًا.

(٢) وَإِلَّا: قَالَ: «سَمِعْتُ» وَ«حَدَّثْتُ»، وَ«أَخْبَرَ» وَ«أَنْبَأَ» وَ«نَبَأَ».

(٢) ثُمَّ قِرَاءَتُهُ =

٢. قراءة الراوي على الشيخ.

(٣) أَوْ غَيْرِهِ =

٣. سماع الراوي قراءة غيره على الشيخ وهو يسمع

= عَلَى الشَّيْخِ.

وَيَقُولُ فِيهِمَا: «حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ»، وَيَجُوزُ الْإِطْلَاقُ.

لَا: «سَمِعْتُ»^(١).

وَسُكُوتُ الشَّيْخِ عِنْدَ قِرَاءَةِ عَلَيْهِ بِلاَ مُوجِبٍ كإِقْرَارِهِ.

وَيَحْرُمُ:

ما يحرم على الراوي وما لا يحرم

(١) إِبْدَالُ قَوْلِ الشَّيْخِ: «حَدَّثْنَا» بِـ «أَخْبَرْنَا»، وَعَكْسُهُ.

(٢) وَرَوَايَةٌ:

١ - مَا شَكَّ فِي سَمَاعِهِ.

٢ - وَمُسْتَبْهٍ^(٣) بِغَيْرِهِ.

(١) (رُتْبَةٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ش ط): (مُرْتَبَةٌ).

(٢) (لَا): «سَمِعْتُ»: زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب)، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز).

(٣) (وَمُسْتَبْهٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ش ط): (وَبِمُسْتَبْهٍ).

٣- وَمُسْتَفْهِمٍ مِنْ غَيْرِ الشَّيْخِ.

لا: مَا ظَنَّهُ:

(١) مَسْمُوعُهُ.

(٢) أَوْ مِنْ مُشْتَبِهٍ بَعِيْنِهِ.

وَلَا يُؤَثَّرُ: مَنَعَ الشَّيْخُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ بِلَا قَادِحٍ.

(٤) ثُمَّ:

٤. الرواية بالإجازة،
وهي على مراتب:

(١) مُنَاوَلَةٌ:

١ عرض المناولة
وهي نوعان

١- مَعَ إِجَازَةٍ أَوْ إِذْنٍ.

٢- وَلَا تَجُوزُ بِمُجَرَّدِهَا.

وَيَكْفِي اللَّفْظُ.

وَمِثْلُهَا: مُكَاتَبَةٌ مَعَ إِجَازَةٍ أَوْ إِذْنٍ.

(٢) ثُمَّ إِجَازَةٌ خَاصٌّ لِحَاصٍّ.

٢- إجازة خاص
لخاص

(٣) فَعَامٌّ لِحَاصٍّ.

٣- إجازة عام لخاص

(٤) فَعَكْسُهُ.

٤- إجازة خاص لعام

(٥) فَعَامٌّ لِعَامٍّ.

٥ إجازة عام لعام

٦) ثُمَّ مَكَاتِبُهُ بِدُونِهَا، وَتَكْفِي^(١) مَعْرِفَةُ خَطِّهِ.

٦ - مكاتبة بدون
إجازة

* وَتَجُوزُ إِجَازَةُ:

(١) بِمُجَازٍ بِهِ.

جواز: أجزت لك
مجازاتي. ونحوه

(٢) وَلِطِفْلٍ.

من تجوز له الإجازة

(٣) وَمَجْنُونٍ.

(٤) وَغَائِبٍ.

(٥) وَكَافِرٍ.

* لَا:

من لا تجوز الإجازة
له وبه

(١) مَعْدُومٌ^(٢) مُطْلَقًا.

(٢) وَمَجْهُولٌ^(٣).

(٣) وَبِمَجْهُولٍ^(٤).

(٤) وَلَا^(٥) مَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ لِيَرْوِيَهُ عَنْهُ إِذَا تَحَمَّلَهُ.

(١) (وَتَكْفِي): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (ويكفي).

(٢) (مَعْدُومٌ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله و (ش ط)، وفي (ش): (عدم)، و (ز): (لمعدوم)، ولا خلاف بينهم، فالمراد هنا الإجازة للمعدوم، وأما الإجازة بالمعدوم وهي ما لم يتحملة الراوي فستأتي في النقطة الرابعة.

(٣) (وَمَجْهُولٌ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (لمجهول)، وفي (ش ط): (وَلَا تَصِحُّ: لِمَجْهُولٍ)، والأصح حذفها؛ لأن لام التملك ونفي الصحة قد سبقا، فهو تكرار، والمتن لا يحتمله.

(٤) (وَبِمَجْهُولٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، وفي (ش ط): (وَلَا بِمَجْهُولٍ).

(٥) (وَلَا): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش) وإنما في الشرح، والأفضل الحذف إذ يكفي العطف.

صيغة الرواية
بالإجازة

وَيَقُولُ: «أَجَارَ لِي».

وَيَجُوزُ: «حَدَّثَنِي وَأَخْبَرَنِي إِجَازَةً»، لَا إِطْلَاقَهُمَا فِيهِنَّ.

* وَلَا تَجُوزُ رِوَايَةٌ: مَا لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ

(١) بِوَصِيَّةٍ بِكُتْبِهِ.

(٢) وَلَا: بِوِجَادَةٍ، وَهِيَ: وَجْدَانُهُ شَيْئًا بِخَطِّ الشَّيْخِ، وَيَقُولُ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ».

(٣) وَلَا: بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الشَّيْخِ: «هَذَا سَمَاعِي أَوْ رِوَايَتِي».

(٤) وَلَا: بِرُؤْيَا خَطِّ الشَّيْخِ: «سَمِعْتُ كَذَا». وَلَوْ قَالَ: «هَذَا خَطِّي»^(١).

وَيُعْمَلُ بِمَا ظَنَّ صِحَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَمَنْ رَأَى سَمَاعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ: فَلَهُ رِوَايَتُهُ وَعَمَلُ بِهِ إِذَا ظَنَّهُ خَطًّا.

(١) (بِوَصِيَّةٍ بِكُتْبِهِ. وَلَا: زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وسقطت من (ب).
(٢) «هَذَا سَمَاعِي أَوْ رِوَايَتِي». وَلَا: بِرُؤْيَا خَطِّ الشَّيْخِ: سَمِعْتُ كَذَا وَلَوْ قَالَ: «هَذَا خَطِّي»: هَكَذَا فِي (أ) و (ب) وفي أصله على نحو هذا التفصيل، وفي (ش): «سَمِعْتُ كَذَا وَهَذَا سَمَاعِي أَوْ رِوَايَتِي أَوْ هَذَا خَطِّي» وَكَذَا فِي (ز) بَدُونِ: (وَهَذَا سَمَاعِي).

فَصْلٌ

فصل في نقل
الحديث بالمعنى

ما يجوز روايته
بالمعنى وما لا يجوز

(١) لِعَارِفٍ^(١): نَقَلَ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى.

فَلَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ وَحْيٌ إِنْ رُوي مُطْلَقًا.

(٢) وَإِنْ بَيَّنَّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ أَوْ نَهَى، أَوْ كَانَ خَبْرًا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: فَكَالْقُرْآنِ.

(٣) وَجَائِزٌ: إِبْدَالُ الرَّسُولِ بِالنَّبِيِّ، وَعَكْسُهُ.

(٤) لَا: تَغْيِيرُ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ.

* وَلَوْ كَذَّبَ أَوْ غَلَطَ أَصْلُ فَرَعًا: لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، وَهُمَا عَلَى عَدَالَتِهِمَا.

ترد الرواية عند
تكذيب الأصل لا
إنكارها

وَإِنْ أَنْكَرَهُ وَلَمْ يُكَذِّبْهُ عُمِلَ بِهِ.

* وَتُقْبَلُ زِيَادَةُ ثِقَةٍ ضَابِطٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى إِنْ:

زيادة الثقة الضابط

(١) تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ.

(٢) أَوْ اتَّحَدَ وَتُصَوِّرَتْ غَفْلَةٌ مَنْ فِيهِ عَادَةٌ.

(٣) أَوْ جُهِلَ الْحَالُ.

وَإِنْ خَالَفَتِ الْمَزِيدُ: تَعَارَضَا، فَيُطْلَبُ مُرْجِحٌ.

* وَإِنْ رَوَاهَا مَرَّةً وَتَرَكَهَا أُخْرَى: فَكَتَعَدَّدِ رَوَاةً.

(١) هنا زيادة من (ز): (بها يحيل المعنى)، وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وإنما في الشرح.

(١) وَإِنْ:

(١) أَسْنَدَ

إذا أسند الراوي ما أرسله

(٢) أَوْ وَصَلَ

إذا وصل الراوي ما رواه مقطوعاً

(٣) أَوْ رَفَعَ

إذا رفع الراوي ما رواه موقوفاً

= مَا أَرْسَلَهُ، أَوْ قَطَعَهُ، أَوْ وَقَفَهُ: قَبْلَ مُطْلَقًا.

(٢) وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ: فَكَزِيَادَةٍ.

إذا أسند وأرسلوه، أو رفعه ووقفوه، أو وصله وقطعوه

* وَحَرْمٌ: نَقْصٌ مَا تَعَلَّقَ بِبَاقٍ.

حذف بعض الخبر

وَيُسْنُ: أَنْ لَا يُنْقَصَ غَيْرُهُ.

* وَيَجِبُ عَمَلٌ:

(١) بِحَمْلِ صَحَابِيٍّ مَا رَوَاهُ عَلَى أَحَدِ مُحْمَلَيْهِ، تَنَافِيًا أَوْ لَا.

حمل الصحابي الخبر على أحد محمليه

(٢) كَمَا لَوْ أُجْمِعَ:

إذا أجمع على جواز كل من المحملين أو أحدهما

(١) عَلَى جَوَازِهِمَا.

(٢) وَإِرَادَةِ أَحَدِهِمَا.

(٣) أَوْ قَالَهُ تَفْسِيرًا.

تفسير الصحابي الحديث

لَا: عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَعُمِلَ بِالظَّاهِرِ وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ حُجَّةً.

* وَلَا: يُرَدُّ خَبَرُهُ بِمُخَالَفَةِ^(١) مَا لَا يَحْتَمِلُ تَأْوِيلًا، وَلَا يُنْسَخُ.

مخالفة الصحابي
الحديث

* وَخَبَرُ الْوَاحِدِ - وَإِنْ خَالَفَ عَمَلَ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ أَوْ الْقِيَاسِ مِنْ كُلِّ
وَجْهِ^(٢) - مُقَدَّمٌ.

تقديم الأحاد على
العمل والقياس

* وَيُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ.

العمل بالحديث
الضعيف

(١) (بِمُخَالَفَةِ): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ش): (لِمُخَالَفَتِهِ)، وفي (ز): (بِمُخَالَفَتِهِ).
(٢) (مِنْ كُلِّ وَجْهِ): زيادة من (ب) و (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله، وليست في (أ).

فَصْلٌ

فصل في المراسيل

* الْمُرْسَلُ: قَوْلُ غَيْرِ صَحَابِيٍّ فِي كُلِّ عَصْرِ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ».

المرسل اصطلاحاً

* وَهُوَ: حُجَّةٌ، كَمُرْسَلٍ^(١) الصَّحَابَةِ.

حجية المرسل

وَمُرْسَلٌ صِغَارِهِمْ كَمُرْسَلِ التَّابِعِينَ^(٢).* وَيَشْمَلُ^(٣):

أنواع المرسل

(١) مُعْضَلًا.

(٢) وَمَوْقُوفًا^(٤).

(٣) وَمُنْقَطِعًا.

(١) (كَمُرْسَلٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز) وَ (ش ط): (كَمَرَّاسِيل).

(٢) (وَمُرْسَلٌ صِغَارِهِمْ كَمُرْسَلِ التَّابِعِينَ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز).

(٣) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ب): (المرسل)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَالْأَوَّلَى حَذْفُهَا لَوْضُوحِ الْعِبَارَةِ.

(٤) (وَمَوْقُوفًا): زِيَادَةٌ مِنْ (ب) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز).

بَابُ

باب في الأمر

* «الأمر»:

لفظ: «الأمر»:
حقيقة ونوع ومجاز

(١) حَقِيقَةُ: فِي الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ.

وَنَوْعٌ مِنَ الْكَلَامِ.

(٢) وَمَجَازٌ: فِي الْفِعْلِ.

* وَحَدُّهُ: اقْتِضَاءُ أَوْ اسْتِدْعَاءُ مُسْتَعْلٍ مِمَّنْ دُونَهُ فِعْلًا بِقَوْلٍ.

حد الأمر اصطلاحاً

* وَتُعْتَبَرُ: إِرَادَةُ النُّطْقِ بِالصِّيْغَةِ.

إرادة النطق معتبرة

وَتَدُلُّ بِمُجَرَّدِهَا عَلَيْهِ لُغَةً.

دلالة الصيغة على
الأمر

* لَا: إِرَادَةُ الْفِعْلِ.

الأمر لا تشترط له
إرادة

* وَ«الِاسْتِعْلَاءُ»: طَلَبٌ بِغِلْظَةٍ.

المراد بالاستعلاء
والعلو

* وَ«الْعُلُوُّ»: كَوْنُ طَالِبٍ «أَعْلَى رُتْبَةً».

* وَتَرَدُّ صِيْغَةُ «افْعَلْ»:

معاني صيغة «افعل»

(١) لِيُجُوبَ.

(٢) وَنَدْبٍ.

(٣) وَإِبَاحَةٍ.

- (٤) وَإِرْشَادٍ.
 (٥) وَإِذْنٍ.
 (٦) وَتَأْدِيبٍ.
 (٧) وَامْتِنَانٍ.
 (٨) وَإِكْرَامٍ.
 (٩) وَجَزَاءٍ.
 (١٠) وَوَعْدٍ.
 (١١) وَتَهْدِيدٍ.
 (١٢) وَإِنْذَارٍ.
 (١٣) وَتَحْسِيرٍ.
 (١٤) وَتَسْخِيرٍ^(١).
 (١٥) وَتَعْجِيزٍ.
 (١٦) وَإِهَانَةٍ.
 (١٧) وَاحْتِقَارٍ.
 (١٨) وَتَسْوِيَةٍ.

(١) (وَتَسْخِيرٍ): زيادة في (أ) و (ب) و (ز)، وساقطة من (ش).

(١٩) وَدُعَاءٍ.

(٢٠) وَتَمَنٍّ.

(٢١) وَكَمَالِ الْقُدْرَةِ.

(٢٢) وَخَيْرٍ.

(٢٣) وَتَقْوِيضٍ.

(٢٤) وَتَكْذِيبٍ.

(٢٥) وَمَشُورَةٍ.

(٢٦) وَاعْتِبَارٍ.

(٢٧) وَتَعْجُبٍ.

(٢٨) وَإِرَادَةِ امْتِنَالِ أَمْرِ آخَرَ^(١).

* وَكَتَّهِيَ: «دَعَّ» وَ «اَثْرَكَ»^(٢).

معنى لفظي: «دَعَّ»
و «اَثْرَكَ»

(١) هنا زيادة في (ز): (والتخيير والاختيار والوعيد والالتباس والتصبر وقرب المنزلة والتحذير وبالإخبار عما يؤول الأمر إليه). وليست في باقي النسخ، وإنما مفرقة في الشرح.
(٢) (وَكَتَّهِيَ: «دَعَّ» وَ «اَثْرَكَ»): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ب): (ودع واثرك كنهى).

فَصْلٌ

* الأَمْرُ مُجَرَّدًا عَنْ قَرِينَةٍ:

الأمر المجرد

(١) حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ شَرْعًا.

(٢) وَلِتَكَرَّارٍ حَسَبَ الْإِمْكَانِ.

(٣) وَفِعْلُ الْمَرَّةِ بِالِاتِّزَامِ^(١).

وَمُعَلَّقٌ:

(١) بِمُسْتَحِيلٍ: لَيْسَ أَمْرًا.

الأمر المعلق
بمستحيل(٢) وَبِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ لَيْسَا بِعِلَّةٍ: لَمْ يَتَكَرَّرْ بِتَكَرُّرِهِ^(٢).الأمر المعلق بشرط
أو صفة

(٤) وَلِلْفَوْرِ.

* وَفِعْلُ عِبَادَةٍ:

القضاء بالأمر الأول
لا بأمر جديد(١) لَمْ يُقَيَّدْ^(٣) بِوَقْتٍ مُتَرَاخِيًا(٢) أَوْ مُقَيَّدٌ^(٤) بِهِ بَعْدَهُ

= قَضَاءٌ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ.

(١) هذا البناء ليس على المذهب، وإنما على الرواية الثانية؛ لأن فعل المرة بالالتزام ليس على القول بأنه للتكرار، وإنما هو على القول بأنه لمطلق الماهية، ولذا قال في التحرير: «فعل هذا القول - أي الرواية الثانية - يفيد طلب الماهية من غير إشعار بوحدة ولا بكثرة، إلا أنه لا يمكن إدخال الماهية في الوجود بأقل من مرة، فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور به، لا أن الأمر يدل عليها بذاته، بل بطريق الإلزام».

(٢) وَبِشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ لَيْسَا بِعِلَّةٍ: لَمْ يَتَكَرَّرْ بِتَكَرُّرِهِ: هكذا في (ش)، وفي (ز) و (ش ط): (يَتَكَرَّرُ هُنَا)، وفي (أ) و (ب): (وبصفة أو شرط علة أو لا يتكرر بتكرره). وفيه نظر؛ إذ المذهب عدم تكرار الأمر فيها إن لم يكونا علة، فإن كانتا علة فإن الأمر يتكرر بتكرار ذلك اتفاقاً.

(٣) (يُقَيَّدُ): هكذا في (ش) و (ز)، وفي (أ) و (ب): (تقيد)، والمثبت الضمير فيه راجع إلى الفعل كما في الشرح، وضمير (تقيد) راجع إلى العبادة.

(٤) (مُقَيَّدٌ): هكذا في (ش)، وفي (أ): (مقيدة) وفي (ز): (مقيداً).

* وَالْأَمْرُ بِمُعَيَّنٍ: نَهَى عَنْ ضِدِّهِ مَعْنَى، وَكَذَا الْعَكْسُ، وَلَوْ تَعَدَّدَ ضِدُّ.

الأمر بمعين وعكسه

* وَنَذْبٌ: كَلَامٌ يَجَابُ.

* وَالْأَمْرُ بَعْدَ:

الأوامر المقترنة
بغيرها

(١) حَظَرٍ

(٢) أَوْ اسْتِثْنَاءٍ

(٣) أَوْ بِإِهْيَافٍ مَخْصُوصَةٍ بَعْدَ سُؤَالٍ تَعْلِيمٍ

= لِلْإِبَاحَةِ.

* وَنَهَى بَعْدَ أَمْرٍ: لِلتَّحْرِيمِ.

النهي بعد الأمر

* وَكَأَمْرٍ: خَبَرٌ بِمَعْنَاهُ.

الأمر الذي يلفظ
الخبر كالأمر
الصريح

* وَأَمْرٌ بِأَمْرٍ بِشَيْءٍ^(١): لَيْسَ أَمْرًا بِهِ.

الأمر بالأمر بالشئ

و (حُذِرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً): لَيْسَ أَمْرًا لَهُمْ بِإِعْطَاءٍ.

* وَأَمْرٌ بِصِفَةٍ: أَمْرٌ بِالْمَوْصُوفِ.

الأمر بصفة في
الضعل

* وَأَمْرٌ مُطْلَقٌ يَبِيعُ: يَتَنَاوَلُهُ وَلَوْ بَغْنٍ فَاحِشٍ، وَيَصَحُّ، وَيَضْمَنُ النِّقْصَ.

الأمر بفعل مطلق

(١) (بَشَيْءٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَ (ش ط)، وَفِي (ش): (شَيْء).

* وَالْأَمْرَانِ الْمُتَعَاقِبَانِ:

الأمران المتعاقبان
لهما حالتان:

(١) بَلَا عَطْفٍ:

١. أن يكونا بلا عطف
وهو قسمان:

(١) إِنْ اخْتَلَفَا: عُمِلَ بِهِمَا.

١. كون المأمور بهما
مختلفين

(٢) وَإِلَّا:

٢. كون المأمور بهما
متماثلين

١- وَلَمْ يَقْبَلِ التَّكْرَارَ =

٢- أَوْ قَبْلَ:

١. وَمَنْعَتِ^(١) الْعَادَةُ =

٢. أَوْ عُرِّفَ ثَانٍ =

٣. أَوْ بَيْنَ أَمْرٍ وَمَأْمُورٍ عَهْدٌ ذَهْنِيٌّ =

= فَتَأْكِيدٌ.

٤. وَإِلَّا: فَتَأْسِيسٌ، كَبَعْدِ امْتِثَالٍ.

(٢) وَبِهِ:

ب. أن يكونا بعطف
وهو قسمان:

(١) إِنْ اخْتَلَفَا: عُمِلَ بِهِمَا.

١. كون المأمور بهما
مختلفين

(٢) وَإِلَّا:

٢. كون المأمور بهما
متماثلين وهو نوعان:

١- وَلَمْ يَقْبَلِ التَّكْرَارَ: فَتَأْكِيدٌ.

الأول: أن العطف لا
يقبل التكرار

(١) وَمَنْعَتِ: هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز) و (ش ط): (وَمَنْعَتْهُ).

٢- وَإِنْ قَبْلَ:

الثاني: أن العطف
يقبل التكرار١. وَلَمْ تَمْنَعْ عَادَةً^(١) وَلَا عُرِّفَ ثَانٍ: فَتَأْسِيسٌ.

٢. وَإِنْ مَنَعْتَ عَادَةً: تَعَارُضًا، وَإِلَّا رُجِّحَ فِي قَوْلٍ:

التَّأْسِيسُ^(٢).٣. وَإِلَّا: وَعُرِّفَ^(٣) ثَانٍ: فَتَأْكِيدٌ.

(١) (وَلَمْ تَمْنَعْ عَادَةً): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (ولا عادة مانعة).

(٢) (وَإِلَّا رُجِّحَ فِي قَوْلٍ: التَّأْسِيسُ): هكذا في (أ)، وفي (ب): (وإلا رجح التأيسيس في قول) تقديم وتأخير، وليست في (ش) و (ز).

(٣) (وَعُرِّفَ): هكذا في (ش) و (ز)، وفي (أ) و (ب) و أصله وأصل أصله: (وإن عرف)، ولا منافاة، فالمثبت معطوف على قوله: (وإن منعت عادة)، والثاني معطوف على أصل المسألة: (ولم تمنع عادة ولا عرف ثان)، والمثبت أوضح.

بَابُ

باب في النهي

* النهي: مُقَابِلٌ لِلْأَمْرِ فِي كُلِّ حَالِهِ. النهي مقابل للأمر

* وَصِيغَتُهُ: «لَا تَفْعَلْ». صيغة النهي

* وَتَرَدُّ: معاني النهي

(١) لِتَحْرِيمٍ.

(٢) وَكَرَاهَةٍ.

(٣) وَتَحْقِيرٍ.

(٤) وَبَيَانِ الْعَاقِبَةِ.

(٥) وَدُعَاءٍ.

(٦) وَيَأْسٍ.

(٧) وَإِرْشَادٍ.

(٨) وَأَدَبٍ.

(٩) وَتَهْدِيدٍ.

(١٠) وَإِبَاحَةِ التَّرْكِ.

(١١) وَالتَّيَاسٍ.

(١٢) وَتَصَبُّرٍ.

(١٣) وَإِيقَاعِ أَمْنٍ.

(١٤) وَتَسْوِيَةٍ.

(١٥) وَتَحْذِيرٍ^(١).

* فَإِنْ تَجَرَّدَتْ: فَلِتَحْرِيمٍ.

صيغة النهي المجرد

* وَمُطْلَقَةً عَنْ شَيْءٍ:

(١) لِعَيْنِهِ

النهي عن الشيء
لعينه

(٢) أَوْ وَصْفِهِ

النهي عن الشيء
لوصفه= يَقْتَضِي^(٢) فَسَادَهُ شَرْعًا.(٣) وَكَذَا^(٣) لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ، كَبَيْعٍ بَعْدَ نِدَاءٍ جُمُعَةٍ.النهي لمعنى في غير
المنهي عنه

لا: عَنْ غَيْرِهِ لِحَقِّ آدَمِيِّ، كَتَلَقَّ، وَنَجَشٍ، وَسَوْمٍ، وَخِطْبَةٍ،
وَتَدْلِيسٍ: فَيَصِحُّ^(٤).

(١) وَتَحْذِيرٍ: زيادة من (ش) و (ز) والتحجير، وليست في (أ) و (ب) وأصله.

(٢) يَقْتَضِي: هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (تقتضي).

(٣) هنا زيادة في (أ) و (ب): (عن عقد)، وليست في (ش) و (ز) ولا أصله ولا أصل أصله، والصواب حذفها؛ كي تعم المسألة العقود وغيرها كالوضوء بقاء غضب.

تنبيه: ذكر في أصله: (عن غير عقد) في المسألة التي بعدها، حيث قال في تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول: (ص: ٤٠٢): «وكذا لمعنى في غير المنهي عنه، كبيع بعد نداء الجمعة عند أحمد، وأكثر أصحابه، والمالكية، وخالف الطوفي، والأكثر.

(٤) (فَيَصِحُّ): زيادة من (أ) و (ب) و (ش ط)، وليست في (ش) و (ز) وإنما في الشرح.

* وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي:

النهي يقتضي الفور
والدوام

(١) الْفَوْرَ.

(٢) وَالِدَّوَامَ.

* وَلَا تَفْعَلْهُ مَرَّةً. يَقْتَضِي تَكَرَّرَ التَّرْكِ.

صيغة: «لا تفعله
مرة»

* وَيَكُونُ عَنْ:

متعلق النهي

(١) وَاحِدٍ.

(٢) وَمُتَعَدِّدٍ:

(١) جَمْعًا.

(٢) وَفَرَقًا.

(٣) وَجَمِيعًا^(١).

(١) (وَجَمِيعًا): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (جميعًا).

بَابُ

باب في العموم
والخصوص

العام اصطلاحاً

* الْعَامُّ: لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ مَا هِيَ مَذْلُومُهُ.

المجاز يعم بصيغته

* وَيَكُونُ: مَجَازًا.

الخاص اصطلاحاً

* وَالْخَاصُّ: مَا دَلَّ^(١) وَلَيْسَ بِعَامٍّ.أقسام العام والخاص
بحسب المراتب علواً
ونزولاً وتوسطاً

* وَلَا:

(١) أَعَمَّ: مِنْ مُتَصَوِّرٍ.

(٢) وَأَخَصَّ: مِنْ عِلْمِ الشَّخْصِ.

(٣) وَكَحَيَوَانٍ:

(١) عَامٌّ

(٢) خَاصٌّ

= نِسْبِيٌّ^(٢).صفة اللفظ وصفة
المعنى

* وَيُقَالُ

(١) لِلْفَظِّ: «عَامٌّ وَخَاصٌّ».

(٢) وَلِلْمَعْنَى: «أَعَمُّ وَأَخَصُّ».

(١) هنا زيادة في (ش ط): (عَلَى أَخَصَّ)، وليست في (أ)، و(ش) وأصله وأصل أصله.

(٢) (وَكَحَيَوَانٍ: عَامٌّ خَاصٌّ نِسْبِيٌّ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) و (ش ط)، وليست في (ش)، وإنما في الشرح.

* وَالْعُمُومُ - بِمَعْنَى الشَّرِكَةِ فِي الْمَفْهُومِ - :

العموم من عوارض
الألفاظ والمعاني

(١) مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَافِ حَقِيقَةً.

(٢) وَكَذَا: الْمَعَانِي فِي قَوْلٍ.

* وَلِلْعُمُومِ: صِيغَةٌ تَخْصُّهُ:

للعوم صيغة خاصة
به

(١) حَقِيقَةً: فِيهِ.

(٢) مَجَازًا: فِي الْخُصُوصِ.

* وَمَذْلُولُهُ: كُتِبَتْ. أَيْ: مُحْكُومٌ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مُطَابَقَةً إِبْتِائًا وَسَلْبًا.

مذلول العموم

لَا: كُلِّيٌّ.

وَلَا: كُلٌّ.

* وَدَلَالَتُهُ:

دلالة العموم

(١) عَلَى أَصْلِ الْمَعْنَى: قَطْعِيَّةٌ.

(٢) وَعَلَى كُلِّ فَرْدٍ بِخُصُوصِهِ بِلَا قَرِينَةٍ: ظَنِيَّةٌ.

عموم الأشخاص يعبر
متعلقاته

* وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ: يَسْتَلْزِمُ^(١) عُمُومَ: الْأَحْوَالِ، وَالْأَزْمِنَةِ، وَالْبِقَاعِ،
وَالْمُتَعَلِّقَاتِ^(٢).

صيغ العموم

* وَصِيغُهُ^(٣):

(١) اسْمُ: شَرْطٍ وَاسْتِفْهَامٍ، كَ:

(١) «مَنْ»: فِي عَاقِلٍ.

(٢) وَ«مَا»: فِي غَيْرِهِ.

(٣) وَ«أَيْنَ» =

(٤) وَ«أَنَّى» =

(٥) وَ«حَيْثُ» =

= لِلْمَكَانِ.

(٦) وَ«مَتَى» لِرِزْمَانٍ مُبْهَمٍ.

(١) (يَسْتَلْزِمُ): هَكَذَا فِي (ش) وَ (ز)، وَفِي (أ): (تَسْتَلْزِمُ)، وَ (ب) الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مَهْمَلٌ.

(٢) الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَاتَنُ - أَنَّهُ يَعْمُ بِطَرِيقِ الْإِلْتِمَازِ لَا بِطَرِيقِ الْوَضْعِ - مُخَالَفٌ لِلْمَذْهَبِ؛ إِذِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَامَ فِي الْأَشْخَاصِ عَامٌ فِي الْأَحْوَالِ وَغَيْرِهَا عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْأَكْثَرُ، قَالَهُ ابْنُ مَفْلُحٍ وَالْمُرْدَاوِيُّ.
الْقَوْلُ الثَّانِي: مُطْلَقٌ فِي الْأَحْوَالِ يَعْمُهَا عَلَى الْبَدَلِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا كَالشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ، وَابْنِ قَاضِي الْجَبَلِ.

وَأَقْتَصَرَ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ: ابْنُ مَفْلُحٍ فِي أَصُولِهِ وَلَيْسَ مِنْهَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَاتَنُ.
وَقَالَ فِي التَّحْقِيرِ: «وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ ثَالِثٍ اخْتَارَهُ ابْنُ الْمَرْحَلِ، وَالسَّبْكِ، وَوَلَدَهُ التَّاجُ: إِنَّهُ يَعْمُ بِطَرِيقِ الْإِلْتِمَازِ لَا بِطَرِيقِ الْوَضْعِ، وَجَمَعُوا بَيْنَ الْمَقَالَتَيْنِ، أَيْ: فَيَلْزِمُ سَنَ لَا زَمَ تَعْمِيمِ الْأَشْخَاصِ عُمُومٌ فِي الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَنَةِ، وَالْبِقَاعِ».

وَسَيَأْتِي قَرِيبًا مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: «أَنَّ الْعَامَ فِي شَيْءٍ عَامٌ فِي مُتَعَلِّقَاتِهِ». وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ.

(٣) (وَصِيغُهُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ش ط): (وَصِيغَتُهُ).

(٧) وَ «أَيَّ» لِلْكُلِّ.

وَتَعْمُ^(١): «مَنْ» وَ «أَيَّ» الْمُضَافَةُ إِلَى الشَّخْصِ: ضَمِيرُهُمَا،
فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا.

(٢) وَمَوْصُولُ^(٢).

(٣) وَ «كُلُّ».

(٤) وَ «جَمِيعٌ».

(١) وَنَحْوُهُمَا.

(٢) وَ «مَعَشَرٌ».

(٣) وَ «مَعَاشِرٌ».

(٤) وَ «عَامَّةٌ».

(٥) وَ «كَافَّةٌ».

(٦) وَ «قَاطِبَةٌ».

(٥) وَجَمْعٌ مُطْلَقًا مُعَرَّفٌ:

(١) بِإِلَامٍ.

(٢) أَوْ إِضَافَةٍ.

(١) (وَتَعْمُ): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، فِي (أ) وَ (ش): (وَيَعْم).

(٢) (وَمَوْصُولٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَ فِي (ش): (وَالْمَوْصُول).

(٦) وَاسْمُ جِنْسٍ مُعَرَّفٌ تَعْرِيفَ جِنْسٍ.

لَا: مَعَ قَرِينَةٍ عَهْدٍ، وَيَعُمُّ مَعَ جَهْلِهَا.

وَإِنْ عَارَضَ الْإِسْتِغْرَاقُ:

(١) عُرِفَ.

(٢) أَوْ احْتِمَالُ تَعْرِيفِ جِنْسٍ^(١):

= لَمْ يَعَمْ.

(٧) وَمُفْرَدٌ مُحَلَّى بِلَامٍ غَيْرِ عَهْدِيَّةٍ لَفْظًا.

(٨) وَمُفْرَدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ.

(٩) وَنَكْرَةٌ فِي:

(١) نَفِيٍّ

(٢) وَنَهْيٍ

وَضَعًا.

١ - نَصًّا.

٢ - وَظَاهِرًا^(٢).

(٣) وَإِثْبَاتٍ^(٣) لَا امْتِنَانٍ.

(١) (جِنْسٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش) وَأَصْلُ أَصْلُهُ: (الْجِنْسُ).

(٢) (وَظَاهِرًا): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٣) (وَإِثْبَاتٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَ (ش)، وَفِي (ز): (فِي إِثْبَاتٍ).

(٤) وَفِي اسْتِفْهَامٍ "إِنْكَارِيٌّ.

(٥) وَشَرْطٌ.

* وَلَا يَعُمُّ جَمْعٌ مُنْكَرٌ غَيْرُ مُضَافٍ.

عموم الجمع المنكر

وَيُحْمَلُ عَلَى أَقَلِّ جَمْعٍ، وَهُوَ: ثَلَاثَةٌ حَقِيقَةٌ.

أقل الجمع ثلاثة حقيقة

وَالْمُرَادُ غَيْرُ:

ما لا يحمل على أقل الجمع

(١) لَفْظٍ: «جَمْعٌ».

(٢) وَ«نَحْنُ».

(٣) وَنَحْوُ:

(١) «قُلْنَا».

(٢) وَ«قُلُوبُكُمَا». مِمَّا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ.

وَأَقَلُّ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ: ثَلَاثَةٌ.

الجماعة في الصلاة
تتحقق باثنين

* وَمِغْيَارُ الْعُمُومِ: صِحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ.

دليل عموم اللفظ

* فَائِدَةٌ: سَائِرُ الشَّيْءِ بِمَعْنَى بَاقِيهِ.

معنى سائر الشيء

فَصْلٌ

فصل في العام
المختص والعام الذي
أريد به الخصوص

احكام العام
المختص

* الْعَامُّ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ: حَقِيقَةٌ.

وَهُوَ: حُجَّةٌ إِنْ خُصَّ بِمُيِّنٍ^(١).

وَعُمُومُهُ مُرَادٌ تَنَاوُلًا، لَا حُكْمًا.

وَقَرِيبَتُهُ لَفْظِيَّةٌ قَدْ^(٢) تَنَفَّكَ^(٣).

* وَالْعَامُّ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ: كُلُّ اسْتِعْمَالٍ فِي جُزْئِيٍّ.

تعريف العام الذي
أريد به الخصوص

وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَجَازًا، وَأَخْصَّ، وَعُمُومُهُ غَيْرُ مُرَادٍ^(٤)، وَقَرِيبَتُهُ عَقْلِيَّةٌ
لَا تَنَفَّكَ.

احكام العام الذي
أريد به الخصوص

* وَالْجَوَابُ:

جواب الشارع قسمان:

(١) لَا الْمُسْتَقِلُّ: تَابِعٌ لِسُؤَالٍ فِي عُمُومِهِ.

١. الجواب إن لم يكن
مستقلاً بالسؤال

وَفِي قَوْلٍ: وَخُصُوصِهِ.

(٢) وَالْمُسْتَقِلُّ:

ب. الجواب الذي
لو ورد ابتداءً لأفاد
العموم

(١) إِنْ سَاوَى السُّؤَالُ: تَابَعُهُ فِيمَا فِيهِ مِنْهُمَا.

(٢) وَإِنْ كَانَ أَخْصَّ: اخْتَصَّ بِهِ السُّؤَالُ.

(١) (بُيِّنَ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (بِمُعَيَّنٍ). وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

(٢) (قَدْ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ز) وَ (ش ط): (وَقَدْ).

(٣) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ش) وَأَصْلُهُ: (عَنْهُ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ.

(٤) (وَأَخْصَّ، وَعُمُومُهُ غَيْرُ مُرَادٍ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَمَعْنَاهُ فِي أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز).

(٣) وَإِنْ كَانَ ^(١) أَعَمَّ =

أَوْ وَرَدَ عَامٌّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ بِلا سُوْأَلٍ :

= اَعْتَبِرَ عُمُومُهُ .

وَصُورَةُ السَّبَبِ : قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ فَلَا تُخَصُّ ^(٢) بِاجْتِهَادٍ .

صورة السبب لا
تخص

* فائدة: قِيلَ: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ عَامٌّ لَمْ يُخَصَّ إِلَّا: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

ما قيل: أنه لم يخص

(١) هنا زيادة في (ش): (الجواب)، وليست في (أ) و (ب) و (ز)، ويدل عليه السياق.
(٢) (تُخَصُّ): هكذا في (أ) وأصله، وفي (ب) و (ز) و (ش ط): (يُخَصُّ)، وفي (ش): (يُخَصُّ).

فَصْلٌ

* يَصِحُّ إِطْلَاقُ:

(١) جَمَعَ الْمُشْتَرَكِ وَمُثَنَّهُ كَمُفْرَدِهِ: عَلَى كُلِّ مَا لَهُ مَعًا^(١).ما يطلق على معانيه
دفعه واحدة

(٢) وَاللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ الرَّاجِحَ مَعًا: مَجَازًا.

إطلاق اللفظ على
حقيقته ومجازه
دفعه واحدة

وَهُوَ: ظَاهِرٌ فِيهِمَا إِذْ لَا قَرِينَةَ: فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا، كَعَامٍّ.

وَإِنْ^(٢) تَنَافَيَْا - كَافْعَلْ، أَمْرًا وَتَهْدِيدًا - : اِمْتَنَعَ.وَأُلْحِقَ بِذَلِكَ: الْمَجَازَانِ الْمُتَسَاوِيَانِ^(٣).

* وَدَلَالَةُ الْاِقْتِضَاءِ وَالْإِضْمَارِ: عَامَّةٌ.

المقتضى والمضمر
عامان

* وَمِثْلُ: «لَا أَكُلُ»، أَوْ: «إِنْ أَكَلْتُ فَعَبْدِي حُرٌّ». يَعُمُّ مَفْعُولَاتِهِ، فَيُقْبَلُ تَخْصِيصُهُ.

عموم الفعل المتعدي
الذي حذف مفعولهفَلَوْ نَوَى^(٤) مُعَيَّنًا: قَبْلَ بَاطِنًا.وَيَعُمُّ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ^(٥).

فَلَوْ زَادَ لَحْمًا وَنَوَى مُعَيَّنًا: قَبْلَ مُطْلَقًا.

تخصيص العموم
بالنية

(١) (مَا لَهُ مَعًا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ش ط): (مَعَانِيهِ).

(٢) (وَإِنْ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (فَإِنْ).

(٣) (الْمُتَسَاوِيَانِ): هَكَذَا فِي (أ) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ب) وَ (ش) وَ (ز): (الْمُسْتَوِيَانِ).

(٤) هُنَا زِيَادَةُ فِي (ش): (مَأْكُولًا)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ.

(٥) (وَيَعُمُّ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ): زِيَادَةُ مِنْ (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز).

* وَالْعَامُّ فِي شَيْءٍ: عَامٌّ فِي مُتَعَلَّقَاتِهِ.

العام في شيء

* وَنَفْيُ الْمَسَاوَاةِ: لِلْعُمُومِ.

نفي المساواة بين
الشيئين يقتضي نفي
الاستواء في جميع
الأمر

* وَالْمَفْهُومُ مُطْلَقًا: عَامٌّ فِيمَا سِوَى الْمَنْطُوقِ، يُخَصَّصُ بِمَا يُخَصَّصُ بِهِ
الْعَامُّ.

عموم المفهوم

وَرَفْعُ كُلِّهِ: تَخْصِصُ أَيْضًا.

فَصْلٌ

فصل في عموم أفعال
النبي ﷺ

الفعل المثبت لا
عموم له

* فِعْلُهُ ﷺ لَا يَعُمُّ أَقْسَامَهُ وَجِهَاتِهِ.

«وَكَانَ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ»: لَا يَعُمُّ:

(١) وَقْتَيْهِمَا^(١).

(٢) وَلَا^(٢) كُلَّ سَفَرٍ.

* «وَكَانَ»: لِدَوَامِ الْفِعْلِ وَتَكَرُّرِهِ، فَتَفِيدُ: تَكَرُّرُهُ مِنْهُ.

إفادة لفظية: «كَانَ».

* «وَلَمْ تَدْخُلِ الْأُمَّةُ بِفِعْلِهِ ﷺ»، بَلْ بِدَلِيلٍ:

فعله ﷺ لا عموم له
بالنسبة إلى أمته

(١) قَوْلٍ.

(٢) أَوْ قَرِينَةٍ تَأْسُّ.

(٣) أَوْ قِيَاسٍ عَلَى فِعْلِهِ.

* وَالْخِطَابُ:

الخطاب يعم غير
المخاطب

(١) الْخَاصُّ بِهِ

(٢) أَوْ بِالْأُمَّةِ

= لَا يُخْتَصُّ بِالْمُخَاطَبِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

(٣) وَكَذَا خِطَابُهُ ﷺ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ.

وَفِعْلُهُ ﷺ فِي تَعَدِّيهِ إِلَيْهَا كَخِطَابٍ خَاصٍّ بِهِ.

(١) (وَقْتَيْهِمَا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش): (وَقْتَهَا).

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ش): (يَعُمُّ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَهُوَ الْأَصُوبُ؛ إِذْ يَكْفِي الْعُطْفُ.

فَائِدَةٌ^(١)

نَحْوُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ». يَعُمُّ كُلَّ غَرَرٍ.

إذا وقع في لفظ
الصحابي عام بطريق
الإخبار

(١) (فَائِدَةٌ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (فصل).

فَصْلٌ

فصل في ألفاظ
العام

* لَفْظُ: «الرَّجَالِ» وَ«الرَّهْطِ»: لَا يَعُمُّ النِّسَاءَ، وَلَا الْعَكْسُ.

الألفاظ الخاصة
بالرجال أو النساء

* وَيَعُمُّ نَحْوُ «النَّاسِ» وَ«الْقَوْمِ»: الْكُلُّ.

الألفاظ التي تعم
الرجال والنساء

* وَكَ «المُسْلِمِينَ» وَ«فَعَلُوا» يَعُمُّ: النِّسَاءَ تَبَعًا.

الألفاظ التي مما
يغلب فيها المذكر

* وَ«إِخْوَةٌ» وَ«عُمُومَةٌ»: لِذَكَرٍ وَأُنْثَى.

* وَتَعُمُّ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةُ: الْمُؤَنَّثُ.

* وَيَعُمُّ «النَّاسُ» وَ«الْمُؤْمِنُونَ» وَنَحْوُهُمَا: عَبْدًا وَمُبْعَصًّا.

* وَيَدْخُلُ كُفَّارٌ^(١) فِي «النَّاسِ» وَنَحْوِهِ، إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ فَيَعْمَلُ بِهَا^(٢).

* وَ: ﴿يَتَاهَلُ الْكِتَابُ﴾ لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ.

* وَيَعُمُّهُ ﷺ ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ﴾، وَ: ﴿يَعْبَادِي﴾ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ.

عموم الخطاب الوارد
شفافاً في الكتاب
والسنة

وَيَعُمُّ^(٣): غَائِبًا وَمَعْدُومًا إِذَا وُجِدَ وَكُلَّفَ لُغَةً.

* وَالْمُتَكَلَّمُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ مُطْلَقًا إِنْ صَلَحَ.

المخاطب داخل في
عموم متعلق خطابه

* وَتَضَمَّنُ عَامٌّ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا كَالْأَبْرَارِ وَالْفَجَّارِ: لَا يَمْنَعُ عُمُومُهُ.

* وَمِثْلُ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ يَقْتَضِي^(٤) أَخْذَهَا مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَالِ.

(١) هنا زيادة في (ش ط): (وَجِنٌّ)، وليست في (أ) و (ب) و (ش) و (ز).

(٢) (إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ فَيَعْمَلُ بِهَا): زيادة من (أ)، وليست في (ش) و (ز)، وإنما في الشرح.

(٣) هنا زيادة في (ش): (الخطاب)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

(٤) (يَقْتَضِي): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (فيقتضي).

فَصْلٌ

فصل في دلالة
الاقتران

* الْقِرَانُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَفْظًا لَا يَقْتَضِي تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا حُكْمًا^(١) فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ
إِلَّا بِدَلِيلٍ.

* وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِضْمَارِ شَيْءٍ فِي مَعْطُوفٍ أَنْ يُضْمَرَ فِي مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ.

رجوع الضمير إلى
بعض العام المتقدم لا
يخصصه

(١) (حُكْمًا): زيادة من (ش) و (ز) وأصله الذي مع التعبير وأصل أصله، وليست في (أ) و (ب) وأصله، ولعل
الأصوب حذفها؛ لدلالة قوله: (في غير المذكور). عليه.

بَابُ

باب في بيان
التخصيص والمخصص

* التَّخْصِصُ: قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ.

حد التخصيص

وَيُطْلَقُ عَلَى: قَصْرِ لَفْظٍ غَيْرِ عَامٍّ عَلَى بَعْضِ مُسَمَّاهُ.

من إطلاقات
التخصيص والعام

كَعَامٍّ عَلَى غَيْرِ لَفْظٍ عَامٍّ.

* وَيَجُوزُ:

ما يجوز في
التخصيص

(١) مُطْلَقًا.

(٢) وَلَوْ^(١) لِمُؤَكَّدٍ.

(٣) إِلَى أَنْ يَبْقَى وَاحِدٌ.

* وَلَا تَخْصِصَ إِلَّا فِيمَا لَهُ سُمُولٌ:

لا تخصيص إلا فيما
يصح توكيده بكل

(١) حِسًّا.

(٢) أَوْ حُكْمًا.

* وَالْمَخْصِصُ:

إطلاقات المخصص

(١) الْمَخْرُجُ، وَهُوَ: إِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ.

(٢) وَيُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى: الدَّلِيلِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

(١) وَلَوْ: هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (ولا).

المخصص نوعان:

وَهُوَ:

١. المخصصات
المنفصلة

(١) مُنْفَصِلٌ، وَمِنْهُ:

(١) الْحِسُّ.

(٢) وَالْعَقْلُ.

ب. المخصصات
المتصلة: وهي أقسام:

(٢) وَمُتَّصِلٌ، وَهُوَ أَقْسَامٌ:

القسم الأول:
استثناء متصل

اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ:

تعريف الاستثناء
المتصل* وَهُوَ: إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَوَجَبَ دُخُولُهُ لُغَةً، بِـ «إِلَّا»، أَوْ إِحْدَى
أَخَوَاتِهَا مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ.ما لا يصح الاستثناء
منه* فَلَا يَصِحُّ^(١):

(١) مِنْ نَكْرَةٍ.

(٢) وَلَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ.

تقدير الدلالة في
الاستثناء* وَالْمُرَادُ^(٢): «بِعَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً». سَبْعَةٌ. وَ«إِلَّا»: قَرِينَةٌ مُحْصَصَةٌ.

شروط الاستثناء

* وَشَرْطُهُ^(٣):

(١) اتِّصَالٌ مُعْتَادٌ:

(١) لَفْظًا.

(١) هنا زيادة في (ش): (الاستثناء)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

(٢) هنا زيادة في (ش): (في قول المقر)، وليست في (أ) و (ب) و (ز) وأصله وأصل أصله.

(٣) (وَشَرْطُهُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، وفي (ش ط): (وَشَرْطُهُ).

(٢) أَوْ حُكْمًا.

كَبَقِيَّةِ التَّوَابِعِ.

(٢) وَنَيْتُهُ قَبْلَ تَمَامِ مُسْتَنَى مِنْهُ.

(٣) وَنُطْقُ بِهِ، إِلَّا فِي يَمِينٍ^(١) خَائِفٍ بِنُطْقِهِ.

* لَا: تَأْخِيرُهُ.

* وَيَصِحُّ: اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ.

مقدار المستثنى

لَا: الْأَكْثَرُ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْكَثْرَةُ مِنْ دَلِيلٍ خَارِجٍ عَنِ اللَّفْظِ.

وَحَيْثُ بَطَلَ وَاسْتَنَى مِنْهُ: رَجَعَ إِلَى مَا قَبْلَهُ.

اثر بطلان الاستثناء

* وَيُسْتَنَى بِصِفَةِ مَجْهُولٍ: مِنْ مَعْلُومٍ، وَمِنْ مَجْهُولٍ، وَالْجَمِيعِ.

الاستثناء بالصفة
لا اعتبار فيها لقدر
المستثنى

ك: «اقْتُلْ مَنْ فِي الدَّارِ إِلَّا الْبَيْضَ». فَكَانُوا كُلُّهُمْ بَيْضًا لَمْ يُقْتَلُوا.

* وَإِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا:

الاستثناء بعد جمل
بالواو

(١) بِ «وَإِ» عَطْفٍ، أَوْ مَا^(٢) فِي مَعْنَاهَا: ك: «الْفَاءِ»، وَ «ثُمَّ».

(٢) وَصَلَحَ عَوْدُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ.

(٣) وَلَا مَانِعَ.

= فَلِلْجَمِيعِ، كَبَعْدِ مُفْرَدَاتٍ.

(١) هنا زيادة في (ش): (مَظْلُومٍ)، وليست في (أ) و (ب) و (ز) وأصله وأصل أصله.

(٢) (مَا): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ز) و (ش ط): (بها)، وليست في متن (ش).

* وَمِثْلُ :

(١) «بَنِي تَمِيمٍ وَرَبِيعَةَ أَكْرَمَهُمْ إِلَّا الطَّوَالَ». لِلْكُلِّ.

تأخر الأمر عن
الجمل

(٢) «وَأَدْخَلَ بَنِي تَمِيمٍ، ثُمَّ بَنِي الْمُطَلِّبِ، ثُمَّ سَائِرَ قُرَيْشٍ فَأَكْرَمَهُمْ».

تأخر الضمير عن
الجمل

الضَّمِيرُ لِلْكُلِّ.

* وَهُوَ: مِنْ نَفْيِ إِبْثَاتٍ، وَبِالْعَكْسِ.

الاستثناء من الإثبات
نفي وبالعكس

* وَإِذَا عُطِفَ عَلَى مِثْلِهِ: أُضِيفَ إِلَيْهِ.

وَإِلَّا: فَاسْتِثْنَاءٌ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ^(١)، وَيَصِحُّ إِجْمَاعًا^(٢).

من استثنى استثناء
بعد استثناء

(١) (اسْتِثْنَاءٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش ط): (الِاسْتِثْنَاءُ).

(٢) (إِجْمَاعًا): زِيَادَةُ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَلَيْسَتْ فِي (ز).

فَصْلٌ

فصل في التخصيص
بالشرط

* الثَّانِي: الشَّرْطُ.

القسم الثاني من
المخصص المتصل:
الشرط

* وَيَحْتَصُّ اللَّغْوِيُّ مِنْهُ: بِكَوْنِهِ مُحْصَصًا.

المراد بالشرط
المخصص هنا هو
الشرط اللغوي

* وَهُوَ: مُخْرَجٌ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ.

حقيقة التخصيص
بالشرط اللغوي(١) وَيَتَّحِدُ^(١).تقسيم الشرط
والمشروط باعتبار
الاتحاد والتعدد(٢) وَيَتَعَدَّدُ^(٢) عَلَى:

(١) الْجَمْعُ.

(٢) وَالْبَدَلُ.

ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ.

كُلُّ مِنْهَا مَعَ الْجَزَاءِ كَذَلِكَ.

* وَيَتَقَدَّمُ عَلَى الْجَزَاءِ لَفْظًا؛ لِتَقَدُّمِهِ فِي الْوُجُودِ طَبْعًا.

الشرط متقدم في
الطبع فيقدم في
الوضعوَمَا ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ مُؤَخَّرٌ: الْجَزَاءُ فِيهِ مَحذُوفٌ قَامَ مَقَامَهُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ مَا
تَقَدَّمَ.

* وَيَصِحُّ إِخْرَاجُ الْأَكْثَرِ بِهِ.

مقدار المخصص
بالشرط

(١) هنا زيادة في (ش): (الشرط)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

(٢) هنا زيادة في (ش): (الشروط)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

* وَهُوَ فِي:

الشرط كالاستثناء
في مسالتي الاتصال
والتعقب

(١) اتِّصَالَ بِمَشْرُوطٍ:

(٢) وَتَعَقُّبٍ جُمْلٍ مُتَعَاظِفَةٍ:

= كَاسْتِثْنَاءٍ^(١).

* وَيَحْصُلُ:

يحصل المعلق على
شرط والعقد عقبهما
لا معهما

(١) مُعَلَّقٌ عَلَيْهِ: عَقِبُهُ.

(٢) وَعَقْدٌ: عَقِبَ صِيغَةٍ^(٢).

(١) (كَاسْتِثْنَاءٍ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش): (كالاستثناء).

(٢) (صِيغَةٍ): هكذا في (أ) و (ز) و (ش)، وفي (ب): (صیغته).

فَصْلٌ

فصل في التخصيص
بالصفة

* الثَّالِثُ: الصِّفَةُ.

القسم الثالث من
المخصص المتصل:
الصفةوَهِيَ: كَاسْتِثْنَاءٍ^(١) فِي عَوْدٍ وَلَوْ تَقَدَّمَ.الصفة كالاستثناء
في عودة التخصيص

* الرَّابِعُ: الْغَايَةُ.

القسم الرابع من
المخصص المتصل:
الغايةوَهِيَ: كَاسْتِثْنَاءٍ^(٢) فِي:الغاية كالاستثناء في
الاتصال والعود

(١) اتِّصَالٍ.

(٢) وَعَوْدٍ.

وَيَخْرُجُ الْأَكْثَرُ بِهَا^(٣).مقدار المخصص
بالغاية

وَمَا بَعْدَهَا: مُخَالَفٌ.

التخصيص بالغاية
إذا تقدمها عموم
يشملها

إِلَّا فِي: «قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ كُلُّهَا مِنَ الْخِنْصَرِ إِلَى الْإِبْهَامِ». وَنَحْوِهِ، فَلَا.

وَغَايَةٌ، وَمُقَيَّدٌ بِهَا^(٤)، يَتَّحِدَانِ وَيَتَعَدَّدَانِ تِسْعَةَ أَقْسَامٍ^(٥).الغاية والمغيا تسعة
أقسام

(١) (كَاسْتِثْنَاءٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (كالاستثناء).

(٢) هنا زيادة في (ب): (بعد جمل)، وليست في (أ) و (ش) و (ز).

(٣) (فِي) اتِّصَالٍ. وَعَوْدٍ. وَيَخْرُجُ الْأَكْثَرُ بِهَا: زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب)، وفي (ش): (بها) مكان (بها).

(٤) (وَغَايَةٌ، وَمُقَيَّدٌ بِهَا): زيادة من (أ)، وفي (ز): (وغاية ومغيا مقيد بها)، وليست في (ش).

(٥) (أَقْسَامٍ): زيادة من (أ) و (ب) و (ش)، وليست في (ز).

القسم الخامس من
المخصص المتصل:
بدل البعض

* الحَامِسُ: بَدَلُ الْبَعْضِ.

التوابع المخصصة
تفيد الإخراج

وَالتَّوَابِعُ الْمُخَصَّصَةُ: كَبَدَلٍ، وَعَظْفٍ بَيَانٍ^(١)، وَتَوَكِيدٍ، وَنَحْوِهِ، كَأَسْتِثْنَاءٍ^(٢).

الشرط المعنوي
كالشرط اللغوي

وَشَرْطٌ مَعْنَوِيٌّ^(٣) بِحَرْفٍ:

(١) جَرٌّ.

(٢) أَوْ عَظْفٍ.

كَلُغَوِيٍّ.

متعلق حرف الجر

وَيَتَعَلَّقُ حَرْفُ جَرٍّ^(٤) مُتَأَخِّرٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ.

من أمثلة ما يعود
على كل الجمل
المتقدمة

(١) وَإِشَارَةٌ بِ^(٥): «ذَلِكَ»

(٢) وَتَمَيِّزٌ

= بَعْدَ جُمْلٍ يَعُودَانِ إِلَى الْكُلِّ^(٦).

(١) (بَيَانٌ): زيادة من (أ) و (ب) و (ش)، وليست في (ز).

(٢) (كَأَسْتِثْنَاءٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (استثناء).

(٣) (مَعْنَوِيٌّ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز)، وفي (ش ط): (مُقَرَّرٌ). قال المحققان: «في د: معنوي، وفي ش زع ب: معنوي، والتصويب منا بحسب المعنى». قلت: بل المراد (شرط معنوي)، كما في أصله وأصل أصله.

(٤) (جَرٌّ): هكذا في (أ) و (ب)، وليست في (ش) و (ز).

(٥) هنا زيادة في (ش): (لفظ)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

(٦) (إِلَى الْكُلِّ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز) وأصله، وفي (أ): (للكل).

فَصْلٌ

فصل في بعض
المخصصات المنفصلة

* يُحْصَصُ:

(١) الْكِتَابُ:

(١) يَبْعُضُهُ.

يخصص الكتاب
بالكتاب

(٢) وَبِالسُّنَّةِ مُطْلَقًا.

يخصص الكتاب
بالسنة

(٢) وَبِالسُّنَّةِ:

(١) بِهِ.

تخصص السنة
بالكتاب

(٢) وَيَبْعُضُهَا مُطْلَقًا.

تخصص السنة
بالسنة

(٣) وَعَامًّا:

مما يخصص به
اللفظ العام

(١) بِمَفْهُومٍ مُطْلَقًا.

(٢) وَبِاجْتِمَاعٍ، وَالْمُرَادُ دَلِيلُهُ.

وَلَوْ عَمِلَ أَهْلُهُ بِخِلَافِ نَصِّ خَاصٍّ تَضَمَّنَ نَاسِخًا.

(٣) وَيَفْعَلُهُ ﷺ إِنْ شِمَلَهُ الْعُمُومُ.

وَإِنْ ثَبَتَ وَجُوبُ اتِّبَاعِهِ فِيهِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ: فَالدَّلِيلُ نَاسِخٌ
لِلْعَامِّ.

(٤) وَبِإِقْرَارِهِ ﷺ عَلَى فِعْلٍ.

وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ نَسْخِهِ مُطْلَقًا، أَوْ عَنْ فَاعِلِهِ.

(٥) وَبِمَذْهَبِ صَحَابِيٍّ.

(٦) وَبِقَضَايَا الْأَعْيَانِ.

(٧) وَبِالْقِيَاسِ.

وَيُصَرَّفُ بِهِ: ظَاهِرٌ غَيْرُ عَامٍّ إِلَى ^(١) اِحْتِمَالِ مَرْجُوحٍ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَنَحْوُهَا: ظَنِيَّةٌ.

صرف الظاهر إلى
المحتمل المرجوح
بالقياس

وَفَعَلَ الْفَرِيقَيْنِ إِذْ قَالَ ﷺ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ». يَرْجَعُ إِلَى تَخْصِيصِ ^(٢) الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ وَعَدَمِهِ، وَالْمُصِيبُ: الْمُصَلِّي فِي الْوَقْتِ فِي قَوْلٍ.

من أمثلة ما يرجع
إلى تخصيص العموم
بالقياس

(١) (إِلَى): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).
(٢) (تَخْصِيصٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (التخصيص).

فَصْلٌ^(١)

* إِذَا وَرَدَ عَامٌّ وَخَاصٌّ: قُدِّمَ الْخَاصُّ مُطْلَقًا.

العام والخاص إذا كانا مقترنين أو غير مقترنين

* وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِثْلِهِمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ خَاصٍّ مِنْ وَجْهِ: تَعَارَضَا، وَطُلِبَ^(٢) الْمُرْجُحُ.

إذا كان كل منهما عامًّا من وجه خاصٍّ من وجه

* وَإِذَا وَافَقَ خَاصٌّ عَامًّا: لَمْ يُخَصَّصْهُ.

موافقة الخاص العام

* وَلَا تَخُصُّ عَادَةٌ عُمُومًا، وَلَا تُقَيِّدُ^(٣) مُطْلَقًا^(٤).

العادة الضمنية لا تخص ولا تقيد

* وَلَا يُخَصُّ عَامٌّ:

ما لا يخص به العام

(١) بِمَقْصُودِهِ.

(٢) وَلَا^(٥) بِرُجُوعِ ضَمِيرٍ^(٦) إِلَى بَعْضِهِ.

(١) (فَصْلٌ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

(٢) (وَطُلِبَ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (فطلب).

(٣) هنا زيادة في (ش) و (ز): (العادة)، وليست في (أ).

(٤) (وَلَا تَخُصُّ عَادَةٌ عُمُومًا، وَلَا تُقَيِّدُ مُطْلَقًا): هذا موضعها في (أ) و (ش) و (ز)، وموضعها في (ب) آخر الفصل بعد قوله: (إلى بعضه).

(٥) هنا زيادة في (ش): (يخصص)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

(٦) (ضَمِيرٍ): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (الضمير).

بَابُ

باب في المطلق والمقيد

* الْمُطْلَقُ: مَا تَنَاوَلَ وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةِ شَامِلَةٍ لْجِنْسِهِ.

حد المطلق

* وَالْمُقَيَّدُ: مَا تَنَاوَلَ مُعَيَّنًا أَوْ مَوْصُوفًا بِزَائِدٍ عَلَى حَقِيقَةِ جِنْسِهِ.

حد المقيد

* وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي لَفْظٍ بِالْجِهَتَيْنِ.

اجتماع الإطلاق والمقيد في لفظ

* وَهُمَا: كَعَامٌّ وَخَاصٌّ.

ما ذكر في العام والخاص جار على المطلق والمقيد

لَكِنْ:

للمطلق والمقيد أحوال:

(١) إِنْ وَرَدَا وَاخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا: فَلَا حَمْلَ مُطْلَقًا.

١. أن يختلف حكمهما

(٢) وَإِلَّا:

(١) فَإِنْ اتَّحَدَ سَبَبُهُمَا:

١ - وَكَانَا مُثْبَتَيْنِ: كَ: «أَعْتَقَ فِي الظَّهَارِ رَقَبَةً».

٢. اتحاد حكمهما وسببهما وكانا مثبتين

ثُمَّ قَالَ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً».

حَمْلَ مُطْلَقٌ وَلَوْ تَوَاتَرًا، عَلَى مُقَيَّدٍ وَلَوْ آحَادًا^(١).

وَمُقَيَّدٌ وَلَوْ^(٢) مُتَأَخِّرًا: بَيَانُ لِلْمُطْلَقِ.

(١) (وَلَوْ تَوَاتَرًا، عَلَى مُقَيَّدٍ وَلَوْ آحَادًا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (عَلَى مُقَيَّدٍ وَلَوْ مُتَوَاتِرًا وَلَوْ آحَادًا)

تقديم وتأخير.

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ش): (وَرَدَ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز).

٢- وَإِنْ كَانَا نَهَيْنِ: قَيْدَ الْمُطْلَقِ بِمَفْهُومِ الْمُقَيَّدِ.

٣. اتحاد حكمهما
وسببهما وكانا نهين

وَكَنْهَيَّ: نَفْيٌ، وَإِبَاحَةٌ، وَكَرَاهَةٌ.

وَفِي نَذْبٍ: نَظَرٌ.

٣- وَإِنْ كَانَا أَمْرًا وَنَهْيًا: فَالْمُطْلَقُ مُقَيَّدٌ بِضِدِّ^(١) الصِّفَةِ.

٤. اتحاد حكمهما
وسببهما وكان
أحدهما أمرًا والآخر
نهيًا

(٢) وَإِنْ اخْتَلَفَ:

١- سَبَبُهُمَا

٥. اتحاد حكمهما
واختلاف سببهما

٢- أَوْ^(٢) سَبَبُ مُقَيَّدَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ وَمُطْلَقٌ

٦. اتحاد حكمهما
واختلاف سبب
مقيدين ومطلق

= حُمِلَ الْمُطْلَقُ قِيَاسًا بِجَامِعِ.

وَإِلَّا: تَسَاوِيًا^(٣) وَسَقَطًا.

وَأَصْلُ كَوْصَفٍ فِي حَمْلٍ^(٤).

يحمل المطلق على
المقيد في الأصل
والوصف

وَمَحْلُ حَمْلٍ: إِذَا لَمْ يَسْتَلْزَمْ تَأْخِيرَ بَيَانِ عَنْ وَقْتِ حَاجَةٍ.

محل حمل المطلق
على المقيد

(١) (بُضْدٌ): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (أ): (بَقِيدٌ).

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ز): (اخْتَلَفَ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَإِنَّمَا فِي الشَّرْ.

(٣) هُنَا زِيَادَةٌ مِنْ (ش): (فِي عَدَمٍ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز).

(٤) (وَأَصْلُ كَوْصَفٍ فِي حَمْلٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ب): (وَالْأَصْلُ كَالْوَصْفِ فِي الْحَمْلِ).

فَإِنْ اسْتَنْزَمَهُ: مُجَلَّ الْمُسَمَّى فِي إِبْتَابٍ عَلَى الْكَامِلِ السَّلِيمِ^(١)، لَا عَلَى
إِطْلَاقِهِ فِي قَوْلٍ^(٢) (٣).

ما يتناوله المطلق من
الأسماء

* وَالْمُطْلَقُ: ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَةِ كَالْعَامِّ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ^(٤). المطلق عام عموم بدل

(١) (السَّلِيم): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (الصَّحِيح)، والمثبت هو الأصح؛ لأن المراد الكاملة السالمة من العيب، وقد يحمل الصحيح على السالم، في التحرير: «قال بعض أصحابنا: الواجبات المطلقة تقتضي السلامة من العيب في عرف الشارع».

وصرح القاضي وابن عَقِيل وجمع: أن إطلاق الرقبة في الكفارة تقتضي الصحة». (٢) (قَوْل): هكذا في (ش) و (ز)، وفي (أ) و (ب): (وجه)، والصواب ما أثبت؛ لأن المسألة غير مجزوم بها في الشرح ولا في أصله، فيعبر عنها (في قول)، وأما (في وجه) فالمقدم خلافه، كما تقدم في المقدمة، بل لعل المذكور هنا هو المذهب حيث قدمه في أصله.

(٣) تنبيه: المصنف بنى المسألة الثانية على الأولى، وبنهاها على تأخير البيان عن وقت الحاجة في قوله: «فإن استلزمه»، والمسألة ليس لها علاقة بتأخير البيان، وإنما هي عما يتناوله المطلق من الأسماء وبإذا يتحقق هل بالسليم الصحيح أو المسمى ولو كان معيياً؟ وكلا المسألتين منقولتان عن صاحب القواعد الأصولية، وقد افتتح كل مسألة بقوله: «فائدة».

ولعل الذي جعل المصنف تشبته عليه: أن صاحب التحرير ختم المسألة الأول وافتتح المسألة الثانية بقوله: «بعض المحققين».

وثم ملحظ آخر: أن المسألة الأولى: لم يذكر صاحبها القواعد الأصولية والتحرير خلافاً فيها، وإنما اقتصر على قول بعض المحققين، فلا وجه لقوله: «لا على إطلاقه في قول». هذا بالنسبة للمسألة الأولى.

وأيضاً لا وجه لقوله هذا على المسألة الثانية؛ لأن الخلاف فيما يتناوله المطلق من الأسماء هل يحمل على الكامل أو المسمى؟

وعليه: فأقترح أن تصاغ المسألة الثانية على هذا النحو: (ويحمل المطلق من الأسماء في إِبْتَابٍ عَلَى الْكَامِلِ السَّلِيمِ فِي قَوْلٍ).

(٤) (الْبَدَلِ): هكذا في (ب) (ش) و (ز) وأصله، وفي (أ): (الندب).

بَابُ

باب في المجل

* الْمُجْمَلُ :

لُغَةً: الْمَجْمُوعُ، أَوِ الْمُبْهَمُ، أَوِ الْمُحْصَلُ.

المجل لغة
واصطلاحاً

وَاصْطِلَاحًا: مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ مُحْتَمَلَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ.

* وَحُكْمُهُ: التَّوَقُّفُ عَلَى الْبَيَانِ الْحَارِجِيِّ.

حكم المجل

* وَهُوَ: فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

ورود المجل في
الوحيين* وَيَكُونُ^(١) فِي:

ما يعتريه الإجمال

(١) حَرْفٍ.

(٢) وَاسْمٍ.

(٣) وَمُرَكَّبٍ.

(٤) وَمَرْجِعِ ضَمِيرٍ.

(٥) وَصِفَةٍ.

(٦) وَتَعَدُّدِ مَجَازٍ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْحَقِيقَةِ.

(٧) وَعَامِّ خُصَّ:

(١) بِمَجْهُولٍ.

(١) هنا زيادة من (ش): (الإجمال)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

(٢) وَمُسْتَنَى =

(٣) وَصِفَةٍ =

= مَجْهُولَيْنِ.

* وَلَا إِجْمَالَ فِي:

ما لا إجمال فيه

(١) إِضَافَةٌ تَحْرِيمٍ إِلَى الْعَيْنِ^(١)، وَهُوَ: عَامٌّ.

(٢) وَلَا فِي: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

(٣) وَلَا فِي: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ».

(٤) وَلَا فِي: آيَةِ السَّرْقَةِ.

(٥) وَلَا فِي: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾.

(٦) وَلَا فِي: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ». وَنَحْوَهُ.

وَيَقْتَضِي^(٢) نَفْيَ الصَّحَّةِ.

وَعُمُومُهُ مِنَ الْإِضْمَارِ.

وَمِثْلُهَا^(٣): «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

* وَمَا اسْتُعْمِلَ لِمَعْنَى تَارَةً وَلَا آخَرَيْنِ أُخْرَى وَلَا ظُهُورَ: مُجْمَلٌ.

اللفظ المستعمل تارة
فيما يفيد معنى
وأخرى لمعنيين

(١) (الْعَيْنُ): هكذا في (أ) وأصله، وفي (ب) و (ش) و (ز): (عَيْنُ)، وفي أصل أصله: (الأعيان).

(٢) هنا زيادة في (ش) و (ز): (ذَلِكَ)، وليست في (أ)، والأصح حذفها كما في أصله؛ إذ يكفي الضمير المستتر في بيان المعنى.

(٣) (وَمِثْلُهَا): هكذا في (أ) وأصله، وفي أصل أصله: (ومثل المسألة)، وفي (ش) و (ز): (مثله).

(١) وَمَا لَهُ:

(١) مَحْمَلٌ

ما له محمل لغوي
ومحمل في حكم
شرعي ليس بمحمل

(٢) أَوْ ^(١) حَقِيقَةٌ

لا إجمال فيما له
مسمى لغوي ومسمى
شرعي

= لُغَةً وَشَرْعًا: فَلِلشَّرْعِيِّ ^(١).

(٢) فَإِنْ تَعَدَّرَ:

مراتب الحمل عند
تعذر الحمل على
الشرعي

(١) فَالْعُرْفِيُّ.

(٢) فَاللُّغَوِيُّ.

(٣) فَالْمَجَازُ.

(١) هنا زيادة في (ش) و (ز): (لَهُ)، وليست في (أ) و (ب)، والأصح حذفها؛ إذ يكفي العطف عنها.
(٢) (فَلِلشَّرْعِيِّ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وفي (ش): (فالشَّرْعِي).

بَابُ

باب في المبين

* الْمُبَيِّنُ: يُقَابِلُ الْمُجْمَلَ.

المبين اصطلاحاً

* وَيَكُونُ فِي:

أقسام المبين

(١) مُفْرَدٍ.

(٢) وَمُرَكَّبٍ.

(٣) وَفِعْلٍ سَبَقَ إِجْمَالُ، أَوْ لَا.

* وَالْبَيَانُ يُطْلَقُ:

البيان له ثلاثة إطلاقات

(١) عَلَى التَّبْيِينِ، وَهُوَ: فِعْلُ الْمُبَيِّنِ.

(٢) وَعَلَى مَا حَصَلَ بِهِ التَّبْيِينُ^(١)، وَهُوَ: الدَّلِيلُ.

(٣) وَعَلَى مُتَعَلِّقِهِ، وَهُوَ: المَذْلُوعُ.

* فَيَنْظَرُ:

(١) إِلَى الْأَوَّلِ: إِظْهَارُ الْمَعْنَى لِلْمُخَاطَبِ.

(٢) وَإِلَى ثَانٍ: الدَّلِيلُ^(٢).

(٣) وَإِلَى ثَالِثٍ: الْعِلْمُ عَنْ دَلِيلٍ.

(١) (التَّبْيِينُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (المبين).
(٢) (وَإِلَى ثَانٍ: الدَّلِيلُ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

* وَيَجِبُ لِمَا أُرِيدَ فَهْمُهُ.

حكم البيان

* وَيَحْصُلُ:

ما يحصل به البيان

(١) بِقَوْلٍ.

(٢) وَفِعْلٍ، وَلَوْ كِتَابَةً أَوْ إِشَارَةً، وَالفِعْلِيُّ^(١) أَقْوَى.

(٣) وَيَبْقَرَارٍ عَلَى فِعْلٍ.

* وَكُلُّ مُقَيَّدٍ^(٢) مِنَ الشَّرْعِ: بَيَانٌ.

القاعدة العمومية
للبيان

* وَالْفِعْلُ وَالْقَوْلُ بَعْدَ مُجْمَلٍ إِنْ صَلَحَا:

إذا ورد بعد المجمل
قول وفعل:

(١) وَاتَّفَقَا:

أ. أن يتفقا في غرض
البيان

(١) فَلَا سَبْقَ إِنْ عُرِفَ: بَيَانٌ، وَالثَّانِي: تَأْكِيدٌ.

(٢) وَإِنْ جُهِلَ: فَأَحَدُهُمَا.

(٢) وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا، كَمَا لَوْ طَافَ ﷺ بَعْدَ آيَةِ الْحَجِّ قَارِنًا^(٣) مَرَّتَيْنِ، وَأَمَرَ

ب. أن يكون بينهما
تناف

قَارِنًا بِمَرَّةٍ:

فَقَوْلُهُ: بَيَانٌ.

وَفِعْلُهُ: نَذْبٌ، أَوْ وَاجِبٌ مُخْتَصٌّ بِهِ.

(١) (وَالْفِعْلِيُّ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (وَالْفِعْلُ).

(٢) (مُقَيَّدٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (مَفِيدٌ).

(٣) (قَارِنًا): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز).

* وَيَجُوزُ كَوْنُ^(١) الْبَيَانِ أَضْعَفَ دَلَالَةً.

ضعف الدلالة وقوتها
في البيان

* وَلَا تُعْتَبَرُ مُسَاوَاتُهُ لِلْمُبَيِّنِ فِي الْحُكْمِ.

مساواة البيان للمبين
في الحكم وعدمه

* وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

تأخير البيان عن
وقت الحاجة

وَلِصَلَحَةٍ: هُوَ^(٢) الْوَاجِبُ أَوْ الْمُسْتَحَبُّ، كَتَأْخِيرِهِ^(٣) الْمُسِيءِ فِي صَلَاتِهِ
إِلَى ثَالِثِ مَرَّةٍ.

* وَيَجُوزُ:

(١) تَأْخِيرُهُ، وَتَأْخِيرُ تَبْلِيغِهِ ﷺ الْحُكْمَ إِلَى وَقْتِهَا.

تأخير البيان إلى
وقت الحاجة

(٢) وَالتَّذْرِيعُ بِالْبَيَانِ^(٤).

التخصيص بعد
التخصيص

* وَيَجُوزُ تَأْخِيرُ إِسْمَاعِ مُخَصَّصٍ مَوْجُودٍ.

تأخير إسماع
المخصص الموجود

* وَيَجِبُ:

(١) اعْتِقَادُ الْعُمُومِ، وَالْعَمَلُ بِهِ فِي الْحَالِ.

العمل بالعموم قبل
البحث عن مخصص

(٢) وَكَذَا كُلُّ دَلِيلٍ مَعَ مُعَارِضِهِ.

العمل بالدليل قبل
البحث عن معارضه

(١) كَوْنُ: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (أَنْ يَكُونَ).

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ز): (الْبَيَانُ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش).

(٣) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ز): (الْبَيَانُ لِلْأَعْرَابِ) - وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش).

(٤) (وَالْتَّذْرِيعُ بِالْبَيَانِ): زِيَادَةٌ مِنْ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب).

بَابُ

باب في الظاهر
والتأويل

* الظَّاهِرُ:

لُغَةً: الْوَاضِحُ.

الظاهر لغة
واصطلاحاً

وَاصْطِلَاحًا: مَا دَلَّ دَلَالَةً ظَنِّيَّةً وَضَعًا أَوْ عُرْفًا.

* وَالتَّأْوِيلُ:

لُغَةً: الرَّجُوعُ.

التأويل لغة
واصطلاحاً

وَاصْطِلَاحًا: حَمْلُ ظَاهِرٍ عَلَى مُحْتَمَلٍ مَرْجُوحٍ.

وَزِدْ لِصَحِيحِهِ: بِدَلِيلٍ يُصَيِّرُهُ رَاجِحًا.

حد التأويل الصحيح

(١) فَإِنْ قُرِبَ: كَفَى أَدْنَى مُرَجِّحٍ.

التأويل على ثلاثة
أقسام

(٢) وَإِنْ بَعُدَ: افْتَقَرَ إِلَى أَقْوَى.

(٣) وَإِنْ تَعَدَّرَ: رُدَّ.

(١) فَمِنْ الْبَعِيدِ^(١): تَأْوِيلُ الْحَنْفِيَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ لَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ
نِسْوَةٍ: «اخْتَرُ» - وَفِي لَفْظٍ - «أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ
سَائِرَهُنَّ». عَلَى ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ، أَوْ إِمْسَاكِ الْأَوَائِلِ.

أمثلة للتأويلات
البعيدة

(٢) وَأَبْعَدُ مِنْهُ:

١ - قَوْلُهُ ﷺ لَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى^(٢) أُخْتَيْنِ:

(١) (الْبَعِيدُ): هَكَذَا فِي (ش) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (أ): (التَّعْبُدُ).

(٢) (عَلَى): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (عَنْ).

«اخْتَرْتُ أَيَّتَهُمَا شِئْتُ». عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

٢- وَ: «إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا»: عَلَى إِطْعَامِ طَعَامِ سِتِّينَ.

(٣) وَأَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ:

١- «فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءً». عَلَى قِيَمَتِهَا.

٢- وَ: «أَيُّهَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ»^(١) نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ^(٢). عَلَى الصَّغِيرَةِ، وَالْأَمَةِ، وَالْمَكَاتِبَةِ. وَبَاطِلٌ لِمَصِيرِهِ إِلَيْهِ غَالِبًا؛ لِاعْتِرَاضِ الْوَلِيِّ إِنْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ كُفُوٍّ، وَلَا يُرَادُ مَا كُلُّغُزٍ؛ لِنُدْرَتِهِ^(٣).

٣- وَ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ». عَلَى الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ الْمُطْلَقِ.

٤- وَ: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ». عَلَى التَّشْبِيهِ.

٥- وَ: «وَلِذِي الْقُرْبَىٰ»^(٤). عَلَى الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ^(٥).

٦- وَ: الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ»^(٦) فَهُوَ حُرٌّ. عَلَى عَمُودِي نَسَبِهِ.

(١) (تَكَحَّتْ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَ فِي (ش ط): (أَتَكَحَّتْ).

(٢) (بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَ فِي (ش) وَ (ز): (بَاطِلٌ).

(٣) (وَبَاطِلٌ لِمَصِيرِهِ إِلَيْهِ غَالِبًا؛ لِاعْتِرَاضِ الْوَلِيِّ إِنْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ كُفُوٍّ، وَلَا يُرَادُ مَا كُلُّغُزٍ؛ لِنُدْرَتِهِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز)، وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّ الْمَتْنَ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيلَ؛ وَلِذَا لَمْ تَذَكَّرْ فِي أَصْلِهِ، وَالْعِبَارَةُ مُلْخَصَةٌ مِنْ أَصْلِ أَصْلِهِ.

(٤) (و): زِيَادَةٌ مِنْ (ش ط)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَا بَدَّ مِنْهَا لِسَلَامَةِ الْآيَةِ بَعْدَهَا.

(٥) (مِنْهُمْ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَلَيْسَتْ فِي (ز).

(٦) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ: (مَحْرَمٌ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَالزِّيَادَةُ وَرَدَتْ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهَا، وَبَدَوْنَهَا رَوَايَةَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

بَابُ

الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ

باب في المنطوق
والمفهوم

* الدَّلَالَةُ تَنْقَسِمُ:

دلالة اللفظ قسمان

(١) إِلَى مَنْطُوقٍ:

القسم الأول: المنطوق

وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظٌ فِي مَحَلِّ نُطْقٍ.

حد المنطوق

(١) فَإِنْ وُضِعَ لَهُ: فَصَرِيحٌ.

المنطوق نوعان:

أ. المنطوق الصريح.

(٢) وَإِنْ لَزِمَ عَنْهُ: فَغَيْرُهُ.

ب. المنطوق غير الصريح
وأقسامه ثلاثة

١ - وَإِنْ قُصِدَ وَتَوَقَّفَ:

١. دلالة اقتضاء،
وجهات التوقف ثلاثة

١. الصَّدْقُ عَلَيْهِ: كَ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ».

٢. أَوِ الصَّحَّةُ:

(أ) عَقْلًا: كَ: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾.

(ب) أَوْ شَرْعًا: كَ: «أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي».

فَ: «دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ».

٢ - وَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ: فَ: «دَلَالَةُ إِشَارَةٍ».

٢. دلالة إشارة

(١) هكذا في (ش ط) وأصله وأصل أصله، وفي (أ) و (ب) و (ز) و (ش): (كسأل) من غير واو، وهذا الموضع الأول الذي قدمت فيه غير ما هو مكتوب بقلم المصنف؛ لكونها آية كريمة.

٣. دلالة إيماء

٣- وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ وَافْتَرَنَ بِحُكْمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِتَعْلِيلِهِ كَانَ
بَعِيدًا: ف: «تَنْبِيْهُ» و«إِيْمَاءٌ».

حد النص

وَالنَّصُّ: الصَّرِيحُ.

وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ تَأْوِيلًا: فَمَقْطُوعٌ بِهِ.

القسم الثاني من
دلالة اللفظ: المفهوم

(٢) وَإِلَى مَفْهُومٍ:

حد المفهوم

وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ لَا^(١) فِي مَحَلِّ نُطْقٍ.المفهوم نوعان:
أ. مفهوم الموافقة

(١) فَإِنْ وَافَقَ: فَ «مَفْهُومٌ مُوَافَقَةٌ»، وَيُسَمَّى^(٢): «فَحْوَى
الْحِطَابِ»، وَ «لَحْنُهُ»، وَ «مَفْهُومُهُ».

شرطا مفهوم الموافقة

وَشَرْطُهُ:

١- فَهْمُ الْمَعْنَى فِي مَحَلِّ النُّطْقِ.

٢- وَأَنَّهُ أَوَّلَى أَوْ مُسَاوٍ^(٣).

حجية مفهوم الموافقة

وَهُوَ: حُجَّةٌ.

دلالة مفهوم الموافقة

وَدَلَالَتُهُ: لَفْظِيَّةٌ فَهِمَتْ مِنَ السِّيَاقِ وَالْقَرَائِنِ.

(١) هنا زيادة في (أ) و (ش): (يُسَمَّى)، وليست في (ب) وأصله وأصل أصل ولم أر هذه الزيادة في كتب أصحابنا.
(٢) (لا): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله وأصل أصله، وليست في (ش).
(٣) (وَيُسَمَّى): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (وسمي).
(٤) هنا زيادة في (ز): (له)، وليست في (أ) و (ب) و (ش).

وَهُوَ:

١- قَطْعِيٌّ، كَرَهْنِ مُصْحَفٍ عِنْدَ ذِمِّيٍّ.

٢- وَظَنِيٌّ:

ك: «إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ فَاسِقٍ، فَكَافِرٌ أَوَّلَى».

وَمِثْلُ: «إِذَا جَازَ سَلَمٌ مُؤَجَّلًا، فَحَالٌ أَوَّلَى؛ لِبُعْدِ غَرَرٍ».

وَهُوَ الْمَانِعُ: فَاسِدٌ؛ إِذْ لَا يَثْبُتُ حُكْمٌ لَانْتِفَاءِ مَانِعِهِ، بَلْ لَوْجُودِ مُقْتَضِيهِ، وَهُوَ الْإِزْتِفَاقُ بِالْأَجَلِ.

(٢) وَإِنْ خَالَفَ: فَ: «مَفْهُومٌ مُخَالَفَةٍ»، وَيُسَمَّى: «دَلِيلُ الْخِطَابِ».

ب. مفهوم المخالفة

وَشَرْطُهُ:

شروط العمل
بمفهوم المخالفة:١- أَنْ لَا تَظْهَرَ^(١) أَوْلَوِيَّةٌ، وَلَا مُسَاوَاةٌ فِي مَسْكُوتٍ عَنْهُ.

٢- وَلَا خَرَجَ مَخْرَجِ الْغَالِبِ، فَلَا يَعُمُّ،

٣- وَلَا: مَخْرَجَ تَفْخِيمٍ،

٤- وَلَا: جَوَابًا لِسُؤَالٍ.

٥- وَلَا لِزِيَادَةِ امْتِنَانٍ.

٦- وَلَا لِحَادِثَةٍ.

(١) (تَظْهَرَ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله، وفي (أ): (يَظْهَرُ).

٧- وَلَا لِتَقْدِيرٍ^(١) جَهْلِ الْمُخَاطَبِ.

٨- وَلَا لِرَفْعٍ^(٢) خَوْفٍ.

٩- وَنَحْوِهِ مِمَّا يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ بِذِكْرِ.

١٠- وَلَا لِحَاجَةٍ إِلَى بَيَانٍ^(٣).

١١- وَلَا عُلْتُ حُكْمُهُ عَلَى صِفَةٍ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى مَفْهُومٍ:

مفهوم المخالفة
ينقسم إلى ستة
أقسام:

(١) «صِفَةٍ».

(٢) وَ«تَقْسِيمٍ».

(٣) وَ«شَرْطٍ».

(٤) وَ«غَايَةٍ».

(٥) وَ«عَدَدٍ لِّغَيْرِ مُبَالَغَةٍ».

(٦) وَ«لَقَبٍ».

(١) فَلَاوَلَّ: أَنْ يَقْتَرِنَ بِعَامٍّ صِفَةٌ خَاصَّةٌ، كَ: «فِي الْغَنَمِ»^(١)
السَّائِمَةِ الزَّكَاةَ.

١. مفهوم الصفة،
وحده:

(١) (لِتَقْدِيرٍ): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (أ): حَرْفُ الْقَافِ غَيْرُ مَنْقُوطٍ.

(٢) (لِرَفْعٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز): (لِدَفْعٍ).

(٣) (مِمَّا يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ بِذِكْرِ): وَلَا لِحَاجَةَ إِلَى بَيَانٍ: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَفِي أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٤) (الْغَنَمِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَفِي أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

وَهُوَ: حُجَّةٌ لُغَةً.

حجية مفهوم الصفة

وَيَحْسُنُ الِاسْتِفْهَامُ فِيهِ.

الاستفهام في مفهوم الصفة

وَمَفْهُومُهُ: لَا زَكَاةَ فِي مَعْلُوفَةِ الْغَنَمِ. فَالْغَنَمُ وَالسَّوْمُ: عِلَّةٌ.

دلالة المفهوم بما كان من جنسه

وَهُوَ فِي بَحْثٍ عَمَّا يُعَارِضُهُ: كَعَامٍّ.

العمل بمفهوم الصفة قبل البحث عن معارضه

وَمِنْهَا:

مما يدخل في مفهوم الصفة

١- عِلَّةٌ.

٢- وَظَرْفٌ.

٣- وَحَالٌ.

(١) وَكَالْأُولَى: صِفَةٌ مُجَرَّدَةٌ^(١)، كـ: «فِي السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ». وَالْأُولَى أَقْوَى دَلَالَةً.

الصفة العارضة المجردة كالصفة المقترنة بالعام

(٢) وَالثَّانِي: كـ: «الَّتِيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ^(٢) تُسْتَأْذَنُ».

٢. مفهوم التقسيم

كَالْأُولَى^(٣) قُوَّةً^(٤).

مرتبة دلالة مفهوم التقسيم

(٣) وَالثَّلَاثُ: كـ: ﴿وَإِنْ^(٥) كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾.

٣. مفهوم الشرط

وَهُوَ: أَقْوَى مِنْهُمَا.

مرتبة دلالة مفهوم الشرط

(١) صِفَةٌ مُجَرَّدَةٌ: هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (الصفة العارضة المجردة).

(٢) وَالْبِكْرُ: هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (والفكر).

(٣) كَالْأُولَى: هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ز): (وهو كالأول).

(٤) قُوَّةٌ: زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

(٥) هكذا في أصله وأصل أصله، وفي (أ) و (ب) و (ش) و (ز): (إن) من غير واو، وهذا الموضع الثاني الذي قدمت فيه غير ما هو مكتوب بقلم المصنف؛ لكونها آية كريمة.

وَيُسْتَعْمَلُ شَرْطُ لِتْعَلِيلٍ^(١) ك: «أَطِيعْنِي إِنْ كُنْتَ ابْنِي».

استعمال الشرط
للتنبيه على الصفة
الباعثة

(٤) وَالرَّابِعُ: ك: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾.

٤. مفهوم الغاية

وَهُوَ: أَقْوَى مِنَ الثَّالِثِ.

مرتبة دلالة مفهوم
الغاية

(٥) وَالْخَامِسُ: ك: ﴿ثَمَنَيْنِ جَلَدَةٍ﴾.

٥. مفهوم العدد

(٦) وَالسَّادِسُ: تَخْصِيصُ اسْمٍ بِحُكْمٍ.

٦. مفهوم اللقب

وَهُوَ: حُجَّةٌ.

حجية مفهوم اللقب

(١) (وَيُسْتَعْمَلُ شَرْطُ لِتْعَلِيلٍ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (ويرد لتعليه).

فصل

* إِذَا خَصَّ نَوْعٌ بِالذِّكْرِ^(١) بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا يَمَّا لَا يَصْلُحُ لِمَسْكُوتٍ عَنْهُ: فَلَهُ مَفْهُومٌ.

تخصيص أحد
النوعين بالذكر

* وَإِذَا اقْتَضَى حَالٌ أَوْ لَفْظٌ عُمُومَ الْحُكْمِ لَوْ عَمَّ: فَتَخْصِيصُ بَعْضٍ بِذِكْرِ^(٢) لَهُ مَفْهُومٌ.

* وَفِعْلُهُ ﷺ: لَهُ دَلِيلٌ، كَدَلِيلِ الْخِطَابِ.

الفعل له مفهوم
مخالفة

* وَدَلَالَةُ الْمَفْهُومِ كُلُّهَا: بِالِالْتِزَامِ^(٣).

نوع دلالة المفهوم

(١) (نَوْعٌ بِالذِّكْرِ): هكذا في (ش) و (ز) وأصله، وفي (أ) و (ب): (بذكر نوع).

(٢) (بِذِكْرِ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز) وأصله: (بِالذِّكْرِ).

(٣) (وَفِعْلُهُ ﷺ: لَهُ دَلِيلٌ، كَدَلِيلِ الْخِطَابِ. وَدَلَالَةُ الْمَفْهُومِ كُلُّهَا: بِالِالْتِزَامِ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليس في (ب).

فَصْلٌ

فصل فيما يفيد
الحصر

من صيغ الحصر
نطقاً ثلاثة

(١) «إِنَّمَا» - بِكَسْرِ وَفَتْحٍ -: تُفِيدُ الْحَصْرَ نُطْقًا.

وَقَدْ تَرَدَّدَ لِتَحْقِيقِ مَنْصُوصٍ، لَا لِنَفْيِ غَيْرِهِ.

(٢) وَ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»:

(٣) وَ: «صَدِيقِي» أَوْ «الْعَالَمُ»^(١) زَيْدٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَا قَرِينَةَ عَهْدٍ:

= تُفِيدُ الْحَصْرَ نُطْقًا.

* وَيَحْصُلُ حَصْرٌ:

ما يحصل به الحصر
أيضاً

(١) بِنَفْيٍ، وَنَحْوِهِ.

(٢) وَاسْتِثْنَاءٍ تَامٍّ وَمُفَرَّغٍ.

(٣) وَفَضْلٍ مُبْتَدَأٍ مِنْ خَبَرٍ بِضَمِيرِ الْفَضْلِ.

* وَيُفِيدُ: الْإِخْتِصَاصَ - وَهُوَ الْحَصْرُ -: تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ.

* وَأَقْوَاهَا:

مراتب اقسام مفهوم
المخالفة باعتبار
القوة والضعف

(١) اسْتِثْنَاءٌ.

(٢) وَحَصْرٌ^(٢) بِنَفْيٍ.

(٣) فَمَا قِيلَ: إِنَّهُ مَنْطُوقٌ.

(١) هكذا في (ش) تقديم: «صديقي» على «العالم»، وفي (أ) وأصله وأصل أصله: عكسه، وفي (ب): (صديقي
أو) ساقطة، والصواب ما أثبت، لأن قوله بعد ذلك: «ونحو ذلك». راجع إلى قوله: «العالم». لا «صديقي».

(٢) (وَحَصْرٌ): هكذا في (أ) و (ز) و (ش)، وفي (ش ط): (فحصر).

(٤) فَحَضَرَ مُبْتَدَأً.

(٥) فَشَرَطَ.

(٦) فَصَفَةً:

(١) مُنَاسِبَةً.

(٢) فَعِلَةً.

(٣) فَغَيْرُهَا.

(٧) فَعَدَدٌ.

(٨) فَتَقْدِيمٌ مَعْمُولٌ^(١).

(١) من قوله: (وأقواها). إلى قوله: (معمول). زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

بَاب

باب في النسخ

* النَّسْخُ:

لُغَةً:

النسخ لغة وشرعاً

(١) الإِزَالَةُ^(١): حَقِيقَةٌ.

(٢) وَالنَّقْلُ: مَجَازًا.

وَشَرْعًا: رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَرَاخٍ.

* وَالنَّاسِخُ: هُوَ اللَّهُ تَعَالَى حَقِيقَةً.

الناسخ حقيقة

* وَالْمَنْسُوخُ: الْحُكْمُ الْمُرْتَفَعُ بِنَاسِخٍ.

حقيقة المنسوخ

* وَلَا يَكُونُ النَّاسِخُ أَضْعَفَ^(٢).

اشتراط كون الناسخ أقوى من المنسوخ أو مثله

* وَلَا نَسْخَ:

(١) مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ.

لا يتحقق النسخ إلا مع التعارض

(٢) وَلَا قَبْلَ عِلْمٍ مُكَلَّفٍ بِهِ.

النسخ قبل علم المكلف بالأمور

* وَيُجُوزُ:

(١) فِي السَّمَاءِ وَالنَّبِيِّ ﷺ هُنَاكَ.

النسخ في السماء

(١) (الإِزَالَةُ): هكذا في (ش)، وفي (ب): (الرفع والإزالة)، وكذا في (أ) ولكن على لفظة: «الرفع و». شطب، وشطبها هو الموافق لشرح المصنف: «وفسرت الإزالة بالرفع»، وفي أصله وأصل أصله: (الرفع والإزالة).
 (٢) (وَلَا يَكُونُ النَّاسِخُ أَضْعَفَ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

(٢) وَقَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ.

النسخ قبل دخول
وقت الفعل

(٣) وَعَقْلًا.

النسخ جانز عقلا

* وَوَقَعَ: شَرْعًا.

وقوع النسخ

* وَلَا يَجُوزُ الْبَدَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ: تَجَدُّدُ الْعِلْمِ، وَهُوَ: كُفْرٌ.

البداء

* وَبَيَانُ غَايَةِ جَهُولَةٍ: لَيْسَ بِنَسْخٍ.

يشترط للنسخ ان لا
يكون المنسوخ مقيدًا
بوقت

* وَيُنْسَخُ: إِنْشَاءً، وَلَوْ:

جواز نسخ الإنشاء

(١) بِلَفْظِ قَضَاءٍ^(١).(٢) أَوْ خَبَرًا^(٢).

(٣) أَوْ قِيْدٍ: بِتَأْيِيدٍ أَوْ حَتْمٍ.

* وَيَجُوزُ: نَسْخُ إِيقَاعِ الْخَبَرِ حَتَّىٰ بِنَقِيضِهِ.

جواز نسخ التكليف
بالإخبار

لَا: مَدْلُولِ خَبَرٍ:

نسخ مدلول الخبر

(١) لَا يَتَغَيَّرُ، كَصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَخَيْرٌ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ.

(٢) أَوْ يَتَغَيَّرُ، كَاِيْمَانِ زَيْدٍ وَكُفْرِهِ^(٣).

إِلَّا: خَبَرًا عَنْ حُكْمٍ.

(١) (بَلَفْظِ قَضَاءٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (قضى).

(٢) (خَبَرًا): هكذا في (أ) و (ش)، وفي (ب): (خبر).

(٣) هنا زيادة في (ش): (مَثَلًا)، وليست في (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وحذوها الأصوب؛ إذ يكفي (كاف) التمثيل.

* وَيَجُوزُ:

(١) نَسْخٌ:

(١) بِلاَ بَدَلٍ، وَوَقَعَ.

جواز النسخ بلا بدل

(٢) وَبِاثْقَلٍ.

جواز النسخ باثقل
من المنسوخ

(٢) وَتَأْيِيدُ تَكْلِيفٍ بِلاَ غَايَةٍ.

جواز ورود الأمر
والنهي دائماً إلى غير
غاية

* تَنْبِيْهُ: لَمْ تُنْسَخْ إِبَاحَةٌ إِلَى إِجْبَابٍ، وَلَا إِلَى كَرَاهَةٍ.

المباح لم ينسخ إلا
إلى حظر

فَصْلٌ

* يَجُوزُ نَسْخُ:

كيفية وقوع النسخ
في بعضه ثلاثة أنواع

(١) التَّلَاوَةُ دُونَ الْحُكْمِ.

(٢) وَعَكْسِهِ.

(٣) وَهُمَا.

* وَ:

وجوه النسخ بين
القرآن والسنة

(١) قُرْآنٍ وَسُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ بِمِثْلِهِمَا.

(٢) وَسُنَّةٍ بِقُرْآنٍ.

(٣) وَآحَادٍ:

(١) بِمِثْلِهِ.

(٢) وَبِمُتَوَاتِرٍ.

(٤) وَعَقْلًا لَا شَرْعًا:

(١) مُتَوَاتِرَةٍ بِآحَادٍ.

(٢) وَقُرْآنٍ بِمُتَوَاتِرٍ.

* وَيُعْتَبَرُ: تَأَخُّرُ نَاسِخٍ.

يشترط لصحة
نسخ تأخر ناسخ عن
منسوخ

* وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ:

معرفة تأخر الناسخ
من طرق أربعة

(١) الإجماع.

(٢) وَقَوْلُهُ ﷺ.

(٣) وَفَعْلُهُ.

(٤) وَقَوْلُ الرَّاوي: «كَانَ كَذَا وَنُسِخَ». أَوْ: «رُخِّصَ فِي كَذَا ثُمَّ نُهِيَ عَنْهُ». وَنَحْوُهُمَا.

لا: «ذِي»^(١) الْآيَةِ». أَوْ: «ذَا»^(٢) الْحَبَرُ مَنْسُوخٌ». حَتَّى يُبَيِّنَ النَّاسِخَ.

* وَلَا نَسْخَ:

ما ليس طريقاً لمعرفة
المتقدم من المتأخر

(١) بِقَبْلِيَّةٍ فِي الْمُصْحَفِ.

(٢) وَلَا: بِصِغَرِ صَحَابِيٍّ، أَوْ تَأَخُّرِ إِسْلَامِهِ.

(٣) وَلَا: بِمُوَافَقَةِ أَصْلٍ.

(٤) وَلَا: بِعَقْلِ وَقِيَاسٍ.

* وَلَا يُنْسَخُ: إِجْمَاعٌ، وَلَا يُنْسَخُ بِهِ.

نسخ الإجماع
والقياس والنسخ
بهما

وَكَذَا الْقِيَاسُ.

* وَإِنْ نُسِخَ حُكْمُ أَصْلٍ: تَبِعَهُ حُكْمُ فَرْعِهِ.

الفرع تابع لأصله في
النسخ

(١) (ذِي): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز): (ذَا).

(٢) (ذَا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (ذو).

* وَيَجُوزُ:

(١) النَّسْخُ بِالْفَحْوَى.

الفحوى ينسخ به

(٢) وَ^(١) نَسَخَ أَصْلَ الْفَحْوَى دُونَهُ، وَعَكْسُهُ.يجوز نسخ كل منهما
بدون الآخر

(٣) وَ: حُكْمُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ إِنْ ثَبَتَ.

يجوز نسخ حكم
مفهوم المخالفة

وَيَبْطُلُ: بِنَسْخِ أَصْلِهِ.

نسخ الأصل نسخ
للمفهوم منه

وَلَا يُنْسَخُ بِهِ.

لا ينسخ بمفهوم
المخالفة* وَلَا حُكْمَ لِلنَّاسِخِ مَعَ جَزِيلٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ اتِّفَاقًا، فَإِذَا بَلَغَهُ: لَمْ يَثْبُتْ
حُكْمُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ.حكم من لم يبلغه
النسخ

* وَلَيْسَتْ:

الزيادة ليست نسخًا

(١) زِيَادَةٌ: جُزْءٌ مُشْتَرِطٌ، أَوْ شَرْطٌ

(٢) أَوْ زِيَادَةٌ تَرْفَعُ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ

(٣) أَوْ زِيَادَةٌ عِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ غَيْرِهِ^(٢)

= نَسَخًا.

* وَنَسَخَ جُزْءٌ أَوْ شَرْطٌ عِبَادَةٍ: لَهُ فَقَطْ.

النقص نسخ له فقط

(١) (النَّسْخُ بِالْفَحْوَى وَ): زيادة من (ش) و (ز) وأصله، وليست في (أ) و (ب).

(٢) (أَوْ زِيَادَةٌ تَرْفَعُ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ أَوْ زِيَادَةٌ عِبَادَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ غَيْرِهِ): هكذا في (ش) و (ز) وأصله، وفي (أ) و (ب): «أَوْ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٍ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ زِيَادَةٌ تَرْفَعُ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ» تقديم وتأخير ونقص.

فَصْلٌ

* يَسْتَحِيلُ تَحْرِيمُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

معرفة الله تعالى

* وَمَا:

نسخ وجوب ما حسن
لذاته وتحريم قبح
لذاته

(١) حَسُنَ

(٢) أَوْ قَبَحَ

= لِذَاتِهِ:

يَجُوزُ نَسْخُ:

(١) وَجُوبِهِ.

(٢) وَتَحْرِيمِهِ.

وَكَذَٰ (١): جَمِيعُ التَّكَالِيفِ سِوَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ (٢) تَعَالَى.

يجوز نسخ جميع
التكاليف

وَلَمْ يَقَعَا إِجْمَاعًا.

(١) هنا زيادة في (ش) و (ز): (يُجُوزُ: نَسْخُ)، وليست في (أ) و (ب)، وهو الأصوب؛ إذ يكفي العطف.
(٢) (مَعْرِفَةُ اللَّهِ): هكذا في (أ) و (ز)، وفي (ب) و (ش): (مَعْرِفَتِهِ).

بَابُ

باب في القياس
ومباحثه

* القِيَّاسُ:

لُغَةً: التَّقْدِيرُ وَالْمَسَاوَاةُ.

القياس لغة وشرعاً
واصطلاحاًوَشَرْعاً: تَسْوِيَةُ فَرْعٍ بِأَصْلٍ فِي حُكْمٍ. مِنْ بَابِ تَخْصِيصِ الشَّيْءِ
بِبَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ.

وَاصْطِلَاحاً: رَدُّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ.

وَلَمْ يَرَدْ بِالْحَدِّ:

«قِيَاسُ الدَّلَالَةِ»، وَهُوَ: الْجَمْعُ^(١) بَيْنَ أَصْلٍ وَفَرْعٍ بِدَلِيلِ الْعِلَّةِ.قياس الدلالة
اصطلاحاًوَلَا: «قِيَاسُ الْعَكْسِ»، وَهُوَ: تَخْصِيلُ نَقِيضِ حُكْمِ الْمَعْلُومِ فِي غَيْرِهِ؛
لِافْتِرَاقِهِمَا فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ.قياس العكس
اصطلاحاً

* وَأَرْكَانُهُ:

أركان القياس أربعة:

(١) أَصْلٌ.

(٢) وَفَرْعٌ.

(٣) وَعِلَّةٌ.

(٤) وَحُكْمٌ.

(١) (الْجَمْعُ): هَكَذَا فِي (أ) و (ب) و (ش)، وَفِي (ز): (الْجَامِع).

فَالْأَصْلُ^(١): مَحَلُّ الْحُكْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ.

حد الركن الأول:
الأصل

وَالْفَرْعُ: الْمَحَلُّ الْمُشَبَّهِ.

حد الركن الثاني:
الفرع

وَالْعِلَّةُ: فَرْعٌ لِلْأَصْلِ وَأَصْلٌ لِلْفَرْعِ.

حد الركن الثالث:
العلة

وَالْحُكْمُ: الْمَعْلَلُ.

حد الركن الرابع:
الحكم

* وَشَرَطُ حُكْمِ الْأَصْلِ كَوْنُهُ:

شروط حكم الأصل
ستة

(١) شَرْعِيًّا إِنْ اسْتَلْحَقَ شَرْعِيًّا.

(٢) وَغَيْرَ مَنْسُوخٍ.

(٣) وَلَا شَامِلًا لِحُكْمِ الْفَرْعِ.

(٤) وَلَا مَعْدُودًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ لِكَوْنِهِ:

المعدول به عن سنن
القياس ضربان

(١) غَيْرَ مَعْقُولٍ الْمَعْنَى^(٢).

(٢) أَوْ لَا نَظِيرَ لَهُ^(٣):

١ - لَهُ مَعْنَى ظَاهِرٌ.

٢ - أَوْ: لَا.

(١) (فَالْأَصْلُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (وَالْأَصْلُ).

(٢) (غَيْرَ مَعْقُولٍ الْمَعْنَى): هَكَذَا فِي (ب) وَأَصْلُ أَصْلُهُ، وَفِي (أ) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ: (كَعَدَدِ الرَّكْعَاتِ)، وَالْمَثْبُتُ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَعَدَدُ الرُّكْعَاتِ مِثَالُ لَفْرَعٍ مِنْ فُرُوعِهِ.

(٣) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ب): (يَسَاوِيهِ فِي عِلَّتِهِ) وَعَلَيْهَا شَطْبٌ فِي (أ)، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَحَذْفُهَا أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: (لَا نَظِيرَ لَهُ). كَمَا فِي أَصْلِ أَصْلِهِ.

وَمَا خُصَّ مِنَ الْقِيَاسِ: يَجُوزُ:

جعل المخصوص من
جملة القياس أصلاً
وفرعاً

١- الْقِيَاسُ عَلَيْهِ.

٢- وَقِيَاسُهُ عَلَى غَيْرِهِ.

(٥) وَكَوْنُهُ: غَيْرَ فَرْعٍ.

(٦) وَمُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، لَا الْأُمَّةِ، وَلَا مَعَ اخْتِلَافِهَا.

وَلَوْ لَمْ يَتَّفَقَا: فَأَثْبَتَ الْمُسْتَدِلُّ حُكْمَهُ بِنَصٍّ، ثُمَّ أَثْبَتَ الْعِلَّةَ:
قُبْلَ.

وَإِنْ لَمْ يُقْلَ بِحُكْمِ أَصْلِهِ الْمُسْتَدِلُّ: فَفَاسِدٌ.
وَمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ:

(١) لِعِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ - وَيُسَمَّى: «مُرَكَّبَ الْأَصْلِ» -

حد القياس مركب
الأصل

(٢) أَوْ لِعِلَّةٍ يَمْنَعُ الْخَصْمُ وُجُودَهَا فِي الْأَصْلِ - وَيُسَمَّى
«مُرَكَّبَ الْوَصْفِ» -

حد القياس مركب
الوصف

= لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

حجية القياس المركب

وَلَوْ سَلَّمَهَا: فَأَثْبَتَ الْمُسْتَدِلُّ وُجُودَهَا، أَوْ سَلَّمَهُ الْخَصْمُ:
انْتَهَضَ الدَّلِيلُ.

* وَيُقَاسُ عَلَى عَامٍّ خُصَّ، كَلَايِطٍ وَآتٍ بِهِمَّةً عَلَى زَانٍ.

القياس على ما بقي
تحت العموم

فَصْلٌ

معنى العلة الشرعية * العِلَّةُ: مُجَرَّدُ أَمَارَةٍ وَعَلَامَةٍ نَصَبَهَا الشَّارِعُ دَلِيلًا عَلَى الْحُكْمِ.

زَيْدٌ: مَعَ أَنَّهَا مُوجِبَةٌ لِمَصَالِحٍ، دَافِعَةٌ لِمَفَاسِدٍ.

ما يصح التعليل به * فَيَصِحُّ تَعْلِيلُ:

(١) بِـ «لَقَبٍ».

(٢) كَبـ «مُشْتَقٍّ»^(١).

عدم اشتراط كون العلة باعثة * وَلَا يُشْتَرَطُ اشْتِبَاهُهَا عَلَى حِكْمَةٍ مَقْصُودَةٍ لِلشَّارِعِ.

الوصف المجهول علة ثلاثة أقسام * ثُمَّ قَدْ تَكُونُ:

(١) رَافِعَةٌ.

(٢) أَوْ دَافِعَةٌ^(٢).

(٣) أَوْ فَاعِلَتُهُمَا.

العلة باعتبار نوع الوصف ثلاثة أوصاف * وَصَفًا:

(١) حَقِيقِيًّا:

(١) ظَاهِرًا.

(٢) مُنْضَبِطًا.

(١) «كَبـ مُشْتَقٍّ»: هكذا في (ب) و (ز) و (ش ط)، وفي (ش): (كما يصح بمشتق)، وفي (أ): (كمشتق).

(٢) رَافِعَةٌ. أَوْ دَافِعَةٌ: هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (دافعة أو رافعة) تقديم وتأخير.

(١) أَوْ عُرْفِيًّا مُطَرِّدًا.

(٢) أَوْ لُغَوِيًّا.

فَلَا يُعَلَّلُ: بِحِكْمَةٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْ وَصْفٍ ضَابِطٍ لَهَا.

التعليل بالحكمة
المجردة

وَيُعَلَّلُ: بُبُوتٍ بَعْدَمٍ.

تعليل الحكم الثبوتي
بالعدم

فَصْلٌ

فصل في شروط
العلة

* مِنْ شُرُوطِهَا:

شروط العلة أحد
عشر شرطاً

(١) أَنْ^(١) لَا تَكُونَ مَحَلَّ الْحُكْمِ وَلَا جُزْأَهُ الْخَاصَّ.

(٢) وَلَا قَاصِرَةً مُسْتَنْبَطَةً^(٢).

وَبُيُوتُ قَاصِرَةٍ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ.

وَفَائِدَتُهَا^(٣): مَعْرِفَةُ الْمُنَاسَبَةِ، وَمَنْعُ الْإِلْحَاقِ، وَتَقْوِيَةُ النَّصِّ،
وَزَيْدٌ: وَزِيَادَةُ الْأَجْرِ عِنْدَ قَصْدِ الْإِمْتِتَالِ لِأَجْلِهَا.

* وَالنَّقْضُ - وَيُسَمَّى: «تَخْصِصَ الْعِلَّةِ» - عَدَمُ اطِّرَادِهَا: بِأَنْ
تُوجَدَ بِلَا حُكْمٍ.

حد النقض

وَلَا يَقْدَحُ مُطْلَقًا، وَيَكُونُ حُجَّةً فِي غَيْرِ مَا خُصَّ.

النقض ليس قادحاً
في العلة

* وَالتَّعْلِيلُ:

عدم الانتقاض
بأعيان المسائل أو
بعين مثله

(١) لِحَوَازِ الْحُكْمِ: لَا يَتَّقِضُ بِأَعْيَانِ الْمَسَائِلِ.

(٢) وَبِنَوْعِهِ^(٤): لَا يَتَّقِضُ بَعِينَ مَسْأَلَةٍ.

(١) (أَنْ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٢) (وَلَا قَاصِرَةً مُسْتَنْبَطَةً): زيادة في (ش) و (ز) وأصله، وليست في (أ) و (ب).

(٣) هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش): (وَفَائِدَةُ بُيُوتِ قَاصِرَةٍ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ) تقديم وتأخير.

(٤) (وَبِنَوْعِهِ): هكذا في جميع النسخ الخطية وأصله، والأفضل التعبير باللام: (ولنوعه) كما في أصل أصله
والواضح لابن عقيل والمسودة لآل تيمية؛ لأن التعليل للنوع لا بالنوع، كما تقدم في التي قبلها: (والتعليل
لجواز الحكم).

حد الكسر

* وَ«الْكُسْرُ»^(١): ^(٢)وُجُودُ الْحِكْمَةِ بِلاَ حُكْمٍ.

حد النقض المكسور

* وَ«النَّقْضُ الْمَكْسُورُ»: نَقْضُ بَعْضِ الْأَوْصَافِ.

القدح بالكسر
والنقض المكسوروَلَا: يُبْطَلَاهَا^(٣).اشتراط العكس في
صحة العلة* وَ«الْعَكْسُ» - وَهُوَ عَدَمُ الْحُكْمِ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ - : شَرْطٌ^(٤) إِنْ كَانَ التَّعْلِيلُ لِحُسْنِ الْحُكْمِ.

لَا: إِنْ كَانَ لِنَوْعِهِ.

* وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ:

الواحد بالنوع يجوز
تعدد علله بتعدد
أشخاصه

(١) حُكْمٌ: بِعِلَلٍ، كُلُّ صُورَةٍ بِعِلَّةٍ.

الواحد بالشخص
يجوز تعدد علله

(٢) وَصُورَةٍ: بِعِلَّتَيْنِ، وَبِعِلَلٍ مُسْتَقِلَّةٍ.

وَكُلُّ وَاحِدَةٍ عِلَّةٌ، لَا جُزْءَ عِلَّةٍ.

جواز اتحاد العلة
وتعدد العلول

(٣) وَحُكْمَيْنِ: بِعِلَّةٍ: إِبْثَابًا وَنَفْيًا.

(٣) وَأَنْ لَا تَتَأَخَّرَ عِلَّةُ الْأَصْلِ عَنْ حُكْمِهِ.

(٤) وَأَنْ لَا تَرْجِعَ^(٥) عَلَيْهِ: بِإِبْطَالٍ.

(١) وَ«الْكُسْرُ»: هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (والكثير) وهو خطأ.

(٢) هنا زيادة في (ب): (وهو)، وليست في (أ) و (ش) و (ز).

(٣) وَ«النَّقْضُ الْمَكْسُورُ»: نَقْضُ بَعْضِ الْأَوْصَافِ. وَلَا: يُبْطَلَاهَا: هكذا ترتيبه كما في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (لا يبطل العلة، وكذا النقض المكسور، وهو نقص في بعض الأوصاف) والمعنى واحد، وفي (ز) و (ش ط): (يبطلها) مكان: (يبطلها).

(٤) شَرْطٌ: هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (فيستقل).

(٥) تَرْجِعُ: هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (يرجع).

وَفِي قَوْلٍ: وَلَا بِتَخْصِيصٍ.

(٥) وَأَنْ لَا يَكُونَ لِلْمُسْتَنْبِطَةِ مُعَارِضٌ فِي الْأَصْلِ.

(٦) وَأَنْ لَا تُخَالِفَ ^(١) نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا.

(٧) وَ ^(٢) لَا تَتَضَمَّنُ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ.

(٨) وَأَنْ يَكُونَ دَلِيلُهَا شَرْعِيًّا ^(٣).

(٩) وَأَنْ ^(٤) لَا يَعْمَّ دَلِيلُهَا حُكْمَ الْفَرْعِ، بِعُمُومِهِ أَوْ خُصُوصِهِ ^(٥).

(١٠) وَأَنْ تَتَّعَيَّنَ ^(٦).

(١١) وَأَنْ لَا تَكُونَ وَصْفًا مُقَدَّرًا.

* وَقَدْ تَكُونُ: حُكْمًا شَرْعِيًّا.

التعليل بالحكم
الشرعي

* وَتَكُونُ صِفَةً الْإِتِّفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ: ^(٧) عِلَّةً.

التعليل بصفة
الاتفاق والاختلاف

* وَيَتَعَدَّدُ الْوَصْفُ، وَيَقَعُ.

التعليل بالوصف
المتعدد

* وَمَا حَكَمَ بِهِ الشَّارِعُ مُطْلَقًا، أَوْ فِي عَيْنٍ، أَوْ فَعَلَهُ، أَوْ أَقَرَّهُ: لَا يُعَلَّلُ
بِمُخْتَصِّصَةٍ بِذَلِكَ الْوَقْتِ، بِحَيْثُ يَزُولُ الْحُكْمُ مُطْلَقًا.

النسخ بالتعليل

(١) (تُخَالِفُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (يُخَالِفُ).

(٢) هنا زيادة في (ش) و (ز): (أَنْ)، وليست في (أ) و (ب) وأصله.

(٣) (وَأَنْ يَكُونَ دَلِيلُهَا شَرْعِيًّا): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) و (ش ط)، وليست في (ش).

(٤) (أَنْ): زيادة من (ش) و (ز)، وليست في (أ) و (ب).

(٥) (خُصُوصِهِ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (بخصوصه).

(٦) (تَتَّعَيَّنَ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (يَتَعَيَّن).

(٧) هنا زيادة في (ش): (فِي)، وليست في (أ) و (ب) و (ز).

تعلييل الحكم بعللة
زالت وإذا عادت يعود

وَقَدْ تَزُولُ الْعِلَّةُ وَيَبْقَى الْحُكْمُ: كَالرَّمْلِ.

تعلييل الناسخ بعللة
مختصة بذلك
الزمان

* وَتَعْلِيلُهُ بِعِلَّةٍ زَالَتْ، وَإِذَا عَادَتْ عَادَ: فِيهِ نَظَرٌ.

* وَعَكْسُهُ: تَعْلِيلُ نَاسِخٍ بِمُخْتَصَّةٍ بِذَلِكَ الزَّمَنِ، بِحَيْثُ إِذَا زَالَتْ زَالَ، وَيَقَعُ الْفُقَهَاءُ فِيهِ كَثِيرًا^(١).

وَوُقُوعُهُ فِي خِطَابٍ عَامٍّ: فِيهِ نَظَرٌ^(٢).

(١) (وَيَقَعُ الْفُقَهَاءُ فِيهِ كَثِيرًا): زيادة من (ب) وأصله وأصل أصله، وليست في (أ)، وإثباتها أولى؛ والمسألة بكما لها مأخوذة من مسودة آل تيمية.

(٢) من قوله: (وما حكم به الشارع ...) إلى هنا: تداخل المتن مع الشرح في (ش) ونقص وتغيير.

فصل

* لا يُشترط:

ما لا يشترط في
العلة

(١) القطع:

(١) بِحُكْمِ الْأَصْلِ.

(٢) وَلَا بِوُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ.

(٢) وَلَا انْتِفَاءً مُخَالَفَةً مَذْهَبِ صَحَابِيٍّ إِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً.

(٣) وَلَا النَّصَّ عَلَيْهَا، أَوْ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَعْلِيلِهِ.

* وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةُ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ:

شرط التعليل بوجود
مانع أو عدم شرط

(١) وَوُجُودَ مَانِعٍ.

(٢) أَوْ عَدَمَ شَرْطٍ.

= لَزِمَ وَوُجُودُ الْمُقْتَضِي.

* وَيَصَحُّ كَوْنُ الْعِلَّةِ: صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ.

التعليل بصورة
المسألة

* وَحُكْمُ الْأَصْلِ: ثَابِتٌ بِالنَّصِّ لَا بِهَا.

النص معرف لحكم
الأصل

فَصْلٌ

فصل في شروط
الفرعيشترط للفرع أربعة
شروط

* شَرْطُ فَرْعٍ:

(١) أَنْ تُوجَدَ فِيهِ بِتَمَامِهَا فِيمَا يُقْصَدُ^(١) مِنْ عَيْنِهَا أَوْ جِنْسِهَا.فَإِنْ كَانَتْ^(٢):

(١) قَطْعِيَّةً: فَقَطْعِيٌّ، وَهُوَ: «قِيَاسٌ:

قياس الأولي
والمساواة

١- الْأَوَّلَى».

٢- وَالْمُسَاوَاةِ».

(٢) أَوْ ظَنِّيَّةً: فَظَنِّيٌّ، وَهُوَ: «قِيَاسُ الْأَدْوَنِ».

قياس الأدون

(٢) وَأَنْ تُؤَثِّرَ فِي أَصْلِهَا الْمَقِيسِ عَلَيْهِ.

(٣) وَأَنْ يُسَاوِيَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْأَصْلِ فِيمَا يُقْصَدُ كَوْنُهُ وَسِيلَةً
لِلْحُكْمَةِ مِنْ عَيْنٍ: الْحُكْمُ، أَوْ جِنْسِهِ.(٤) وَأَنْ لَا يَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَى حُكْمِهِ بِمُوَافِقٍ، وَلَا مُتَقَدِّمًا عَلَى
حُكْمِ الْأَصْلِ.لَا^(٣) ثُبُوتُ حُكْمِهِ بِنَصِّ جُمْلَةٍلا يشترط أن يدل
على الفرع دليل في
الجملة

(١) (يُقْصَدُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (يُعْضَدُ).

(٢) (أَوْ جِنْسِهَا. فَإِنْ كَانَتْ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٣) (لَا): هَكَذَا فِي (ب)، وَفِي (أ) وَ (ش) وَ (ز): (وَلَا)، وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتَ؛ لِأَنَّهُ مَا سَبَقَهُ شَرْطُ الْفَرْعِ، وَهَذَا

لَيْسَ بِشَرْطٍ لَهُ، فَلَا يُعْطَفُ.

مَسَائِلُ الْعِلَّةِ

مسائل العلة خمسة:

المسلك الأول:
الإجماعالمسلك الثاني: النص،
واقسامه ثلاثة:

أ. النص الصريح

(١) الإجماع.

(٢) الثاني: النص. ومنه:

(١) صريح، كـ:

١ - «لِئَلَّا»

٢ - أَوْ: «سَبَبٌ»

٣ - أَوْ: «لِأَجْلِ»^(١)٤ - أَوْ: «مِنْ أَجْلِ»^(٢)

= كَذَا.

٥ - أَوْ: «كَيْ».

٦ - أَوْ: «إِذَا»^(٣).

٧ - وَكَذَا: «إِنَّ»، وَهِيَ: مُلْحَقَةٌ بِالفَاءِ أَكْثَرُ.

٨ - وَزَيْدٌ: الْمَفْعُولُ لَهُ.

(٢) وظاهر، كـ:

ب. النص الظاهر

١ - «الْلَامُ»:

(١) (لِأَجْلِ): هكذا في (ب) وأصله وأصل أصله، وفي (أ) و (ش) و (ز): (أَجْل).

(٢) «مِنْ أَجْلِ»: زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٣) (أَوْ: «إِذَا»): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

١. ظَاهِرَةٌ.

٢. وَمُقَدَّرَةٌ.

٢- وَ«الْبَاءِ».

وَإِنْ قَامَ دَلِيلٌ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيلَ: فَمَجَازٌ^(١).

ك: «لَمْ فَعَلْتُ»؟ فَيَقُولُ: «لِأَنِّي أَرَدْتُ».

(٣) «وَأَيِّمَاءٌ وَتَنْبِيهٌ»، وَمِنْ أَنْوَاعِهِ:

ج. الإيماء والتنبية،
وله أنواع:

١- تَرْتَّبُ حُكْمٌ عَقَبَ وَصْفٍ بِالْفَاءِ، مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ
وَعِزُّهُ: فَإِنِهَا^(٢) لِلتَّعْقِيبِ ظَاهِرًا، وَيَلْزُمُ مِنْهُ السَّبَبِيَّةُ.

النوع الأول من
الإيماء والتنبية

٢- وَتَرْتَّبُ حُكْمٌ عَلَى وَصْفٍ بِصِغَةِ الْجَزَاءِ.

النوع الثاني من
الإيماء والتنبية

٣- وَذَكَرُ حُكْمٍ جَوَابًا لِسُؤَالٍ^(٣)، لَوْ^(٤) لَمْ يَكُنْ عِلَّتُهُ، كَانَ
اِقْتِرَانُهُ بِهِ بَعِيدًا شَرْعًا^(٥) وَلُغَةً؛ وَلَتَأَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ
وَقْتِ الْحَاجَةِ.

النوع الثالث من
الإيماء والتنبية

كَقَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ: «وَقَعْتُ عَلَى^(٦) أَهْلِي فِي رَمَضَانَ»؟

(١) (فَمَجَازٌ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (مجاز).

(٢) (فَإِنِهَا): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٣) (لِسُؤَالٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (سؤال).

(٤) (لَوْ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٥) (شَرْعًا): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (شرعاً).

(٦) (وَقَعْتُ عَلَى): هكذا في (أ) وأصله وأصل أصله، في (ش) و (ز): (وَأَقَعْتُ).

فَقَالَ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً^(١)».

وَيُسَمَّى إِنْ حُذِفَ بَعْضُ الْأَوْصَافِ: «تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ».

٤ - وَمِنْهَا: تَقْدِيرُ الشَّارِعِ وَصْفًا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلِيلِ كَانَ بَعِيدًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ. إِمَّا:

النوع الرابع من
الإيماء والتنبيه

١. فِي السُّؤَالِ، كَقَوْلِهِ ﷺ - لَمَّا سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ
بِالتَّمْرِ - : «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ»؟ قَالُوا:
«نَعَمْ». فَنَهَى عَنْهُ.

مثال التقدير في
محل السؤال

٢. أَوْ فِي نَظِيرِ مَحَلِّهِ، كَقَوْلِهِ ﷺ لِلْسَّائِلَةِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ
كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ»؟ قَالَتْ: «نَعَمْ».
قَالَ: «اقْضُوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ».

مثال التقدير في
نظير محل السؤال

٥ - وَمِنْهَا: تَفْرِيقُهُ ﷺ بَيْنَ حُكْمَيْنِ:

النوع الخامس من
الإيماء والتنبيه

١. بِصِفَةٍ:

١: مَعَ ذِكْرِهِمَا، كَ: «لِلرَّاجِلِ^(٢) سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ».

مثال التفرقة بينهما
بصفة مع ذكر
الحكمين

٢: أَوْ: ذِكْرُ أَحَدِهِمَا، كَ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ».

مثال التفرقة بصفة
مع ذكر أحد الحكمين
دون الآخر

(١) (رَقَبَةٌ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٢) (لِلرَّاجِلِ): هكذا في (أ)، وفي (ش): (لِلرَّجُلِ).

٢. أَوْ: بِشَرْطٍ وَجَزَاءٍ، نَحْوُ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ فَيُعْوَا».

٣. أَوْ: بِغَايَةٍ: ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَ﴾.

٤. أَوْ: بِاسْتِثْنَاءٍ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوتَ﴾^(١).

٥. أَوْ: بِاسْتِدْرَاكِ: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾.

٦- وَمِنْهَا: تَعْقِيبُ الْكَلَامِ أَوْ تَضْمِينُهُ مَا لَوْ لَمْ يُعَلَّلْ بِهِ لَمْ يَنْتَظِمْ، نَحْوُ:

١. : ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾.

٢. : «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ».

٧- وَمِنْهَا: اقْتِرَانُ الْحُكْمِ^(٢) بِوَصْفٍ مُنَاسِبٍ، كَذَلِكَ: «أَكْرَمَ الْعُلَمَاءَ، وَأَهْنِ الْجُهَّالَ».

فَإِنْ صُرِّحَ بِالْوَصْفِ وَالْحُكْمُ مُسْتَنْبَطٌ مِنْهُ، كَذَلِكَ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾. صِحَّتُهُ: مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ حِلِّهِ: فَمَوْمَى إِلَيْهِ.

وَعَكْسُهُ: بِعَكْسِهِ، كَذَلِكَ: «حُرِّمَتِ الْحُمْرُ»: الْوَصْفُ مُسْتَنْبَطٌ مِنَ التَّحْرِيمِ.

وَلَا يُشْتَرَطُ مُنَاسَبَةُ الْوَصْفِ الْمَوْمَى إِلَيْهِ.

النوع السادس من الإيحاء والتنبيه

مثال المتعقب للكلام

مثال الذي تضمنه الكلام

النوع السابع من الإيحاء والتنبيه

الوصف ملفوظ والحكم مستنبط

الحكم ملفوظ والوصف مستنبط

مناسبة الوصف المومى إليه

(١) (أَوْ: بِاسْتِثْنَاءٍ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوتَ﴾): زيادة من (أ)، وليست في (ش).
(٢) (الْحُكْمُ): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (حُكْم).

(٣) الثَّالِثُ: «السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ»:

المسلك الثالث: السبر
والتقسيم

حد السبر والتقسيم

وَهُوَ: حَضْرُ^(١) الْأَوْصَافِ، وَإِبْطَالُ مَا لَا يَصْلُحُ: فَيَتَعَيَّنُ
الْبَاقِي عِلَّةً.

وَيَكْفِي الْمُنَاطِرَ: بَحَثْتُ فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَهُ. أَوْ: الْأَصْلُ عَدَمُهُ.

فَإِنْ بَيَّنَّ الْمُعْتَرِضُ وَصْفًا آخَرَ: لَزِمَ^(٢) إِبْطَالُهُ.

وَلَا يَلْزَمُ الْمُعْتَرِضُ بَيَانُ صِلَا حَيْثِهِ لِلتَّعْلِيلِ.

وَلَا يَنْقَطِعُ الْمُسْتَدَلُّ إِلَّا بِعَجْزِهِ عَنْ إِبْطَالِهِ.

وَالْمُجْتَهِدُ: يَعْمَلُ بِظَنِّهِ.

وَمَتَى كَانَ الْحَضْرُ وَالْإِبْطَالُ:

السبر والتقسيم
ضريان

(١) قَطْعِيًّا: فَالتَّعْلِيلُ قَطْعِيٌّ.

(٢) وَإِلَّا: فَظَنِّيٌّ.

* وَمِنْ طُرُقِ الْحَذْفِ:

الإبطال بعض
الأوصاف طرق ثلاثة:

(١) الْإِلْغَاءُ، وَهُوَ: بَيَانُ الْمُسْتَدَلِّ^(٣) إِبْثَاتِ الْحُكْمِ بِالْبَاقِي
فَقَطُّ^(٤) فِي صُورَةٍ، وَلَمْ^(٥) يَثْبُتْ دُونُهُ، فَيُظْهَرُ اسْتِقْلَالُهُ.

١. الإلغاء

وَنَفْيُ الْعَكْسِ: كَالْإِلْغَاءِ، لَا عَيْنُهُ.

(١) (حَضْرُ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٢) (لَزِمَ): هكذا في (ب) و (ش) و (ز)، وفي (أ): (لَزِمَهُ).

(٣) (بَيَانُ الْمُسْتَدَلِّ): زيادة من (أ) و (ب) وأصله وأصل أصله، وليست في (ش) و (ز).

(٤) (فَقَطُّ): زيادة من (ش) وأصله وأصل أصله، وليست في (أ) و (ب).

(٥) (وَلَمْ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

٢. طرد المحذوف

(٢) وَمِنْهَا: طَرْدُ الْمَحْذُوفِ:

١- مُطْلَقًا، كَطُولٍ وَقَصَرٍ.

٢- أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ، كَالذُّكُورِيَّةِ فِي الْعِتْقِ.

٣. عدم ظهور مناسبة

(٣) وَمِنْهَا: عَدَمُ ظُهُورِ مُنَاسِبَةٍ.

وَيَكْفِي الْمُنَاطِرَ: بَحْثُ^(١).

فَلَوْ قَالَ الْمُعْتَرِضُ: «الْبَاقِي كَذَلِكَ».

١- بَعْدَ تَسْلِيمِ مُنَاسِبَتِهِ^(٢): لَمْ يُقْبَلْ.

٢- وَقَبْلَهُ: سَبَرُ الْمُسْتَدِلِّ أَرْجَحُ.

وَلَيْسَ لَهُ بَيَانُ الْمُنَاسِبَةِ.

حجية السبر

* وَالسَّبَرُ الظَّنُّ: حُجَّةٌ مُطْلَقًا.

* وَلَوْ أَفْسَدَ حَنْبَلِيٌّ عِلَّةَ شَافِعِيٍّ: لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِحَّةِ عِلَّتِهِ، لَكِنَّهُ طَرِيقٌ لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ خَصْمِهِ، وَإِلْزَامُ لَهُ صِحَّةِ عِلَّتِهِ.

* وَلِكُلِّ حُكْمٍ: عِلَّةٌ تَفْضُلًا.

* وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِالظَّنِّ فِيهَا إِجْمَاعًا.

(١) هنا زيادة في (ز): (فَلَمْ أَجِدْ)، وليست في (أ) ولا أصله ولا أصل أصله.

(٢) «الْبَاقِي كَذَلِكَ». بَعْدَ تَسْلِيمِ مُنَاسِبَتِهِ: هَكَذَا فِي (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (بعد تسليم مناسبتة الباقي كذلك) تقديم وتأخير.

(٤) الرَّابِعُ: «الْمُنَاسِبَةُ» وَ«الْإِخَالَةُ»:

المسلك الرابع:
«المناسبة»

وَاسْتِخْرَاجُهَا يُسَمَّى: «تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ».

تعريف «تخريج
المناط»

وَهُوَ: تَعْيِينُ عِلَّةِ الْأَصْلِ بِإِبْدَاءِ الْمُنَاسِبَةِ مِنْ ذَاتِ الْوَصْفِ.

وَ«الْمُنَاسِبَةُ»: لُغَوِيَّةٌ.

معنى «المناسب»

وَ«الْمُنَاسِبُ»: مَا تَقَعُ الْمَصْلَحَةُ عَقِبَهُ. وَزَيْدٌ: لِرَابِطٍ مَا ^(١) عَقْلِيٌّ.

تحقق الاستقلال
بكون الوصف علة

وَيَتَحَقَّقُ الْإِسْتِقْلَالُ: بِعَدَمِ مَا سِوَاهُ بِالسَّرِّ.

لحصول المقصود من
شرع الحكم مراتب

وَالْمَقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الْحُكْمِ: قَدْ:

(١) يُعْلَمُ حُصُولُهُ، كَبَيْعٍ.

(٢) أَوْ: يُظَنُّ، كَقِصَاصٍ.

(٣) أَوْ: يُشَكُّ فِيهِ، كَحَدِّ خَمْرٍ.

(٤) أَوْ: يُتَوَهَّمُ، كِنِكَاحِ آيسَةٍ لِلتَّوَالِدِ.

* وَلَوْ فَاتَ يَقِينًا، كُلُّ حُقُوقِ نَسَبٍ مَشْرِقِيٍّ بِمَغْرِبِيَّةٍ ^(٢) وَنَحْوِهِ: لَمْ يُعَلَّلْ بِهِ.

إن كان المقصود فائتًا
قطعًا

(١) (مَا): زيادة من (ز) و (ش ط)، وليست في: (أ) و (ب) و (ش) وأصله. والمثبت: هو الصواب كما في في مختصر الطوفي؛ إذ القيد قيده، وهي الزيادة التي الثالثة التي ليست بخط المصنف.
(٢) (بِمَغْرِبِيَّةٍ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (بمغربي)، وهو خطأ ظاهر.

* وَ «الْمُنَاسِبُ» :

«المناسب» ثلاثة
أضرب:

(١) دُنْيَوِيٌّ:

أ. «دنيوي»، وهو ثلاثة
اقسام:

١ - ضَرُورِيٌّ أَصْلًا - وَهُوَ أَعْلَى رُتَبِ الْمُنَاسَبَاتِ - حِفْظُ:

١. الضروري وهو
سنة انواع

١. الدِّين.

٢. فَالْنَفْسِ.

٣. فَالْعَقْلِ.

٤. فَالْنَسْلِ^(١).

٥. فَالْمَالِ.

٦. وَالْعَرَضِ^(٢).

وَمُكَمِّلٌ لَهُ، كَحِفْظِ الْعَقْلِ بِالْحَدِّ بِقَلِيلٍ مُسْكِرٍ.

٢ - وَحَاجِيٌّ، كَبَيْعٍ، وَنَحْوِهِ.

٢. الحاجي

وَبَعْضُهَا: أَبْلَغُ.

وَقَدْ يَكُونُ ضَرُورِيًّا، كَشِرَاءِ وَلِيٍّ مَا يَحْتَاجُهُ طِفْلٌ، وَنَحْوِهِ.

وَمُكَمِّلٌ لَهُ، كَرِعَايَةِ كَفَاءَةٍ^(٣)، وَمَهْرٍ مِثْلٍ فِي تَزْوِيجِ
صَغِيرَةٍ.

(١) (فَالْعَقْلُ. فَالْنَسْلُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (فالنسل فالعقل)، وفيه مخالفة للأولوية.

(٢) (وَالْعَرَضُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (فالعرض)، وفيه مخالفة للمساواة بين المال والعرض.

(٣) (كَفَاءَةٌ): هكذا في (ب) و (ش ط) وأصله وأصل أصله، وفي (أ) و (ش): (كفاية)، ولعل رسم الياء همزة.

٣. التحسيني

٣- وَتَحْسِينِي:

١. غَيْرُ مُعَارِضٍ لِلْقَوَاعِدِ، كَتَحْرِيمِ النَّجَاسَةِ، وَسَلْبِ
الْمَرْأَةِ عِبَارَةَ عَقْدِ النِّكَاحِ، لَا الْعَبْدَ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ عَلَى
أَصْلِنَا.

٢. أَوْ مُعَارِضٌ، كَالكِتَابَةِ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ: بِحُجَّةٍ.

(٢) وَأُخْرَوِيٌّ، كَتَزْكِيَةِ النَّفْسِ وَرِيَاضَتِهَا.

ب. «أخروي»

وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا: كَاِيجَابِ الْكَفَّارَةِ.

(٣) وَإِقْنَاعِيٌّ: يَنْتَفِي ظَنُّ مُنَاسَبَتِهِ بِتَأْمُلِهِ.

ج. «إقناعي»

وَإِذَا اشْتَمَلَ وَصْفٌ عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ أَوْ
مُسَاوِيَةٍ: لَمْ تَنْخَرِمِ مُنَاسَبَتُهُ.

المصلحة لا تنعدم
بمعارض

وَلِلْمُعَلَّلِ تَرْجِيحٌ وَصْفُهُ بِطَرِيقٍ:

ترجيح الوصف له
طريقان

١- تَفْصِيلِيٌّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَسَائِلِ.

٢- وَإِجْمَالِيٌّ، وَهُوَ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ رُجْحَانُ الْمَصْلَحَةِ ثَبَتَ
الْحُكْمُ تَعَبُّدًا.

* وَ «الْمُنَاسِبُ» :

الوصف المناسب
أقسامه أربعة :

(١) «مُؤَثَّرٌ» : إِنْ اُعْتَبِرَ :

١. المؤثر، وهو نوعان

١- بِنَصٍّ .

٢- أَوْ إِجْمَاعٍ .

(٢) وَ «مُلَائِمٌ» : إِنْ اُعْتَبِرَ بِتَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ فَقَطُّ، إِنْ ثَبَتَ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ اُعْتِبَارُ :

٢. الملأيم؛ وهو ثلاثة
أنواع

١- عَيْنِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ .

٢- أَوْ : بِالْعَكْسِ .

٣- أَوْ : جِنْسِهِ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ .

(٣) وَإِلَّا : فَ «غَرِيبٌ» .

٣. الغريب

وَكُلٌّ مِنَ الثَّلَاثَةِ : حُجَّةٌ .

(٤) وَإِنْ اُعْتَبِرَ الشَّارِعُ جِنْسَهُ الْبَعِيدَ فِي جِنْسِ الْحُكْمِ : فَ «مُرْسَلٌ مُلَائِمٌ» .

٤. المرسل، وأنواعه
ثلاثة

وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ .

وَإِلَّا :

١- فَ «مُرْسَلٌ غَرِيبٌ» .

٢- أَوْ : «مُرْسَلٌ ثَبَتَ الْغَاوَةُ» .

وَهُمَا : مَرْدُودَانِ .

فائدة

فائدة في مراتب الوصف والحكم والتأثير

* أَعَمُّ الْجَنَسِيَّةِ:

(١) فِي وَصْفٍ ^(١): كَوْنُهُ:

مراتب الوصف

(١) وَصْفًا.

(٢) فَمَنَاطًا.

(٣) فَمَصْلَحَةً خَاصَّةً.

(٢) وَفِي حُكْمٍ: كَوْنُهُ ^(٢):

مراتب الحكم

(١) حُكْمًا.

(٢) قَوَاجِبًا، وَنَحْوُهُ.

(٣) فَعِبَادَةً.

(٤) فَصَلَاةً.

(٥) فَظُهُرًا.

* وَتَأْثِيرُ:

مراتب التأثير

(١) الْأَخْصُّ فِي الْأَخْصِّ: أَقْوَى.

(٢) وَالْأَعَمُّ فِي الْأَعَمِّ: يُقَابِلُهُ.

(٣) وَالْأَخْصُّ فِي الْأَعَمِّ، وَعَكْسُهُ: وَاسِطَتَانِ.

(١) (وَصْفٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (الْوَصْفِ).

(٢) (وَفِي حُكْمٍ: كَوْنُهُ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

المسلك الخامس:
الشبه

قياس الشبه اصطلاحاً

المعتبر الشبه
الحكمي

حجية قياس الشبه

المسلك السادس:
الدوران

الدوران اصطلاحاً

إفادة الدوران العلية

الطرد اصطلاحاً

(١) (العِلِّيَّة): هكذا في (أ) و (ب) وأصل أصله، وفي (ش) و (ز) وأصله: (العِلَّة).

وَلَيْسَ: دَلِيلًا وَحْدَهُ.

الطرد لا يفيد علمًا
ولا ظنًا

* وَتَنْقَسِمُ الْعِلَّةُ - عَقْلِيَّةٌ أَوْ شَرْعِيَّةٌ -:

اقسام العلة من حيث
التأثير

(١) إِلَى: مَا تُؤَثِّرُ فِي مَعْلُوهَا، كَوُجُودِ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ.

(٢) وَإِلَى: مَا يُؤَثِّرُ فِيهَا مَعْلُوهَا، كَ «الدَّوْرَانِ».

فوائد في تفسير بعض
الفاظ المصطلحات
الاصولية

فَوَائِدُ

* «الْمَنَاطُ»: مُتَعَلِّقُ الْحُكْمِ.

المناط اصطلاحًا

* وَتَحْقِيقُهُ: إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ فِي أَحَادِ صُورِهَا.

تحقيق المناط
اصطلاحًا

* فَإِنْ عُلِمَتِ الْعِلَّةُ:

حجية تحقيق المناط

(١) بِنَصِّ

(٢) أَوْ: إِجْمَاعٍ

= اخْتِجَّ بِهِ.

* وَمَدَارُ الْحُكْمِ: مُوجِبُهُ، أَوْ مُتَعَلِّقُهُ.

معنى مدار الحكم

* وَلَا زِمُهُ: مَا لَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ مَعَ عَدَمِهِ.

معنى لازم الحكم

* وَمَلْزُومُهُ: مَا يَسْتَلْزِمُ وُجُودَهُ وَجُودَ الْحُكْمِ.

معنى ملزوم الحكم

فَصْلٌ

فصل في بعض
مباحث القياس

القياس باعتبار قوته
وضعه قسمان

(١) مَا ^(١) قُطِعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ، أَوْ نُصٍّ، أَوْ أُجْمِعَ عَلَى عِلَّتِهِ: فَ
«قِيَاسٌ جَلِيٌّ».

(٢) وَإِلَّا: فَ «خَفِيٌّ».

* وَبِاعْتِبَارِ عِلَّتِهِ:

القياس باعتبار علته
ثلاثة أقسام

(١) إِنْ صُرِّحَ فِيهِ بِهَا: فَ «قِيَاسٌ عِلَّةٌ».

(٢) وَإِنْ جُمِعَ ^(٢) فِيهِ:

(١) بِمَا يُلَازِمُهَا

(٢) أَوْ بِأَحَدِ مُوجِبَيْهَا ^(٣) فِي الْأَصْلِ لِلْمِلَازِمَةِ الْآخِرِ

= فَ: «قِيَاسٌ دَلَالَةٌ».

(٣) وَمَا جُمِعَ بِنَفْيِ الْفَارِقِ: فَ «قِيَاسٌ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ».

* وَيَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ عَقْلًا.

التعبد بالقياس

وَوَقَعَ شَرْعًا، وَوُقُوعُهُ بِدَلِيلِ السَّمْعِ: قَطْعِيٌّ.

وقوع القياس

(١) (مَا): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٢) (وَإِنْ جُمِعَ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (واتبع).

(٣) (مُوجِبَيْهَا): هكذا في (أ) و (ب) و (ش) وفي أصله وأصل أصله (موجبي)، وفي (ز) و (ش ط): (مُوجِبَيْهَا).

حجية القياس

* وَهُوَ: حُجَّةٌ فِي:

(١) الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

(٢) وَغَيْرِهَا.

ورود التعبد بالقياس
ليس شرطاً في
التعدي

* وَالنَّصُّ عَلَى عِلَّةٍ حُكْمِ الْأَصْلِ: يَكْفِي فِي التَّعْدِي.

الأصل مستتبع
لفرعه

وَالْحُكْمُ الْمُتَعَدِّي إِلَى فَرْعٍ بِعِلَّةٍ مَنْصُوصَةٍ: مُرَادٌ بِالنَّصِّ.

كَعِلَّةٍ مُجْتَهِدٍ فِيهَا: فَرَعُهَا مُرَادٌ بِالِاجْتِهَادِ.

لا يجوز ثبوت
الأحكام كلها
بالقياس

* وَيَجُوزُ ثُبُوتُ كُلِّ الْأَحْكَامِ بِنَصٍّ مِنَ الشَّارِعِ.

لا: بِالْقِيَاسِ.

حكم معرفة القياس

* وَمَعْرِفَتُهُ:

(١) فَرَضُ كِفَايَةٍ.

(٢) وَيَكُونُ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَى بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ.

القياس متعبد به

* وَهُوَ: مِنَ الدِّينِ.

النفي ضربان

* وَالنَّفْيُ:

(١) أَصْلِيٌّ، يَجْرِي فِيهِ «قِيَاسُ الدَّلَالَةِ»، فَيُؤَكِّدُ بِهِ الْإِسْتِصْحَابُ.

(٢) وَطَارِئٌ، كِبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، يَجْرِي فِيهِ هُوَ وَ«قِيَاسُ الْعِلَّةِ».

فَصْلٌ

فصل في قواعد العلة

حقيقة القوادح

القادح الأول:
«الاستفسار»

* الْقَوَادِحُ: تَرْجِعُ إِلَى: الْمَنَعِ فِي الْمَقَدِّمَاتِ، أَوْ الْمَعَارَضَاتِ فِي الْحُكْمِ.

(١) وَمُقَدِّمُهَا: «الِاسْتِفْسَارُ». وَهُوَ: طَلَبُ مَعْنَى لَفْظِ الْمُسْتَدِلِّ

لِإِجْمَالِهِ أَوْ غَرَابَتِهِ.

وَعَلَى الْمُعْتَرِضِ بَيَانُ:

(١) اخْتِمَالِهِ.

(٢) أَوْ: جِهَةِ الْغَرَابَةِ بِطَرِيقِهِ.

لَا: بَيَانُ تَسَاوِيِ الْإِخْتِمَالَاتِ.

وَلَوْ قَالَ: «الْأَصْلُ عَدَمُ مُرْجِّحٍ»^(١). صَحَّ.

وَجَوَابُهُ:

(١) بِمَنَعِ اخْتِمَالِهِ.

(٢) أَوْ بَيَانِ^(٢) ظُهُورِهِ فِي مَقْصُودِهِ:

١- بِنَقْلِ.

٢- أَوْ عُرْفٍ.

(١) (مُرْجِّحٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (تَرْجِيحٌ).

(٢) (بَيَانٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (بَيَانٌ).

٣- أَوْ قَرِينَةٍ.

٤- أَوْ تَفْسِيرِهِ إِنْ تَعَذَّرَ إِبْطَالُ غَرَابَتِهِ.

(٣) وَلَوْ قَالَ:

١- «يَلْزَمُ ظُهُورُهُ فِي أَحَدِهِمَا^(١)؛ دَفْعًا لِلْإِجْمَالِ»،

٢- أَوْ^(٢): «فِيمَا قُصِدَ بِهِ^(٣)؛ لِعَدَمِ ظُهُورِهِ فِي الْآخِرِ اتِّفَاقًا».

= كَفَى؛ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ أَوَّلَى^(٤).

وَلَا يُعْتَدُّ بِتَفْسِيرِهِ بِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ لُغَةً^(٥).

(٢) «فَسَادُ الْإِعْتِبَارِ»: مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا.

القادح الثاني: فساد الاعتبار

وَجَوَابُهُ:

(١) بِضَعْفِهِ.

(٢) أَوْ مَنَعَ^(٦) ظُهُورِهِ.

(١) (فِي أَحَدِهِمَا): زِيَادَةُ فِي (أ) وَ (ب) فِي أَصْلِهِ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي مَنْ (ش) وَ (ز)، وَفِي الشَّرْحِ: (أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ).

(٢) (أَوْ): هَكَذَا فِي (أ) وَفِي أَصْلِهِ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش) وَ (ز): (و).

(٣) (قُصِدَ بِهِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَفِي أَصْلِهِ، وَفِي (ش) وَ (ز): (قُصِدَتْهُ).

(٤) (بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ أَوَّلَى): زِيَادَةُ فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٥) (بِتَفْسِيرِهِ بِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ لُغَةً): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي مَتْنِ (ش)، وَفِي الشَّرْحِ: (بِتَفْسِيرِ الْمُسْتَدَلِّ بِشَيْءٍ لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّغَةُ)، إِلَّا أَنَّ فِي (أ) الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مَهْمَلٌ فِي كَلِمَةٍ: (يَحْتَمِلُهُ).

(٦) (مَنَعَ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش) وَ (ز): (بِمَنْع).

(٣) أَوْ تَأْوِيلِهِ.

(٤) أَوْ الْقَوْلِ: بِمُوجِبِهِ.

(٥) أَوْ مُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ.

(٣) «فَسَادُ الْوَضْعِ» - وَهُوَ: أَخْصَصُ مِمَّا تَلَاَهُ -: كَوْنُ الْجَامِعِ ثَبَتَ
اعْتِبَارُهُ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ فِي نَقِيضِ الْحُكْمِ.

كَقَوْلِ شَافِعِيٍّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ: «مَسَحٌ، فَسُنَّ تَكَرُّرُهُ
كَاسْتِجْمَارٍ».

فَيَعْتَرِضُ: بِكَرَاهَةِ تَكَرُّارِ مَسْحِ الْحُفِّ.

وَمِنْهُ: كَوْنُ الدَّلِيلِ عَلَى هَيْئَةٍ غَيْرِ صَالِحَةٍ لِاعْتِبَارِهِ فِي تَرْتِيبِ
الْحُكْمِ:

(١) كَتَلَّقَى:

القاذح الثالث: «فساد
الوضع»

من فساد الوضع:
كون الدليل على
هيئة غير صالحة،
وهو نوعان:

١. كونه صالحاً للضد
ذلك الحكم

١- تَخْفِيفٍ مِنْ تَغْلِيظٍ، كَقَوْلِ حَنَفِيٍّ: «الْقَتْلُ جِنَايَةٌ
عَظِيمَةٌ، فَلَا تَحِبُّ فِيهَا»^(١) كَفَّارَةً، كِبَاقِيَّةَ الْكِبَائِرِ». .
فَكَوْنُهُ جِنَايَةً^(٢) عَظِيمَةً يُنَاسِبُ^(٣) التَّغْلِيظَ.

(١) (تَحِبُّ فِيهَا): هَكَذَا فِي (ب)، وَكَذَا (أ) إِلَّا أَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مَهْمَلٌ، وَفِي (ش) وَ (ز): (يَحِبُّ فِيهَا)، وَفِي
أَصْلِهِ: (تَحِبُّ فِيهِ) وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ رَاجِعَةً إِلَى مَذْكَرٍ وَهُوَ الْقَتْلُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى
الْجِنَايَةِ فَيَكُونُ الْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ.

(٢) (فَكَوْنُهُ جِنَايَةً): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَأَصْلُهُ: (فَجِنَايَةٍ).

(٣) (يُنَاسِبُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَأَصْلُهُ: (تَنَاسَبَ).

٢- أَوْ: تَوْسِيعٍ مِنْ تَضْيِيقٍ، كَذ: «الزَّكَاةُ مَالٌ وَاجِبٌ إِرْفَاقًا لِدَفْعِ الْحَاجَةِ، فَكَانَ عَلَى التَّرَاحِي، كَالدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ». فَكَوْنُهُ لِدَفْعِ^(١) الْحَاجَةِ يَقْتَضِي الْفَوْرَ.

٢. كونه صالحاً
لنقيض ذلك الحكم

(٢) أَوْ: إِبْتَاتٍ مِنْ نَفْيٍ، كَذ: «الْمُعَاطَاةُ فِي الْيَسِيرِ بَيْعٌ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ سَوَى الرِّضَا، فَوَجِبَ أَنْ يَبْطُلَ كَغَيْرِهِ». فَالرِّضَا يُنَاسِبُ الْإِنْعِقَادَ.

وَجَوَابُهُمَا: بِتَقْرِيرِ كَوْنِهِمَا كَذَلِكَ.

(٤) «مَنْعُ حُكْمِ الْأَصْلِ»:

القاض الرابع: منع
حكم الأصل

يُسْمَعُ، وَلَا يَنْقَطِعُ بِمُجَرَّدِهِ، فَيَدُلُّ عَلَيْهِ، كَمَنْعِ الْعِلَّةِ، أَوْ وُجُودِهَا.

فَإِنْ دَلَّ: لَمْ يَنْقَطِعِ الْمُعْتَرِضُ، فَلَهُ الْإِعْتِرَاضُ.

وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنِ الْمَقْصُودِ.

فَيَتَوَجَّهُ لَهُ^(٢) سَبْعُ مُنَوِّعٍ مُرْتَبَةٍ.

وَإِنْ اعْتَرَضَ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ بِ: «إِنِّي لَا أَعْرِفُ مَذْهَبِي فِيهِ». فَإِنْ أَمَكَّنَ الْمُسْتَدِلَّ بَيَانَهُ، وَإِلَّا دَلَّ عَلَى إِبْتَاتِهِ.

وَلِلْمُسْتَدِلِّ: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِدَلِيلٍ عِنْدَهُ فَقَطْ، كَمَفْهُومٍ، وَقِيَاسٍ.

(١) (فَكَوْنُهُ لِدَفْعِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَأَصْلُهُ: (فَدَفْعِ).

(٢) (وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنِ الْمَقْصُودِ. فَيَتَوَجَّهُ لَهُ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

فَإِنْ اعْتَرَضَ، دَلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْقَطِعْ.

وَلَيْسَ لِلْمُعْتَرِضِ أَنْ يُلْزِمَهُ مَا يَعْتَقِدُهُ هُوَ، وَلَا أَنْ يَقُولَ: «إِنْ سَلَّمْتُ وَإِلَّا دَلَلْتُ عَلَيْهِ».

القادح الخامس:
«التقسيم»

(٥) «التَّقسِيمُ»: اخْتِمَالُ لَفْظِ الْمُسْتَدِلِّ لِأَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ، بَعْضُهَا مَمْنُوعٌ.

وَهُوَ: وَارِدٌ.

وَبَيَانُهُ: عَلَى الْمُعْتَرِضِ، كَ: «الصَّحِيحُ فِي الْحَضَرِ وَجَدَ السَّبَبَ بِتَعَذُّرِ الْمَاءِ، فَجَازَ أَنْ يَتَيَمَّمَ».

فَيَقُولُ: «السَّبَبُ تَعَذُّرُهُ مُطْلَقًا، أَوْ فِي سَفَرٍ، أَوْ مَرَضٍ، الْأَوَّلُ مَمْنُوعٌ».

فَهُوَ: مَنَعٌ بَعْدَ تَقْسِيمٍ.

وَجَوَابُهُ: كَالِاسْتِفْسَارِ.

القادح السادس:
«منع وجود المدعى
علة في الأصل»

(٦) «مَنَعٌ وَجُودِ الْمُدَّعَى عِلَّةً فِي الْأَصْلِ».

كَ: «الْكَلْبُ حَيَوَانٌ يُغْسَلُ مِنْ وَلَوْغِهِ سَبْعًا، فَلَا يَطْهَرُ بِدَبْغٍ، كَخَنْزِيرٍ».

فَيَمْنَعُ.

وَجَوَابُهُ: بَيَانُهُ: بِدَلِيلٍ مِنْ عَقْلِ، أَوْ حِسٍّ، أَوْ شَرْعٍ، بِحَسَبِ حَالِ الْوَصْفِ.

وَلَهُ تَفْسِيرٌ لَفْظُهُ بِمُحْتَمَلٍ.

(٧) «مَنْعُ كَوْنِهِ عِلَّةٌ».

القادح السابع: «منع كون الوصف علة»

أَعْظَمُ الْأَسْئَلَةِ.

وَيُقْبَلُ.

وَجَوَابُهُ: بَيَانُهُ بِأَحَدِ مَسَالِكِهَا.

(٨) «عَدَمُ التَّأْثِيرِ»: بِأَنَّ الْوَصْفَ لَا مُنَاسَبَةَ لَهُ.

القادح الثامن: «عدم التأثير»

لَا يَرُدُّ:

ما لا يرد عليه عدم التأثير قياسان

(١) عَلَى قِيَاسِ الدَّلَالَةِ.

(٢) وَلَا قِيَاسٍ نَافٍ لِلْحُكْمِ^(١).

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ:

اقسام عدم التأثير اربعة:

(١) عَدَمُهُ فِي الْوَصْفِ، كَ: «صَلَاةٌ لَا تُقْصَرُ، فَلَا يُقَدَّمُ أَذَانُهَا عَلَى وَقْتِهَا كَالْمَغْرِبِ».

١. عدم التأثير في الوصف

فَعَدَمُ الْقَصْرِ هُنَا طَرْدِيٌّ، فَيَرْجِعُ: إِلَى سُؤَالِ الْمُطَالَبَةِ.

(٢) وَعَدَمُهُ فِي الْأَصْلِ، كَ: «مَبِيعٌ^(٢) غَيْرُ مَرْتَبِيٍّ، فَبَطَلَ، كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ».

٢. عدم التأثير في الأصل

فَالْعَجْزُ عَنِ التَّسْلِيمِ مُسْتَقِلٌّ.

وَيُقْبَلُ فِي وَجْهِهِ.

(١) (نافٍ لِلْحُكْمِ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٢) (مَبِيعٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز): (كَبِيعٌ).

وَهُوَ مُعَارَضَةٌ^(١) فِي الْأَصْلِ.

(٣) وَعَدَمُهُ فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ إِمَّا^(٢):

٣. عدم التأثير في الحكم وأنوعه ثلاثة

١ - لَا فَائِدَةٌ لِذِكْرِهِ^(٣)، كَ: «الْمُرْتَدُّ مُشْرِكٌ أَتْلَفَ مَا لَا فِي

دَارٍ^(٤) حَرْبٍ، فَلَا ضَمَانٌ؛ كَحَرْبِيٍّ».

فَ: «دَارُ الْحَرْبِ»: طَرْدِيٌّ؛ إِذْ مَنْ أَوْجَبَهُ أَوْ نَفَاهُ: أَطْلَقَ.

٢ - أَوْ: لَهُ فَائِدَةٌ ضَرُورِيَّةٌ، كَقَوْلِ مُعْتَبِرٍ عَدَدِ الْأَحْجَارِ فِي

الِاسْتِجْمَارِ: «عِبَادَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَحْجَارِ، لَمْ تَتَقَدَّمْهَا^(٥) مَعْصِيَةً، فَاعْتَبِرَ فِيهَا الْعَدَدُ كَالْجِمَارِ».

فَقَوْلُهُ: «لَمْ تَتَقَدَّمْهَا^(٦) مَعْصِيَةً». لَا أَثَرَ لَهُ، لَكِنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى ذِكْرِهِ؛ لِئَلَّا يَنْتَقِضَ بِالرَّجْمِ.

٣ - أَوْ: غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ^(٧)، كَ: «الْجُمُعَةُ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ،

فَلَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى إِذْنٍ؛ كَغَيْرِهَا».

فَ: «مَفْرُوضَةٌ»: حَشَوْ؛ إِذْ لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يَنْتَقِضْ.

(١) (مُعَارَضَةٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش): (مُعَارَضُ).

(٢) (إِمَّا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ش ط): (مَا).

(٣) (لِذِكْرِهِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (بِذِكْرِهِ).

(٤) (فِي دَارٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (بِدَارٍ).

(٥) (تَتَقَدَّمْهَا): هَكَذَا فِي (ب) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (أ) الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مَهْمَلٌ، وَفِي (ش) وَ (ز): (يَتَقَدَّمْهَا).

(٦) (تَتَقَدَّمْهَا): هَكَذَا فِي أَصْلِهِ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (أ) وَ (ب) الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مَهْمَلٌ، وَفِي (ش) وَ (ز): (يَتَقَدَّمْهَا).

(٧) (ضَرُورِيَّةٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش ط): (ضَرُورَةٌ).

٤. عدم التأثير في
الفرع

(٤) وَعَدَمُهُ فِي الْفَرْعِ، كَ: «زَوَّجْتُ نَفْسَهَا فَلَا يَصِحُّ؛ كَمَا لَوْ
زَوَّجْتُ بِغَيْرِ كُفٍّ». وَهُوَ: كَالثَّانِي.

وَيَجُوزُ الْفَرَضُ فِي بَعْضِ صُورِ الْمَسْأَلَةِ.

وَيَكْفِي قَوْلُهُ: «ثَبَتَ الْحُكْمُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، فَلَزِمَ ثُبُوتُهُ
فِي الْبَاقِي».

وَإِنْ أَتَى بِمَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْأَصْلِ لِدَفْعِ النَّقْصِ، لَمْ يَجْزِ.

(٩) «الْقَدْحُ فِي مُنَاسَبَةِ الْوَصْفِ بِمَا يَلْزَمُ مِنْ مَفْسَدَةٍ رَاجِحَةٍ أَوْ
مُسَاوِيَةٍ».

القاضح التاسع:
«القدح في مناسبة
الوصف»

وَجَوَابُهُ: بِالْتَّرْجِيحِ.

(١٠) «الْقَدْحُ فِي إِفْضَاءِ الْحُكْمِ إِلَى الْمَقْصُودِ»:

القاضح العاشر:
«القدح في إفضاء
الحكم إلى المقصود»

كَتَعْلِيلِ حُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ أَبَدًا: بِالْحَاجَةِ إِلَى رَفْعِ الْحِجَابِ، فَإِذَا
تَأَبَّدَ انْسَدَّ بَابُ الطَّمَعِ.

فَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّ سَدَّهُ يُفْضِي إِلَى الْفُجُورِ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّ التَّأْيِيدَ يَمْنَعُ عَادَةً، فَيَصِيرُ طَبَعًا؛ كَرَحِمٍ مُحَرَّمٍ.

(١١) «كَوْنُ الْوَصْفِ خَفِيًّا»:

القادح الحادي عشر:
«كون الوصف خفيًّا»

كَتَعْلِيلِهِ صِحَّةَ النِّكَاحِ: بِالرِّضَا.

فَيُعْتَرِضُ: بِأَنَّهُ خَفِيٌّ، وَالْخَفِيُّ لَا يُعْرَفُ الْخَفِيُّ.

وَجَوَابُهُ: ضَبْطُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ:

(١) صِغَةٍ، كَإِيجَابٍ وَقَبُولٍ.

(٢) أَوْ: فِعْلٍ.

(١٢) «كَوْنُهُ غَيْرُ مُنْضَبِطٍ»:

القادح الثاني عشر:
«كون الوصف غير
منضبط»

كَتَعْلِيلِهِ: بِالْحُكْمِ وَالْمَقَاصِدِ، كَرُخْصِ السَّفَرِ بِالْمَشَقَّةِ.

فَيُعْتَرِضُ: بِاخْتِلَافِهَا بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ.

وَجَوَابُهُ: بِأَنَّهُ مُنْضَبِطٌ:

(١) بِنَفْسِهِ.

(٢) أَوْ بِضَابِطٍ لِلْحُكْمَةِ.

(١٣) «النَّقْضُ»:

القادح الثالث عشر:
«النقض»

كَ: «الْحُلِيِّ مَالٌ غَيْرُ نَامٍ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، كَثِيَابِ الْبَذْلَةِ».

فَيُعْتَرِضُ: بِالْحُلِيِّ الْمُحَرَّمِ.

وَجَوَابُهُ:

(١) بِمَنْعِ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي صُورَةِ النِّقْضِ.

(٢) أَوْ: مَنْعُ ^(١) الْحُكْمِ فِيهَا.

وَلَيْسَ ^(٢) لِلْمُعْتَرِضِ الدَّلَالَةُ عَلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ فِيهَا.

وَلَوْ دَلَّ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى وُجُودِهَا بِدَلِيلٍ مَوْجُودٍ فِي صُورَةِ
النِّقْضِ.

فَقَالَ الْمُعْتَرِضُ: «يَتَنَقَّضُ دَلِيلُكَ». فَقَدْ انْتَقَلَ مِنْ نَقْضِهَا
إِلَى نَقْضِ دَلِيلِهَا، فَلَا يُقْبَلُ.

وَيَكْفِي الْمُسْتَدِلُّ دَلِيلٌ يَلِيقُ بِأَصْلِهِ.

وَلَوْ قَالَ ابْتِدَاءً: «يَلْزَمُكَ انْتِقَاضُ عِلَّتِكَ، أَوْ دَلِيلِهَا».

قُبِلَ.

وَلَوْ مَنَعَ الْمُسْتَدِلُّ تَخَلُّفَ الْحُكْمِ فِي صُورَةِ النِّقْضِ. لَمْ
يُمْكِنْ الْمُعْتَرِضُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ.

(١) (مَنْعَ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش): (بِمَنْعِ وَجُودِ).

تَنْبِيْهُ: عِبَارَةُ الْمَاتِنِ مُوَهَّمَةٌ، وَقَدْ مِثْلَ لَهَا فِي التَّحْيِيرِ بِقَوْلِهِ: «فَيَقُولُ: حُكْمُ ثِيَابِ الْبَذْلَةِ مُخَالَفٌ لِحُكْمِ الْحَلِيِّ، وَبَيِّنُ
الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا».

وَهَذَا الْجَوَابُ هُوَ جَوَابُ الْمُسْتَدِلِّ، فَكَيْفَ يَنْقُضُ قِيَاسَهُ فَيَفْرُقُ بَيْنَ الْحَلِيِّ وَثِيَابِ الْبَذْلَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَطْبُوعِ
تَصْحِيْفًا!!!!

وَالْعِبَارَةُ الصَّحِيْحَةُ أَنْ تَضَافَ كَلِمَةُ (تَخَلُّفَ) فَتَنْعَكُسَ، وَهِيَ الَّتِي تَعَاقَبَ عَلَيْهَا الْأَصُولِيُّونَ كَمَا عِنْدَ الْأَمْدِيِّ
وَابْنِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهِمَا: (مَنْعَ تَخَلُّفَ الْحُكْمِ فِيهَا)، وَعِبَارَةُ رَوْضَةِ النَّاظِرِ قَرِيبًا مِنْهَا: (الْحُكْمُ فِي صُورَةِ النِّقْضِ).

وَسَتَأْتِي هَذِهِ الصُّورَةُ قَرِيبًا مِنْ كَلَامِ الْمَاتِنِ، وَهِيَ الْمُرَادَةُ هُنَا.

(٢) (وَلَيْسَ): هَكَذَا فِي (أ)، وَفِي (ش): (فَلَيْسَ).

وَيَكْفِي الْمُسْتَدِلَّ: «لَا أَعْرِفُ الرَّوَايَةَ فِيهَا».

وَأِنْ قَالَ: «أَنَا أَحْمِلُهَا عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ، وَأَقُولُ فِيهَا كَمَسْأَلَةِ الْخِلَافِ». مُنْعَ، إِلَّا إِنْ نُقِلَ عَنْ إِمَامِهِ أَنَّهُ عَلَّلَ بِهَا، فَيُجَرِّبُهَا.

وَأِنْ فَسَّرَ الْمُسْتَدِلُّ لَفْظَهُ بِدَافِعٍ لِلنَّقْضِ غَيْرِ ظَاهِرِهِ، كَعَامٍّ بِخَاصٍّ. لَمْ يُقْبَلْ.

وَلَوْ أَجَابَ بِتَسْوِيَةٍ بَيْنَ أَصْلٍ وَفَرْعٍ؛ لِدَفْعِهِ. قُبِلَ.

وَلَا يُلْزَمُ بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ الْمُعْتَرِضُ، كَمَفْهُومٍ، وَقِيَاسٍ، وَقَوْلِ صَحَابِيٍّ، إِلَّا «النَّقْضُ» وَ«الْكَسْرُ» عَلَى قَوْلٍ مَنِ التَّرَمُّهُمَا.

وَأِنْ نَقَضَ أَحَدُهُمَا عِلَّةَ الْآخَرِ بِأَصْلٍ نَفْسِهِ =

أَوْ زَادَ الْمُسْتَدِلُّ وَصْفًا مَعْهُودًا مَعْرُوفًا فِي الْعِلَّةِ =

= لَمْ يَجْزُ.

وَأِنْ نَقَضَ: بِمَنْسُوخٍ، أَوْ بِخَاصٍّ بِهِ ﷺ، أَوْ بِرُخْصَةٍ ثَابِتَةٍ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ، أَوْ بِمَوْضِعٍ اسْتِحْسَانٍ: رُدَّ.

وَيَجِبُ أَنْ يَحْتَرِزَ الْمُسْتَدِلُّ فِي دَلِيلِهِ عَنِ النَّقْضِ.

وَأِنْ احْتَرَزَ عَنْهُ: بِشَرْطِ ذِكْرِهِ فِي الْحُكْمِ: صَحَّ.

وَأِنْ احْتَرَزَ: بِحَذْفِ ^(١) الْحُكْمِ: لَمْ يَصَحَّ.

(١) (بِحَذْفِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش): (بِخِلَافِ).

(١٤) «الكسر».

القادح الرابع عشر:
«الكسر»

كَالْتَقْضِ.

(١٥) «المُعَارَضَةُ»^(١) فِي الْأَصْلِ:القادح الخامس
عشر: «المعارضة في
الأصل»

بِمَعْنَى آخَرَ:

المعارضة في الأصل
من حيث استقلال
العلة وعدمها نوعان

(١) مُسْتَقِلٌّ.

(٢) أَوْ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ.

وَالثَّانِي: مَقْبُولٌ.

وَلَا يَلْزَمُ الْمُعْتَرِضُ بَيَانُ نَفْيِ^(٢) وَصْفِ الْمُعَارَضَةِ عَنِ الْفَرْعِ.

وَلَا يَحْتَاجُ وَصْفَهَا إِلَى أَصْلٍ.

وَجَوَابُهَا^(٣):

(١) بِمَنْعِ وُجُودِ الْوَصْفِ.

(٢) أَوْ: الْمُطَالَبَةُ بِتَأْثِيرِهِ: إِنْ أَثْبَتَ بِمُنَاسَبَةٍ أَوْ بِشَبْهِهِ^(٤)، لَا بِسَبْرِ.

(٣) أَوْ: بِخَفَائِهِ.

(١) الْمُعَارَضَةُ: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (المعترضة).

(٢) (نَفْي): زِيَادَةٌ مِنْ (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ش ط).

(٣) (وَجَوَابُهَا): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (أ): (جوابه).

(٤) (بِتَأْثِيرِهِ: إِنْ أَثْبَتَ بِمُنَاسَبَةٍ أَوْ بِشَبْهِهِ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٤) أَوْ: لَيْسَ مُنْضَبِطًا.

(٥) أَوْ: مَنَعَ ظُهُورِهِ،

(٦) أَوْ: انْضَبَاطِهِ.

(٧) أَوْ: بَيَانٍ أَنَّهُ عَدَمٌ مُعَارِضٍ فِي الْفَرْعِ^(١).

(٨) أَوْ: مُلغًى، أَوْ أَنَّ مَا عَدَاهُ مُسْتَقِلٌّ فِي صُورَةٍ^(٢) بِظَاهِرِ نَصٍّ،
أَوْ إِجْمَاعٍ.

وَيَكْفِي فِي اسْتِقْلَالِهِ: إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي صُورَةٍ دُونَهُ.

معنى «تعدد الوضع
لتعدد أصليهما»

وَلَوْ أَبْدَى الْمُعْتَرِضُ آخَرَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُلْغَى بِثُبُوتِ الْحُكْمِ دُونَهُ: فَسَدَ
الْإِلْغَاءُ، وَيُسَمَّى: «تَعَدُّدُ الْوَضْعِ لَتَعَدُّدِ أَصْلِيهِمَا».

وَجَوَابُ «فَسَادِ الْإِلْغَاءِ»: الْإِلْغَاءُ، إِلَى أَنْ يَقِفَ أَحَدُهُمَا.

وَلَا يُفِيدُ الْإِلْغَاءُ لِضَعْفِ^(٣) الْمَظْنَةِ بَعْدَ تَسْلِيمِهَا.

عدم الإفادة بضعف
الحكمة

وَلَا يَكْفِي الْمُسْتَدَلُّ:

ما لا يكفي جواباً
للمعارضة

(١) رُجِحَانُ وَصَفِهِ.

(١) (عدم مُعَارِضٍ فِي الْفَرْعِ : هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله، وفي (ش ط): (أنه غير مانع).

(٢) هنا زيادة في (ز) و (ش ط): (ما)، وليست في (أ) و (ب) و (ش) وأصله وأصل أصله.

(٣) تنبيه: هكذا في (أ) و (ب) و (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله: (لضعف).

ولو عبر: (بضعف) كما عند ابن الحاجب لكان أولى؛ لأن المراد: بسبب ضعف المظنة، والله أعلم.

أَمَّا إِنْ اتَّفَقَا عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ مُعَلَّلًا بِأَحَدِهِمَا: قُدِّمَ الرَّاجِحُ.

(٢) وَلَا يَكْفِي كَوْنُهُ مُتَعَدِّيًا.

وَيَجُوزُ:

تعدد الأصول وعدمه

(١) تَعَدُّدُ أَصُولِ الْمُسْتَدِلِّ.

(٢) وَاقْتِصَارٌ عَلَى وَاحِدٍ فِي:

١ - مُعَارَضَةٍ.

٢ - وَجَوَابٍ.

فَوَائِدُ

فوائد في معاني
الفاظ متداولة بين
الجدليين

(١) «الْفَرَضُ»: أَنْ يُسْأَلَ عَامًّا فَيُجِيبَ خَاصًّا، أَوْ يُفْتِيَ عَامًّا وَيَدُلَّ خَاصًّا.

معنى لفظ «الفرض»

(٢) وَ«التَّقْدِيرُ»: إِعْطَاءُ الْمَوْجُودِ حُكْمَ الْمَعْدُومِ، وَعَكْسُهُ.

معنى لفظ «التقدير»

(٣) وَ«مَحَلُّ النِّزَاعِ»: الْحُكْمُ^(١) الْمُفْتَى بِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا.

معنى لفظ «محل
النزاع»

(٤) وَ«الْإِلْغَاءُ»: إِثْبَاتُ الْحُكْمِ بِدُونِ الْوَصْفِ الْمُعَارَضِ بِهِ.

معنى لفظ «الإلغاء»

(١) (الْحُكْمُ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش).

(١٦) «التَّرْكِيبُ»: ك: «البَالِغَةُ أَثْنَى، فَلَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا كَبِنْتَ خَمْسَ عَشْرَةَ».

القادح السادس عشر:
«التركيب»

فَاخْضُمُ يَعْتَقِدُ لِصِغَرِهَا.

صَحِيحٌ.

(١٧) «التَّعْدِيَّةُ»: مُعَارَضَةٌ وَصَفِ الْمُسْتَدِلِّ بِوَصْفِ آخَرٍ مُتَعَدٍّ.

القادح السابع عشر:
«التعدية»

ك: فِي بَكْرٍ بَالِغٍ: «بِكْرٌ فَأُجْبِرَتْ كَبِكرٍ صَغِيرَةٍ».

فَيُعْتَرِضُ: يَتَعَدَّى الصَّغَرِ إِلَى ثِيْبٍ صَغِيرَةٍ.

وَيَرْجِعُ إِلَى الْمُعَارَضَةِ فِي الْأَصْلِ.

وَلَا أَثَرُ لِرِزَادَةِ التَّسْوِيَةِ فِي التَّعْدِيَةِ.

(١٨) «مَنْعٌ وَجُودٌ وَصَفِ الْمُسْتَدِلِّ فِي الْفَرْعِ»:

القادح الثامن عشر:
«منع وجود الوصف
في الفرع»

ك: فِي أَمَانٍ عَبْدٍ: «أَمَانٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ كَالْمَأْذُونِ».

فَيَمْنَعُ: الْأَهْلِيَّةُ فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ^(١).

فَيَجِيبُهُ: بِوُجُودِ مَا عَنَاهُ بِالْأَهْلِيَّةِ فِي الْفَرْعِ، كَجَوَابِ مَنْعِهِ فِي الْأَصْلِ.

وَيُمنَعُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ تَقْرِيرِ نَفْيِ الْوَصْفِ عَنِ الْفَرْعِ.

(١) (فِي غَيْرِ الْمَأْذُونِ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب)، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ.

(١٩) «المُعَارَضَةُ فِي الْفَرْعِ بِمَا يَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِ الْمُسْتَدِلِّ بِأَحَدِ طُرُقِ الْعِلَّةِ»:
يُقْبَلُ.

القادح التاسع عشر:
«المعارضة في الفرع»

وَجَوَابُهُ: بِمَا يَعْتَرِضُ بِهِ الْمُعْتَرِضُ ابْتِدَاءً.
وَيُقْبَلُ تَرْجِيحُ بَوَاحٍ مَا فَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِهِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ^(١).
وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَدِلُّ الْإِيْمَاءُ إِلَيْهِ فِي دَلِيلِهِ.
(٢٠) «الْفَرْقُ»:

القادح العشرون:
«الفرق»

رَاجِعٌ إِلَى الْمُعَارَضَةِ فِي أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ.
وَيَحْتَاجُ الْقَادِحُ فِي الْجَمْعِ إِلَى: دَلَالَةٍ وَأَصْلٍ، كَالْجَمْعِ.
وَإِنْ أَحَبَّ إِسْقَاطُهُ عَنْهُ: طَالَبَ^(٢) بِصِحَّةِ الْجَمْعِ.

القادح الحادي
والعشرون: «اختلاف
الضابطة»

(٢١) «اِخْتِلَافُ الضَّابِطِ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ»:

كَ: «تَسْبَبُوا بِالشَّهَادَةِ فَقِيدُوا؛ كَمُكْرِهِ».

فَيَقَالُ: «ضَابِطُ الْفَرْعِ: الشَّهَادَةُ، وَالْأَصْلُ: الْإِكْرَاهُ. فَلَمْ
يَتَحَقَّقْ تَسَاوٍ».

(١) (فَيَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِهِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وفي أصله، وشرحاً في (ش)، وليست في (ش).

(٢) هنا زيادة في (ش) و (ز) وأصله: (المُسْتَدِلُّ)، وليست في (أ) و (ب)، والأصوب حذفها كعادة المتون.

وَجَوَابُهُ:

(١) بَيَانُ أَنَّ الْجَامِعَ: التَّسَبُّبُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مَضْبُوطٌ عُرْفًا.

(٢) أَوْ: بِأَنَّ إِفْضَاءَهُ فِي الْفَرْعِ مِثْلُهُ أَوْ أَرْجَحُ.

وَمِنْهُ: «أُولَجَ فِي فَرْجٍ مُشْتَهَى طَبْعًا مُحَرَّمٍ شَرْعًا فَحُدَّ كَزَانٍ».

فَيَقَالُ: «حِكْمَةُ الْفَرْعِ: الصِّيَانَةُ»^(١) عَنْ رَذِيلَةَ اللَّوَاطِ، وَالْأَصْلُ: دَفْعُ مَحْذُورِ اشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ، وَقَدْ يَتَفَاوَتَانِ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ».

وَحَاصِلُهُ: مُعَارَضَةٌ فِي الْأَصْلِ.

وَجَوَابُهُ: بِحَذْفِهِ عَنِ الْإِعْتِبَارِ.

(٢٢) «مُخَالَفَةُ حُكْمِ الْفَرْعِ لِحُكْمِ الْأَصْلِ»^(٢):

وَجَوَابُهُ: بَيَانُ اتِّحَادِ الْحُكْمِ:

(١) عَيْنًا، كَصِحَّةِ الْبَيْعِ عَلَى النَّكَاحِ، وَالْإِخْتِلَافُ عَائِدٌ إِلَى الْمَحَلِّ.

وَإِخْتِلَافُهُ: شَرْطٌ فِيهِ.

من صور القدح
اختلاف جنس
المصلحة

الضاح الثاني
والعشرون: «اختلاف
حكمي الأصل
والفرع»

(١) (الصِّيَانَةُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش): (الزِيَادَةُ).

(٢) «مُخَالَفَةُ حُكْمِ الْفَرْعِ لِحُكْمِ الْأَصْلِ»: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش): «مُخَالَفَةُ حُكْمِ الْأَصْلِ لِحُكْمِ الْفَرْعِ» تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

(٢) أَوْ: جِنْسًا، كَقَطْعِ الْأَيْدِي بِالْيَدِ، كَالْأَنْفُسِ بِالنَّفْسِ.

وَتُعْتَبَرُ^(١) مُمَاثِلَةُ التَّعْدِيَةِ.

وَأِنْ اِخْتَلَفَ جِنْسًا وَنَوْعًا، كَوُجُوبٍ عَلَى تَحْرِيمٍ، وَنَفْيٍ عَلَى إِثْبَاتٍ، فَبَاطِلٌ.

(٢٣) «الْقَلْبُ»:

القادح الثالث
والعشرون: «القلب»
وهو ضربان

(١) تَعْلِيْقُ نَقِيضِ الْحُكْمِ أَوْ لَازِمِهِ عَلَى الْعِلَّةِ؛ إِلْحَاقًا بِالْأَصْلِ.

الضرب الأول: قلب
العلة وأنواعه خمسة

فَهُوَ نَوْعٌ مُعَارَضَةٌ.

ثُمَّ: مِنْهُ:

(١) قَلْبٌ لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِهِ، مَعَ إِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ صَرِيحًا.

كَ: بَيْعُ فُضُولِيٍّ: «عَقْدٌ فِي حَقِّ الْغَيْرِ بِلَا وَلايَةٍ، فَلَا يَصِحُّ؛ كَالشَّرَاءِ».

فَيَقَالُ: «عَقْدٌ فَيَصِحُّ؛ كَالشَّرَاءِ»^(٢).

(٢) أَوْ: غَيْرِهِ، كَ: «إِلَا عِتْكَافُ بُبْتُ مُحَضٍّ، فَلَا يَكُونُ قُرْبَةً

بِنَفْسِهِ؛ كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةٍ».

فَيَقَالُ: «فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الصَّوْمُ؛ كَالْوُقُوفِ».

(١) (وَتُعْتَبَرُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله وأصل أصله، وفي (ش): (يعتبر).

(٢) (فَيَقَالُ: «عَقْدٌ فَيَصِحُّ؛ كَالشَّرَاءِ»): زيادة من (ب) وأصله، وليست في (أ) و (ش) و (ز)، وهي زيادة مقصودة لأجلها ذكر المثال.

(٣) وَقَلْبٌ لِإِبْطَالِ مَذْهَبِ الْمُسْتَدِلِّ فَقَطْ:

١- صَرِيحًا، كَ: «الرَّأْسُ مَمْسُوحٌ، فَلَا يَحِبُّ اسْتِيعَابُهُ كَالْخُفِّ».

فَيُقَالُ: «فَلَا يَتَقَدَّرُ بِالرُّبْعِ كَالْخُفِّ».

٢- أَوْ: لُزُومًا، كَ: بَيْعٌ غَائِبٍ: «عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَيَصِحُّ مَعَ جَهْلِ الْمُعَوَّضِ كَالنِّكَاحِ».

فَيُقَالُ: «فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ خِيَارُ رُؤْيَةٍ^(١) كَالنِّكَاحِ».

فَإِذَا انْتَفَى اللَّازِمُ انْتَفَى الْمَلْزُومُ.

٤) وَقَلْبُ الْمُسَاوَاةِ: كَ: «الْخُلُّ مَائِعٌ طَاهِرٌ مُزِيلٌ كَالْمَاءِ».

فَيُقَالُ: «يَسْتَوِي فِيهِ الْحَدَثُ وَالْحَبَثُ؛ كَالْمَاءِ».

٥) وَمِنْهُ: «جَعْلُ مَعْلُولٍ عِلَّةً، وَعَكْسُهُ:

وَلَا يُفْسِدُهَا.

كَ: «مَنْ صَحَّ طَلَاقُهُ صَحَّ ظَهَارُهُ، وَعَكْسُهُ». فَالسَّابِقُ عِلَّةُ التَّالِيِ^(٢).

(١) (رُؤْيَةٍ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله، وفي (ش) و (ز): (الرُّؤْيَةُ).

(٢) (التَّالِيِ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (للتَّالِيِ)، وفي أصله: (الآخر)، وفي أصل أصله: (للاخر)، ولا تعارض؛ لأن الإضافة بمعنى اللام.

(٦) وَزَيْدٌ:

١- قَلْبُ الدَّعْوَى:

قلب الدعوى قسمان:

١. مَعَ إِضْمَارِ الدَّلِيلِ فِيهَا:

أ. الدعوى مع إضمار الدليل

ك: «كُلُّ مَوْجُودٍ مَرْتَبٌ».

فَيَقَالُ: «كُلُّ مَا ^(١) لَيْسَ فِي جِهَةِ لَيْسَ مَرْتَبًا ^(٢)».فَدَلِيلُ الرُّؤْيَةِ الْوُجُودِ ^(٣)، وَكَوْنُهُ لَا فِي جِهَةِ دَلِيلٍ مَنَعَهَا.

٢. أَوْ مَعَ عَدَمِهِ:

ب. الدعوى مع عدم إضمار الدليل

ك: «شُكْرُ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ لِدَاتِهِ».

فَيَقْلِبُهُ.

٢- وَقَلْبُ الْإِسْتِبْعَادِ:

كَالِإِلْحَاقِ: «تَحْكِيمُ الْوَلَدِ فِيهِ تَحْكُمُ بِلَا دَلِيلٍ».

فَيَقَالُ: «تَحْكِيمُ الْقَائِفِ تَحْكُمُ بِلَا دَلِيلٍ».

(٢) وَقَلْبُ ^(٤) الدَّلِيلِ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ الْمُسْتَدِلُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ لَا لَهُ:

الضرب الثاني: قلب الدليل

(١) (كُلُّ مَا): في النسخ الخطية كلها كتبت هكذا: (كلما).

(٢) (مَرْتَبًا): هكذا في (ب) و (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله، وفي (أ): (بِمَرْتَبٍ).

(٣) (دَلِيلُ الرُّؤْيَةِ الْوُجُودِ): زيادة في (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٤) (وَقَلْبُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي ش: (قلب).

كَ: «الْحَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».

فَيَقَالُ: «يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ بِطَرِيقِ أَبْلَغَ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ عَامٌّ، كَ: الْجُوعُ زَادُ مَنْ لَا زَادَ لَهُ».

(٢٤) «الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ»: تَسْلِيمُ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ مَعَ بَقَاءِ النَّزَاعِ. وَأَنْوَاعُهُ:

القادح الرابع
والعشرون: «القول
بالموجب»
أنواع القول الموجب
ثلاثة

(١) أَنْ يَسْتَتِجَ مُسْتَدِلُّ:

١ - مَا يَتَوَهَّمُهُ مَحَلُّ النَّزَاعِ، أَوْ لَا زِمَهُ.

كَ: «الْقَتْلُ بِمُثَقِّلٍ قَتْلٌ بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًّا، فَلَا يُنَافِي الْقَوْدَ كَمُحَدِّدٍ».

فَيَقَالُ: «عَدَمُ الْمُنَافَاةِ لَيْسَ مَحَلُّ النَّزَاعِ، وَلَا لَا زِمَهُ».

٢ - أَوْ: إِبْطَالُ مَا ^(١) يَتَوَهَّمُهُ مَا خَذَ الْخَصْمَ.

كَ: «التَّفَاوُتُ فِي الْوَسِيلَةِ لَا يَمْنَعُ الْقَوْدَ، كَمُتَوَسِّلٍ إِلَيْهِ».

فَيَقَالُ: «لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبْطَالِ مَانِعٍ: عَدَمُ كُلِّ مَانِعٍ، ^(٢) وَوُجُودُ الشُّرُوطِ ^(٣) وَالْمُقْتَضَى».

(١) (مَا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز) (مَأْخُذٌ).

(٢) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ز): (وَلَا)، وَهِيَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٣) (الشُّرُوطُ): هَكَذَا فِي (ب) وَأَصْلُهُ، وَفِي (أ) وَ (ز): (الشَّرْطُ) وَفِي أَصْلِ أَصْلِهِ: (الشَّرَاطُ). قُلْتُ: الْمَثْبُوتُ وَمَا فِي أَصْلِ أَصْلِهِ هُوَ الْأَصُوبُ: أَيُّ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ حَصْرِ وَوُجُودِ كُلِّ الشُّرُوطِ.

وَيُصَدِّقُ^(١) مُعْتَرِضٌ إِنْ قَالَ: «لَيْسَ ذَا مَا خَدِي».

(٢) أَوْ: أَنْ يَسْكُتَ فِي دَلِيلِهِ عَنْ صُغْرَى قِيَاسِهِ، وَلَيْسَتْ مَشْهُورَةً:

كَ: «كُلُّ قُرْبَى شَرْطُهَا النِّيَّةُ». وَيَسْكُتُ عَنْ: «وَالْوُضُوءُ قُرْبَى».

فَيَقَالُ: «أَقُولُ بِمُوجِبِهِ». وَلَا يُتَّبَعُ.

وَلَوْ ذَكَرَهَا لَمْ يُرَدَّ إِلَّا مَنْعُهَا.

وَجَوَابُ:

(١) الْأَوَّلُ: بِأَنَّهُ مَحَلُّ النَّزَاعِ أَوْ لَا زِمُهُ.

(٢) وَالثَّانِي^(٢): أَنَّهُ الْمَأْخُذُ لِشُهْرَتِهِ.

(٣) وَالثَّالِثُ^(٣): بِجَوَازِ الْحَذْفِ.

وَيُجَابُ فِي الْكُلِّ: بِقَرِينَةٍ، أَوْ عَهْدٍ، وَنَحْوِهِ.

وَفِي الْإِثْبَاتِ: كَ: «الْحَيْلُ حَيَوَانٌ يُسَابِقُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ كَأَيْل».

(١) (وَوُجُودُ الشَّرْطِ وَالْمَقْتَضَى). وَيُصَدِّقُ

زِيَادَةً سَنَ (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(٢) (وَالثَّانِي: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (وَجَوَابُ).

(٣) (وَالثَّالِثُ: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش): (وَجَوَابُ النُّوعِ الثَّلَاثِ)، وَفِي (ز): (وَجَوَابُ الثَّلَاثِ).

فَيُقَالُ بِمُوجِبِهِ فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ.

فَيَجَابُ: بِلَا مِ الْعَهْدِ وَالسُّؤَالِ عَنْ زَكَاةِ السَّوْمِ.

وَيَصِحُّ فِي قَوْلٍ (١).

خَاتَمَةٌ (٢)

* تَرْدُ الْأَسْئَلَةِ عَلَى:

ما ترد عليه الأسئلة
الواردة على قياس
العلة

(١) قِيَاسِ الدَّلَالَةِ إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِمُنَاسَبَةِ الْجَامِعِ.

(٢) وَكَذَا قِيَاسٍ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ.

وَلَا يَرْدُ عَلَيْهِ مَا تَعَلَّقَ (٣) بِنَفْسِ الْجَامِعِ.

* وَمُنْعَ: تَعَدُّ اعْتِرَاضَاتٍ مُرْتَبَةِ مِنْ أَجْنَاسٍ.

تعدد الاعتراضات

وَيَكْفِي جَوَابُ آخِرِهَا.

لَا: غَيْرُ مُرْتَبَةٍ.

وَلَا: مِنْ جِنْسٍ (٤).

(١) هنا زيادة في (ز): (وَلَا يَصِحُّ فِي آخَرِ)، وليست في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (وَلَا يَصِحُّ فِي آخَرِ)، والصواب حذفها كعادة المصنف في مثله.

(٢) تنبيه: قوله: «خاتمة». هنا موضعها في (أ) و (ش)، والأولى: أن توضع عند قوله الآتي: «ومنع تعدد اعتراضات...» لأنها خاتمة في تعدد الاعتراضات وترتيبها وما في معنى ذلك كما قاله المصنف، كما في أصله التحرير والإحكام للآمدي وغيرهما.

(٣) (بِمُنَاسَبَةِ الْجَامِعِ. وَكَذَا قِيَاسٍ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ. وَلَا يَرْدُ عَلَيْهِ مَا تَعَلَّقَ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش).

(٤) (مِنْ أَجْنَاسٍ. وَيَكْفِي جَوَابُ آخِرِهَا. لَا: غَيْرُ مُرْتَبَةٍ. وَلَا: مِنْ جِنْسٍ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله وعليه كلام الأصوليين، وفي (ش) و (ز): (لَا غَيْرُ مُرْتَبَةٍ، وَلَوْ مِنْ أَجْنَاسٍ، وَيَكْفِي جَوَابُ آخِرِهَا).

فَصْلٌ

فصل في الجدل

* الجَدَلُ:

* وَهُوَ: قَتْلُ الْحُصْمِ عَنْ قَصْدِهِ لِطَلَبِ صِحَّةِ قَوْلِهِ وَإِبْطَالِ غَيْرِهِ.

الجدل اصطلاحاً

* دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى الْأَمْرِ بِهِ ^(١) عَلَى وَجْهِ الْإِنْصَافِ وَإِظْهَارِ الْحَقِّ، وَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ وَالسَّلَفُ.

الجدل المأمور به

* فَأَمَّا عَلَى وَجْهِ الْغَلْبَةِ وَالْخُصُومَةِ وَالْغَضَبِ وَالْمِرَاءِ - وَهُوَ: اسْتِخْرَاجُ غَضَبِ الْمُجَادِلِ - فَمُزِيلٌ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ، وَإِلَيْهِ انْصَرَفَ النَّهْيُ عَنْ: «قِيلَ وَقَالَ»، وَفِيهِ: غَلَقُ بَابِ الْفَائِدَةِ.

الجدل المنهي عنه

* وَفِي الْمُجَالَسَةِ لِلْمُنَاصَحَةِ: فَتَحُهُ.

المجالسة للمناصحة

* وَمَا يَقَعُ بَيْنَ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ أَوْفَقُ مَا يُحْمَلُ الْأَمْرُ فِيهِ: بِأَنْ يُخْرَجَ نَخْرَجَ الْإِعَادَةَ وَالدَّرْسَ.

ما يقع بين أرباب المذاهب

* فَأَمَّا اجْتِمَاعُ مُتَجَادِلَيْنِ، كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَطْمَعُ أَنْ يَرْجِعَ إِنْ ظَهَرَتْ حُجَّةٌ، وَلَا فِيهِ مُؤَانَسَةٌ وَمَوَدَّةٌ وَتَوَاطُؤُةُ الْقُلُوبِ لَوْعِي حَقٌّ: فَمُحَدَّثٌ مَذْمُومٌ.

الجدل المحدث المذموم

* وَلَوْ لَا مَا يَلْزَمُ مِنْ إِنْكَارِ الْبَاطِلِ، وَاسْتِنْقَازِ الْهَالِكِ بِالِاجْتِهَادِ فِي رَدِّهِ عَنْ ضَلَالَتِهِ: لَمَا حَسُنَ؛ لِلِإِيحَاشِ غَالِبًا، لَكِنْ فِيهِ أَعْظَمُ الْمَنْفَعَةِ مَعَ قَصْدِ نُصْرَةِ الْحَقِّ، أَوِ التَّقْوِيِّ عَلَى الْإِجْتِهَادِ، لَا الْمُغَالَبَةِ وَبَيَانِ الْفَرَاهَةِ

فائدة الجدل

(١) (دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى الْأَمْرِ بِهِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (مَأْمُورٌ بِهِ)، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ حَتَّى يَدُلَّ عَلَى دَلِيلِ الْقُرْآنِ.

- نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُمَا - فَإِنَّ طَلَبَ الرِّيَاسَةِ وَالتَّقَدُّمِ بِالْعِلْمِ يُهْلِكُ.

* وَالْمَعُولُ فِيهِ: عَلَى إِظْهَارِ الْحُجَّةِ، وَإِبْطَالِ الشُّبْهَةِ، فَيُرْشِدُ الْمُسْتَرْشِدَ، وَيَحْذَرُ الْمَنَاطِرَ.

الغاية من الجدل

* فَلَوْ بَانَ لَهُ سُوءُ قَصْدِ خَصْمِهِ: تَوَجَّهَ تَحْرِيمُ مُجَادَلَتِهِ.

القصود المحرمة أو المكروهة

* وَيَبْدَأُ كُلُّ مِنْهُمَا: بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

مبدأ كلام السائل والمستنول

* وَلِلسَّائِلِ: إِجَاءُ مَسْئُولٍ إِلَى الْجَوَابِ، فَيَجِيبُ، أَوْ يُبَيِّنُ عَجْزَهُ، وَلَا يُجِيبُ مُفْصِحًا^(١) تَعْرِيفًا.

ما للسائل وما على المسئول

وَعَلَيْهِ: أَنْ يُجِيبَهُ فِيمَا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمَا؛ لِتَظْهَرِ حُجَّتُهُ.

وَلِلسَّائِلِ أَنْ يَقُولَ: «لَمْ ذَاكَ»؟

فَإِنْ قَالَ: «لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ».

قَالَ: «دَعَوَاكَ لِعَدَمِ الْفَرْقِ كَدَعَوَاكَ لِلْجَمْعِ، وَنُخَالِفُكَ فِيهِمَا».

فَإِنْ قَالَ: «لَا أَحَدُ فَرْقًا».

قَالَ: «لَيْسَ كُلُّ مَا لَمْ تَحْجِدهُ يَكُونُ بَاطِلًا».

* وَيُشْتَرَطُ:

(١) انْتِمَاءُ سَائِلٍ إِلَى مَذْهَبٍ ذِي مَذْهَبٍ لِلضَّبْطِ.

(١) (يُجِيبُ مُفْصِحًا): هَكَذَا فِي (أ) و (ش) و (ز)، وَفِي (ب): (يُجَابُ مِنْ أَفْصَحَ)، وَفِي أَصْلِهِ وَأَصْلُ أَصْلِهِ: (وَلَيْسَ لَهُ الْجَوَابُ تَعْرِيفًا لِمَنْ أَفْصَحَ بِهِ).

(٢) وَأَنْ لَا يَسْأَلَ عَنْ أَمْرٍ جَلِيٍّ، فَيَكُونَ مُعَانِدًا.

* وَيَجُوزُ طَلَبُ الْمَذْهَبِ، لَا وَضْعُهُ وَطَلَبُ دَلِيلٍ لَهُ^(١).

طلب المذهب لا
وضعه

* وَيُكْرَهُ اضْطِلَاحًا تَأْخِيرُ الْجَوَابِ كَثِيرًا.

تأخير الحكم المفتى
به

* وَلَا يَكْفِي عَزُّ حَدِيثٍ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ.

عزو الحديث

* وَيَنْقَطِعُ:

انقطاع السائل
بسبعة أشياء

(١) السَّائِلُ:

(١) بِعَجْزِهِ عَنْ بَيَانِ السُّؤَالِ،

(٢) وَطَلَبِ الدَّلِيلِ،

(٣) وَوَجْهِهِ.

(٤) وَطَعْنِهِ فِي دَلِيلِ الْمُسْتَدِلِّ.

(٥) وَمُعَارَضَتِهِ.

(٦) وَانْتِقَالٍ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ،

(٧) أَوْ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى قَبْلَ تَمَامِ الْأُولَى.

وَمِنَ الْإِنْتِقَالِ مَا لَيْسَ انْقِطَاعًا، كَمَنْ سُئِلَ عَنْ:

(١) وَيَجُوزُ طَلَبُ الْمَذْهَبِ، لَا وَضْعُهُ وَطَلَبُ دَلِيلٍ لَهُ: زيادة في (أ) و (ب) وأصله، وكذا في (ز) إلا في (ودليله)،
وليست في (ش).

١- رَدُّ الِیْمِینِ؟ فَبَنَاهُ عَلَى الْحُكْمِ بِالنُّكُولِ.

٢- أَوْ: قَضَاءِ صَوْمِ نَفْلِ؟ فَبَنَاهُ عَلَى لُزُومِ إِمْتَامِهِ.

وَإِنْ طَالَبَهُ السَّائِلُ بِدَلِيلٍ عَلَى مَا سَأَلَهُ: فَانْقِطَاعُ مِنْهُ؛
لِبِنَاءِ بَعْضِ الْأُصُولِ عَلَى بَعْضٍ.
وَلَيْسَ لِكُلِّهَا: دَلِيلٌ يَخُصُّهُ.

(٢) وَالْمَسْتُولُ: بِعَجْزِهِ عَنْ:

انقطاع المستول
بأربعة أشياء

(١) الْجَوَابِ.

(٢) وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ.

(٣) وَتَقْوِيَةِ وَجْهِهِ.

(٤) وَدَفْعِ الْإِعْتِرَاضِ.

(٣) وَكِلَاهُمَا:

ما ينقطع به السائل
والمستول كلاهما

(١) بِجَحْدِ مَا عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِهِ، أَوْ ثَبَتَ بِنَصٍّ وَلَيْسَ مَذْهَبُهُ
خِلَافَهُ، أَوْ إِجْمَاعٍ.

(٢) وَعَجْزِهِ^(١) عَنْ تَمَامِ^(٢) مَا شَرَعَ فِيهِ، وَخَلَطِ كَلَامِهِ عَلَى وَجْهِ
لَا يُفْهَمُ، وَسُكُوتِهِ حَيْرَةً بِلَا عُذْرٍ، وَتَشَاغُلِهِ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ

(١) (وَعَجْزُهُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش) وَ (ز): (وَيَعْجُزُهُ).
(٢) (تَمَامٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ز) وَ (ش ط): (إِتْمَامٌ).

بِالنَّظَرِ، وَغَضَبِهِ، أَوْ قِيَامِهِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، وَسَفْهِهِ عَلَى خَصْمِهِ.

(٣) وَالشَّغْبُ بِالْإِبْهَامِ^(١) بِلَا شُبْهَةٍ.

وَلَا يَنْقَطِعُ مَسْئُولٌ بِتَرْكِ الدَّلِيلِ:

١- لِعَجْزِ فَهْمِ السَّامِعِ.

٢- أَوْ انْتِقَالِهِ إِلَى أَوْضَحَ مِنْهُ؛ لِقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

* وَمِنْ أَدَبِهِ - وَتَرْكُهُ شَيْنٌ -:

من آداب الجدل

(١) إِجْمَالُ كُلِّ مِنْهُمَا خِطَابُهُ مَعَ الْآخَرِ.

(٢) وَإِقْبَالُهُ عَلَيْهِ.

(٣) وَتَأَمُّلُهُ لِمَا يَأْتِي بِهِ.

(٤) وَتَرْكُ قَطْعِ كَلَامِهِ،

(٥) وَالصِّيَاحُ فِي وَجْهِهِ،

(٦) وَالْحِدَّةُ،

(١) (بِالْإِبْهَامِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش) وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ز) وَأَصْلُ أَصْلِهِ: (بِالْإِبْهَامِ) - بِالْيَاءِ - وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ؛ إِذْ هِيَ كَذَلِكَ فِي الْوَاضِحِ لِابْنِ عَقِيلٍ وَهُوَ صَاحِبُ الْعِبَارَةِ.

(٧) وَالضَّجَرِ ^(١) عَلَيْهِ،

(٨) وَالْإِخْرَاجَ لَهُ عَمَّا عَلَيْهِ،

(٩) وَاسْتِصْغَارِهِ.

* وَمَقَامُ التَّعْلِيمِ: تَارَةً بِالْعُنْفِ وَتَارَةً بِاللُّطْفِ.

اختلاف مقام
التعليم عن مقام
الجدل

* وَيَنْبَغِي:

ما ينبغي الحذر منه

(١) أَنْ لَا يَغْتَرَّ بِخَطَا الْحُصْمِ.

(٢) وَأَنْ يَحْتَرِزَ مِنْ حِيلَتِهِ.

(٣) وَأَنْ لَا يَعْتَادَ الْحَوْضَ فِي الشَّغْبِ فَيُحْرِمَ الْإِصَابَةَ، وَيَسْتَرْوَحَ إِلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْإِنْقِطَاعِ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَيْسَ حَدُّ الْعَالِمِ: كَوْنُهُ حَادِقًا فِي الْجَدَلِ، فَإِنَّهُ صِنَاعَةٌ، وَالْعِلْمُ مَادَّتُهُ، فَالْمُجَادِلُ يَحْتَاجُ إِلَى الْعَالِمِ، وَلَا عَكْسَ.

(٤) وَأَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِي الْمَجَالِسِ الَّتِي لَا أَنْصَافَ فِيهَا.

(١) (وَالضَّجَرِ): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ش ط): (وَالْفَخْرِ).

بَابُ

الِاسْتِدْلَالُ

باب في أنواع الاستدلال

* لُغَةً: طَلَبُ الدَّلِيلِ.

الاستدلال لغة واصطلاحاً

* وَاصْطِلَاحًا هُنَا: إِقَامَةُ دَلِيلٍ لَيْسَ بِنَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قِيَاسٍ شَرْعِيٍّ. فَدَخَلَ:

(١) «الِاقْتِرَانِيُّ»، وَهُوَ: مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ، مَتَى سَلِمَتَا لَزِمَ عَنْهُمَا لِذَاتِهِمَا قَوْلٌ آخَرُ.

القياس الاقتراني اصطلاحاً

(٢) وَ«الِاسْتِثْنَائِيُّ»، وَهُوَ: مَا يُذَكَّرُ^(١) فِيهِ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِيضُهَا.

القياس الاستثنائي اصطلاحاً

(٣) وَ«قِيَاسُ الْعَكْسِ»، وَهُوَ: مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى نَقِيضِ الْمَطْلُوبِ، ثُمَّ يَبْطُلُ، فَيَصِحُّ الْمَطْلُوبُ.

قياس العكس اصطلاحاً

* وَنَحْوُ:

الاقتصار على إحدى المقدمتين دعوى دليل

(١) «وُجِدَ السَّبَبُ فَثَبَّتَ الْحُكْمُ».

(٢) وَ: «وُجِدَ الْمَانِعُ أَوْ فَاتَ الشَّرْطُ فَانْتَفَى».

= دَعْوَى دَلِيلٍ، لَا نَفْسُهُ.

(١) (يُذَكَّرُ): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ز) وَالتَّحْبِيرِ، وَفِي (ش): (تَذَكَّرَ)، وَفِي (أ) الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مَهْمَلٌ.

دليل الاستصحاب * وَالْإِسْتِصْحَابُ^(١) - وَهُوَ: التَّمَسُّكُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ لَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ نَاقِلٌ مُطْلَقًا - دَلِيلٌ.

وَلَيْسَ اسْتِصْحَابُ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ حُجَّةً.

دليل شرع من قبلنا * وَيَجُوزُ تَعَبُّدُ نَبِيِّ بَشَرِيَّةٍ نَبِيِّ قَبْلَهُ عَقْلًا.

وَلَمْ يَكُنْ نَبِينَا ﷺ قَبْلَ الْبَعْثَةِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَوْمُهُ، بَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا ﷺ بِشَرْعِ^(٢) مَنْ قَبْلَهُ مُطْلَقًا، وَتَعَبَّدَ أَيضًا بِهِ بَعْدَهَا.

فَهُوَ: شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يُنْسَخْ.

وَمَعْنَاهُ فِي قَوْلٍ: أَنَّهُ مُوَافِقٌ، لَا مُتَابِعٌ^(٣).

وَيُعْتَبَرُ فِي قَوْلٍ: ثُبُوتُهُ قَطْعًا.

دليل الاستقراء * وَالِاسْتِقْرَاءُ بِالْجُزْئِيِّ عَلَى الْكُلِّيِّ إِنْ كَانَ:

(١) تَامًّا - أَيِ: بِالْكُلِّ إِلَّا صُورَةَ النَّزَاعِ^(٤) - فَقَطْعِيٌّ.

(٢) أَوْ: نَاقِصًا - أَيِ: بِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ، وَيُسَمَّى إِحْقَاقَ الْفَرْدِ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ - : فَظَنِّيٌّ.

وَكُلُّ حُجَّةٍ.

(١) (وَالِاسْتِصْحَابُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ز) وَ (ش ط): (فَضْلُ الْاسْتِصْحَابِ).

(٢) (بِشَرْعِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (عَلَى شَرِيعَةٍ).

(٣) (مُتَابِعٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (مَانِعٌ).

(٤) (النَّزَاعِ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

دليل قول الصحابي

* وَقَوْلُ صَحَابِيٍّ:

(١) عَلَى مِثْلِهِ: لَيْسَ حُجَّةً^(١).

(٢) وَعَلَى غَيْرِهِ:

(١) فَإِنْ ائْتَشَرَ وَلَمْ يُنْكَرْ: فَسَبَقَ^(٢).

(٢) وَإِلَّا: فَحُجَّةٌ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

* فَإِنْ اختلفَ صحابيَّانِ:

(١) فَكَدَلِيلَيْنِ، هَذَا إِنْ وَافَقَ الْقِيَاسَ.

(٢) وَإِلَّا: حُمِلَ عَلَى التَّوْقِيفِ، فَيَكُونُ:

(١) حُجَّةٌ حَتَّى عَلَى صَحَابِيٍّ.

(٢) وَيُعْمَلُ بِهِ وَإِنْ عَارَضَ خَبَرًا مُتَّصِلًا.

* وَمَذْهَبُ التَّابِعِيِّ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ مُطْلَقًا.

حجية قول التابعي

(١) (حُجَّةٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ش)، وَفِي (ش ط): (بِحُجَّةٍ).

(٢) (وَلَمْ يُنْكَرْ: فَسَبَقَ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (فَسَبَقَ وَلَمْ يَنْكَرْ) تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

فَصْلٌ

دليل الاستحسان * «الاستِحْسَانُ»:

قِيلَ بِهِ: فِي مَوَاضِعَ.

وَهُوَ:

لُغَةً: اعْتِقَادُ الشَّيْءِ حَسَنًا.

وَعُرْفًا: الْعُدُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا لِذَلِيلِ شَرْعِيٍّ.

دليل المصالح المرسلة * «المَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ»: إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ بِالْمُنَاسَبَةِ، وَسَبْقُ.

دليل سد الذرائع * وَتُسَدُّ الذَّرَائِعُ:

جَمْعُ: ذَرِيعَةٍ.

وَهِيَ: مَا ظَاهِرُهُ مُبَاحٌ، وَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مُحَرَّمٍ.

فوائد^(١)

فوائد في جملة من
قواعد الفقه

* مِنْ أَدَلَّةِ الْفِقْهِ:

- (١) أَنْ لَا يُرْفَعَ يَقِينٌ بِشَكٍّ.
- (٢) وَزَوَالُ الضَّرَرِ بِلَا ضَرَرٍ.
- (٣) وَإِبَاحَتُهُ^(٢) لِلْمَحْظُورِ.
- (٤) وَالْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيسِيرَ.
- (٥) وَدَرُءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ، وَدَفْعُ أَعْلَاهَا بِأَدْنَاهَا.
- (٦) وَتَحْكِيمُ الْعَادَةِ.
- (٧) وَجَعْلُ الْمَعْدُومِ كَالْمَوْجُودِ احْتِيَاظًا.

(١) من قوله: (الفوائد) إلى باب الاجتهاد ساقط من (ب).

(٢) (وَإِبَاحَتُهُ): هكذا في (أ) و (ز)، وفي (ش): (وَإِبَاحَةُ).

بَابُ

باب في أحكام
الاجتهاد

* الاجْتِهَادُ:

لُغَةً: اسْتِفْرَاغُ الْوُسْعِ لِتَحْصِيلِ^(١) أَمْرِ شَاقٍّ.الاجتهاد لغة
واصطلاحاً

وَاصْطِلَاحًا: اسْتِفْرَاغُ الْفَقِيهِ وَسْعِهِ لِذَرْكِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ.

* وَشَرَطُ مُجْتَهِدٍ - وَهُوَ الْفَقِيهُ - : الْعِلْمُ^(٢):

شروط المجتهد

(١) بِأُصُولِ الْفِقْهِ وَمَا يُسْتَمَدُّ مِنْهُ.

(٢) وَالْأَدِلَّةُ^(٣) السَّمْعِيَّةُ مُفَصَّلَةٌ، وَاخْتِلَافُ مَرَاتِبِهَا:فَمِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ
اسْتِخْصَارُهُ لِلاِخْتِجَاجِ بِهِ، لَا حِفْظُهُ.

(٣) وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْهُمَا.

(٤) وَصِحَّةُ الْحَدِيثِ وَضَعْفُهُ، وَلَوْ تَقْلِيدًا كَنَقْلِهِ مِنْ كِتَابٍ

صَحِيحٍ^(٤).(٥) وَمِنْ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ^(٥) مَا يَكْفِيهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ: نَصٍّ،
وظَاهِرٍ، وَمُجْمَلٍ وَمُبَيِّنٍ، وَحَقِيقَةٍ وَبَجَازٍ، وَأَمْرٍ وَنَهْيٍ، وَعَامٍّ

(١) (لِتَحْصِيلِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (بِتَحْصِيلِ).

(٢) (وَهُوَ الْفَقِيهُ -: الْعِلْمُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (كَوْنُهُ فَقِيهًا، وَهُوَ الْعَالِمُ).

(٣) (وَالْأَدِلَّةُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش): (وَعَالِمًا بِالْأَدِلَّةِ)، وَفِي (ز): (وَبِالْأَدِلَّةِ)، وَغَالِبُ مَا يَأْتِي مِنْ شُرُوطِ

المجتهد في (ش) وَ (ز) متصل بحرف الجر: (الباء).

(٤) (وَصِحَّةُ الْحَدِيثِ وَضَعْفُهُ، وَلَوْ تَقْلِيدًا كَنَقْلِهِ مِنْ كِتَابٍ صَحِيحٍ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ب).

(٥) (النَّحْوُ وَاللُّغَةُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (نَحْوٌ وَلُغَةٌ) مِنْ غَيْرِ (أَلِ) التَّعْرِيفِ.

وخاص، ومُسْتَشْنَى ومُسْتَشْنَى مِنْهُ، ومُطْلَقٍ ومُقَيَّدٍ، ودَلِيلِ
الخطاب، ونَحْوِهِ.

(٦) والمُجْمَع عَلَيْهِ والمُخْتَلَف فِيهِ.

(٧) وأسبابِ النُّزُولِ.

(٨) ومَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ^(١) الواجِبَةِ، وما يَجُوزُ عَلَيْهِ وَيَمْتَنِعُ^(٢).

لَا:

ما لا يشترط في
المجتهد

(١) تَفَارِيعِ الْفِقْهِ.

(٢) وَعِلْمِ الْكَلَامِ.

(٣) وَلَا مَعْرِفَةَ أَكْثَرِ الْفِقْهِ.

* وَالْمُجْتَهِدُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ: الْعَارِفُ بِمَدَارِكِهِ، الْقَادِرُ عَلَى تَقْرِيرِ
قَوَاعِيدِهِ، وَالْجَمْعُ وَالْفَرْقُ.

تعريف المجتهد في
المنهج

(١) (بِصِفَاتِهِ): هَكَذَا فِي (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (أ): (صِفَاتِهِ)، وَفِي (ش): (وَبِصِفَاتِهِ).

(٢) (وَيَمْتَنِعُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (وَيَمْنَعُ).

فَصْلٌ

* الإِجْتِهَادُ: يَتَجَزَّأُ.

تجزؤ الاجتهاد

* وَيَجُوزُ:

(١) اجْتِهَادُهُ ﷺ:

تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بالا جتهاد

(١) فِي أَمْرِ الدُّنْيَا، وَوَقَعَ.

(٢) وَفِي: أَمْرِ الشَّرْعِ عَقْلًا وَشَرْعًا وَوَقَعَ^(١).

وَلَا يُقَرُّ عَلَى خَطَاٍ.

(٢) وَاجْتِهَادُ: مَنْ عَاصَرَهُ ﷺ عَقْلًا وَشَرْعًا^(٢)، وَوَقَعَ.التعبد بالا جتهاد في
زمن النبي صلى الله عليه وسلم

* وَمَنْ جَهِلَ وَجُودَهُ تَعَالَى أَوْ عِلْمَهُ، وَفَعَلَ أَوْ قَالَ مَا لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ إِجْمَاعًا: فَكَافِرٌ.

ما يكون به الشخص
كافرًا أو فاسقًا

* وَلَا يُكْفَرُ مُبْتَدِعٌ غَيْرُهُ، إِلَّا الدَّاعِيَةُ فِي رِوَايَةٍ.

* وَيَفْسُقُ مُقَلِّدٌ - لَا مُحْتَدٌ - بِمَا كَفَرَ بِهِ الدَّاعِيَةُ.

* وَلَا يَفْسُقُ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ مِنْ كَفَرْنَاهُ.

* وَالْمُصِيبُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ: وَاحِدٌ.

المصيب في الأمور
العقلية

وَنَافِي الْإِسْلَامِ: مُخْطِئٌ آثَمٌ كَافِرٌ مُطْلَقًا.

(١) (وَوَقَعَ): زيادة من (ب) و (ش) و (ز) وأصله وأصل أصله، وليست في (أ).

(٢) (عَقْلًا وَشَرْعًا): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش).

* وَالْمَسْأَلَةُ الظَّنِّيَّةُ:

المصيب في المسألة
التي لا قاطع فيها
«تصويب المجتهد»

الْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَعَلَى الْمُجْتَهِدِ طَلَبُهُ حَتَّى يَظُنَّ أَنَّهُ وَصَلَهُ:

(١) فَمَنْ أَصَابَهُ: فَمُصِيبٌ.

(٢) وَإِلَّا: فَمُخْطِئٌ مُثَابٌ.

وَتَوَابُهُ عَلَى قَصْدِهِ وَاجْتِهَادِهِ، لَا عَلَى الْخَطَأِ.

* وَالْجُزْئِيَّةُ الَّتِي فِيهَا نَصٌّ قَاطِعٌ: الْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ.

المصيب في الجزئية
التي فيها قاطع

* وَلَا يَأْتُمُّ:

من لا يأتُمُّ

(١) مُجْتَهِدٌ فِي حُكْمٍ شَرْعِيٍّ اجْتِهَادِيٍّ، وَيُثَابُ.

(٢) وَلَا مَنْ بَذَلَ وَسْعَهُ، وَلَوْ خَالَفَ قَاطِعًا، وَإِلَّا: أَثِمَ لِتَقْصِيرِهِ.

* وَلِلْمُجْتَهِدِ أَنْ يَقُولَ فِي مَسْأَلَةٍ فِي وَقْتَيْنِ - لَا وَاحِدٍ - : قَوْلَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ.

القولان المتضادان
للمجتهد

(١) فَإِنْ عَلِمَ أَسْبَقُهُمَا: فَالثَّانِي مَذْهَبُهُ، وَهُوَ نَاسِخٌ.

(٢) وَإِلَّا: فَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُهُمَا مِنَ الْأَدِلَّةِ أَوْ قَوَاعِدِهِ.

كيفية معرفة المذهب * وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ وَنَحْوُهُ:

(١) مَا قَالَهُ.

(٢) أَوْ: جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ تَنْبِيهِ وَغَيْرِهِ.

(٣) وَكَذَا: فِعْلُهُ.

(٤) وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ.

فَلَوْ قَالَ فِي مَسْأَلَةٍ بِخِلَافِهِ: بَطَلَ.

(٥) فَإِنْ عَلَّلَهُ بِعِلَّةٍ؛ فَقَوْلُهُ: مَا وَجَدْتُ فِيهِ وَلَوْ قُلْنَا: بِتَخْصِيصِ الْعِلَّةِ.

(٦) وَكَذَا الْمَقِيسُ عَلَى كَلَامِهِ.

* فَلَوْ أَفْتَى فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَقْتٍ: لَمْ يَجْزُ نَقْلُهُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الْأُخْرَى.

وَلَوْ نَصَّ عَلَى حُكْمِ مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ قَالَ قَائِلٌ بِكَذَا، أَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَيْهِ». لَمْ يَكُنْ مَذْهَبًا لَهُ.

* وَالْوَقْفُ: مَذْهَبٌ. الموقف مذهب

فَصْلٌ

* لَا يُنْقَضُ حُكْمٌ فِي مَسْأَلَةِ اجْتِهَادِيَّةٍ.

لا ينقض الاجتهاد
بالاجتهاد

إِلَّا:

(١) بِقَتْلِ مُسْلِمٍ بَكَافِرٍ.

(٢) وَبِجَعْلِ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ.

* وَيُنْقَضُ بِمُخَالَفَةِ:

ما يجب نقضه من
الأحكام

(١) نَصِّ الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ وَلَوْ آحَادًا.

(٢) أَوْ إِجْمَاعٍ قَطْعِيٍّ، لَا (١) ظَنِّيٍّ،

وَلَا: قِيَاسٍ وَلَوْ جَلِيًّا.

وَلَا يُعْتَبَرُ لِنَقْضِهِ: طَلَبُ رَبِّ الْحَقِّ.

* وَحُكْمُهُ بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ: بَاطِلٌ وَلَوْ قَلَّدَ غَيْرَهُ.

الحكم بخلاف
اجتهاده

* وَمَنْ قَضَى بِرَأْيٍ يُخَالِفُ رَأْيَهُ نَاسِيًّا لَهُ: نَفَذَ، وَلَا إِثْمَ.

الحكم بخلاف رايه
ناسيا

* وَيَصِحُّ فِي قَوْلٍ: حُكْمٌ (٢) مُقَلَّدٍ.

هل يصح حكم
المقلد؟

وَيُنْقَضُ فِي قَوْلٍ: مَا خَالَفَ فِيهِ مَذْهَبَ إِمَامِهِ.

(١) (لا): هكذا في (أ) و (ب) و (ش)، وفي (ز): (أو).

(٢) (حُكْمٌ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

وَفِي قَوْلٍ: مُخَالَفَةُ الْمُفْتِي نَصَّ إِمَامِهِ كَمُخَالَفَةِ نَصِّ الشَّارِعِ.

* وَمَنْ اجْتَهَدَ: فَتَزَوَّجَ بِلَا وَليٍّ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ: حَرُمَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمَ بِهِ.

تغير الاجتهاد

وَلَا تَحْرُمُ^(١) عَلَى مُقَلِّدٍ بَتَغْيَرِ اجْتِهَادِ إِمَامِهِ.

وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ بِفَتْوَاهُ: لَزِمَ الْمُفْتِي إِعْلَامُهُ.

فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ: اسْتَمَرَ.

* وَلَهُ: تَقْلِيدُ مَيِّتٍ، كَحَاكِمٍ، وَشَاهِدٍ.

تقليد الميت

* وَإِنْ عُمِلَ بِفُتْيَاهُ فِي إِتْلَافٍ، فَبَانَ خَطُؤُهُ قَطْعًا: ضَمِنَهُ.

خطا المفتي في الفتوى

وَكَذَا: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا.

* وَيَحْرُمُ تَقْلِيدُ عَلَى مُجْتَهِدٍ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى^(٢) حُكْمٍ.

تقليد المجتهد غيره

أَوْ: لَمْ يَجْتَهِدْ.

* وَلَهُ: أَنْ يَجْتَهِدَ وَيَدَعَ غَيْرَهُ.

* وَالْمُتَوَقِّفُ فِي مَسْأَلَةٍ نَحْوِيَّةٍ أَوْ حَدِيثٍ عَلَى أَهْلِهِ: عَامِّي فِيهِ.

القاصر في فن فهو
كالعامي فيه

(١) (تَحْرُمُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ(ز)، وَفِي (ب) وَ(ش) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ: (يَحْرُمُ).

(٢) (مُجْتَهِدٌ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى): هَكَذَا فِي (أ) وَ(ب) وَ(ز)، وَفِي (ش): (تَقْلِيدُ مُجْتَهِدٍ أَوْ أَدَّ).

فَصْلٌ

* يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ:

(١) لِنَبِيِّ وَمُجْتَهِدٍ: «أَحْكُمْ بِمَا شِئْتَ فَهُوَ صَوَابٌ». وَيَكُونُ: مَذْرَكًا شَرْعِيًّا، وَيُسَمَّى ^(١): «التَّفْوِيضَ». وَلَمْ يَقَعْ.

التفويض

(٢) وَلِعَامِّيٍّ: عَقْلًا.

(٣) وَفِي قَوْلٍ: «وَأَخْبِرْ، فَإِنَّكَ لَا تُخْبِرُ إِلَّا بِصَوَابٍ».

فَصْلٌ

* نَافِيُ الْحُكْمِ: عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، كَمُثْبِتِهِ.

النافي كال مثبت في وجوب الدليل

* وَإِذَا حَدَّثَتْ مَسْأَلَةً لَا قَوْلَ فِيهَا: سَاغَ الاجْتِهَادُ فِيهَا، وَهُوَ أَفْضَلُ.

الاجتهاد في مسألة لا قول فيها

(١) (وَيُسَمَّى): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (وَهِيَ).

بَابُ

باب في أحكام
التقليد

* التَّقْلِيدُ:

التقليد لغة
واصطلاحاً

لُغَةً: وَضَعُ الشَّيْءِ فِي الْعُنُقِ مُحِيطًا بِهِ.

وَعُرْفًا: أَخَذَ مَذْهَبَ الْغَيْرِ بِلَا مَعْرِفَةٍ دَلِيلِهِ.

* فَالرَّجُوعُ: إِلَى قَوْلِهِ ﷺ وَإِلَى الْمُفْتِي وَالْإِجْمَاعِ، وَالْقَاضِي إِلَى الْعُدُولِ:
لَيْسَ بِتَقْلِيدٍ، وَلَوْ سُمِّيَ تَقْلِيدًا: سَاغَ.

ما ليس بتقليد

* وَيَحْرُمُ فِي:

ما يحرم فيه التقليد
وما يلزم

(١) مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّوْحِيدِ، وَالرَّسَالَةِ.

(٢) وَأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ، وَنَحْوَهَا بِمَا تَوَاتَرَ وَاشْتَهَرَ.

* وَيَلْزَمُ غَيْرَ مُجْتَهِدٍ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

* وَلَهُ:

من يستفتيه العامي

(١) اسْتِفْتَاءُ مَنْ عَرَفَهُ عَالِمًا عَدْلًا، وَلَوْ عَبْدًا، وَأُنْثَى، وَأَخْرَسَ^(١)

بِإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ وَكِتَابَةٍ.

(٢) أَوْ: رَأَهُ مُتَّصِبًا مُعَظَّمًا.

(٣) وَيَكْفِيهِ قَوْلُ عَدْلٍ خَيْرٍ^(٢).

(١) (وَأَخْرَسَ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (أَوْ أَخْرَسَ).

(٢) (وَيَكْفِيهِ قَوْلُ عَدْلٍ خَيْرٍ): هَكَذَا فِي (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب).

* وَيَلْزَمُ وَلِيَّ الْأَمْرِ: مَنْعٌ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِعِلْمٍ، أَوْ جُهِلَ حَالُهُ.

منع من لا يصلح للفتيا

* وَلَا تَصِحُّ^(١): مِنْ مُسْتَوْرِ الْحَالِ.

اشتراط العدالة في المفتي لغيره

* وَيُفْتِي فَاسِقٌ نَفْسُهُ.

* وَتَصِحُّ:

من تصح منه الفتيا

(١) مِنْ حَاكِمٍ.

(٢) وَعَلَى عَدُوٍّ.

* وَهِيَ فِي حَالَةِ غَضَبٍ وَنَحْوِهِ: كَقَضَاءِ.

الفتيا حال شغل قلبه ومنعه التثبت

* وَلِلْمُفْتِي: أَخْذُ رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

الرزق للمفتي

فَإِنْ تَعَذَّرَ: أَخَذَ أَجْرَةَ خَطِّهِ.

* وَلِتُعَيَّنَ لَهَا لَا كِفَايَةَ لَهُ: أَخْذُ رِزْقٍ مِنْ مُسْتَفْتٍ.

* وَإِنْ جَعَلَ لَهُ أَهْلٌ بَلَدٍ رِزْقًا لِيَتَفَرَّغَ هُمْ: جَازَ.

* وَلَهُ: قَبُولُ هَدِيَّةٍ.

الهدية للمفتي

* وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْتِيَ حَتَّى تَكُونَ لَهُ:

خمس خصال تنبغي في كل مفت

(١) نِيَّةٌ.

(٢) وَكِفَايَةٌ.

(١) (تَصِحُّ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَفِي (ب) وَأَصْلُهُ: (يَصِحُّ).

(٣) وَوَقَارٌ وَسَكِينَةٌ.

(٤) وَقُوَّةٌ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ وَمَعْرِفَةٌ بِهِ،

(٥) وَبِالنَّاسِ.

* وَمَنْ عَدِمَ مُفْتِيًّا: فَلَهُ حُكْمٌ مَا قَبْلَ الشَّرْعِ.

حكم العامي إن لم
يجد مفتيًا

* وَيَلْزَمُ:

حكم ما إذا تكررت
الواقعة

(١) مُفْتٍ^(١): تَكْرِيرُ النَّظَرِ

(٢) وَمُسْتَفْتٍ^(٢): تَكْرِيرُ السُّؤَالِ

= عِنْدَ تَكَرُّرِ الْوَاقِعَةِ.

(١) (مُفْتٍ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش): (المُفْتِي).
(٢) (مُسْتَفْتٍ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش): (وَالْمُسْتَفْتِي).

فَصْلٌ

* لَا يُفْتَى إِلَّا بِمُجْتَهِدٍ.

إفتاء من ليس
بمجتهد

* وَلَا يُجُوزُ خُلُوعُ عَصْرِ (١) عَنْهُ.

خلو الزمان من
المجتهد

* وَمَا يُجِبُّ بِهِ الْمُقْلَدُ عَنْ حُكْمٍ: فَإِخْبَارٌ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ، لَا فُتْيَا (٢).

المقلد مخبر

وَيُعْمَلُ بِخَبَرِهِ إِنْ كَانَ عَدَلًا.

* وَلِعَامِيٍّ: تَقْلِيدُ مَفْضُولٍ.

تقليد المفضول مع
وجود الفاضل

وَيُلْزَمُهُ إِنْ بَانَ لَهُ الْأَرْجَحُ: تَقْلِيدُهُ.

وَيُقَدَّمُ: الْأَعْلَمُ عَلَى الْأَوْرَعِ (٣).

وَيُخَيَّرُ فِي مُسْتَوَيْنِ (٤).

* وَلَا يُلْزَمُهُ:

(١) التَّمَذُّبُ بِمَذْهَبٍ يَأْخُذُ بِرُحْصِهِ وَعَزَائِمِهِ

التمذهب بمذهب

(٢) وَلَا: أَنْ لَا يَتَّقِلَ عَنْ مَذْهَبٍ عَمَلٌ بِهِ

مخالفة المذهب

= فَيُتَخَيَّرُ.

* وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ: تَتَبُّعُ الرَّخْصِ، وَيَقْسُقُ بِهِ.

تتبع الرخص

(١) (عَصْرٍ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش).

(٢) (فُتْيَا): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب): (فتوى).

(٣) (عَلَى الْأَوْرَعِ): هكذا في (أ) وأصله و (ب) و (ز)، وفي (ش): (فالأورع).

(٤) (مُسْتَوَيْنِ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وفي (ش): (مستورين).

* وَيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ مُجْتَهِدٌ: بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ فِيهَا لَهُ، وَعَلَيْهِ.

العمل بموجب
الاعتقاد

* وَإِنْ عَمِلَ عَامِّيٌّ بِمَا أَفْتَاهُ مُجْتَهِدٌ لَزِمَهُ.

عمل العامي بفتيا
المجتهد

وَالْأَ: فَلَا، إِلَّا بِالتَّزَامِ.

التزام العامي مذهباً

* وَإِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُجْتَهِدَانِ: تَخَيَّرَ.

اختلاف المجتهدين

فصل

* لُفِتْ: رَدُّهَا وَفِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ أَهْلٌ لَهَا شَرْعًا.

رد الفتيا

وَالْأَ: لَزِمَهُ الْجَوَابُ.

إِلَّا:

الأحوال التي لا يجب
الجواب عنها

(١) عَمَّا لَمْ يَقَعْ.

(٢) وَمَا لَا يَحْتَمِلُهُ السَّائِلُ^(١).

(٣) وَمَا لَا يَنْفَعُهُ.

* وَكَانَ السَّلَفُ: يَهَابُونَهَا، وَيُشَدِّدُونَ فِيهَا، وَيَتَدَا فَعُونَهَا.

التساهل في الفتيا

* وَيَحْرُمُ: تَسَاهُلٌ فِيهَا وَتَقْلِيدٌ مَعْرُوفٍ بِهِ.

* وَلَا بَأْسَ: أَنْ يَدُلَّ عَلَى مُتَّبِعٍ.

الدلالة على مذهب
من له فيه رخصة

(١) (السائل): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (السؤال).

فصل

فصل في اداب
المستفتي والمفتي

* يَنْبَغِي حِفْظُ الْأَدَبِ مَعَ مُفْتٍ وَإِجْلَالُهُ:

(١) فَلَا يَفْعَلُ مَعَهُ مَا جَرَتْ عَادَةُ الْعَوَامِّ بِهِ، كَاِيَاءٍ بِيَدِهِ فِي وَجْهِهِ.

(٢) وَلَا يُطَالِبُ بِالْحُجَّةِ.

(٣) وَلَا يُقَالُ لَهُ: «إِنْ كَانَ جَوَابُكَ مُوَافِقًا فَارْتَبِطْ، وَإِلَّا فَلَا»، وَنَحْوَهُ.

لَكِنْ إِنْ عَلِمَ غَرَضَ السَّائِلِ: لَمْ يَحْزُرْ أَنْ يَكْتُبَ غَيْرَهُ.

* وَلَا يَجُوزُ: ما لا يجوز للمفتي

(١) إِطْلَاقُ الْفُتْيَا فِي اسْمٍ مُشْتَرَكٍ.

(٢) وَلَا أَنْ يُكَبَّرَ خَطُّهُ، أَوْ يُوسَّعَ الْأَسْطُرُ، أَوْ يُكْثَرَ إِنْ أُمْكِنَهُ

اِخْتِصَارٌ فِيهَا، وَلَا فِي شَهَادَةٍ بِلَا إِذْنِ مَالِكٍ.

بَابٌ

تَرْتِيبُ الْأَدْلَةِ وَالتَّعَادُلُ وَالتَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ

* التَّرْتِيبُ: جَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ شَيْئَيْنِ فَأَكْثَرَ^(١) فِي رُتْبَتِهِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا.

الترتيب لغة

فَيَقْدَمُ:

درجات الأدلة
الشرعية

(١) إجماع.

(١) ثُمَّ سَابِقُ^(٢).

(٢) وَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٣) أَوْ: أَقْوَى^(٣).

وَأَعْلَاهُ:

١ - مُتَوَاتِرٌ نُطْقِيٌّ.

٢ - فَاحَادٌ.

٣ - فَسُكُوتِيٌّ كَذَلِكَ.

(٢) فَالْكِتَابُ وَمُتَوَاتِرُ السُّنَّةِ.

(٣) فَاحَادُهَا عَلَى مَرَاتِبِهَا.

(١) (فَأَكْثَرَ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وليست في (ش).
(٢) (ثُمَّ سَابِقُ): زيادة في (أ) و (ب) و (ز) وأصله و (ش ط)، وليست في (ش).
(٣) (وَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أَوْ: أَقْوَى): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

(٤) فَقَوْلُ صَحَابِيٍّ.

(٥) فِقْيَاسٌ.

* وَالتَّعَارُضُ: تَقَابُلُ دَلِيلَيْنِ - وَلَوْ عَامَّيْنِ - عَلَى سَبِيلِ الْمُنَافَاةِ. التعارض اصطلاحاً

* وَالتَّعَادُلُ: التَّسَاوِي. التعادل لغة

لَكِنْ تَعَادُلُ:

(١) قَطْعِيَّيْنِ مُحَالٍّ فَلَا تَرْجِيحَ ^(١)، وَالتَّأَخُّرُ ^(٢) نَاسِخٌ وَلَوْ أَحَادًا. التعادل بين دليلين قطعيين

(٢) وَمِثْلُهُ: قَطْعِيٌّ وَظَنِّيٌّ، وَيُعْمَلُ بِالْقَطْعِيِّ. التعادل بين دليل قطعي ودليل ظني

(٣) وَكَذَا: ظَنِّيَّانِ: التعادل بين دليلين ظنيين

(١) فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

(٢) فَإِنْ تَعَدَّرَ وَعُلِمَ التَّارِيخُ:

١ - فَالثَّانِي: نَاسِخٌ إِنْ قَبْلَهُ.

٢ - وَإِنْ اقْتَرَنَا: خَيْرٌ.

(٣) وَإِنْ جُهِلَ وَقَبْلَهُ: رَجَعَ إِلَى غَيْرِهِمَا.

(٤) وَإِلَّا: اجْتَهَدَ فِي التَّرْجِيحِ.

(١) (تَرْجِيحٌ): زِيَادَةُ فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز).

(٢) (وَالْتَّأَخُّرُ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (وَالْمُسْتَأْخَر).

(٥) وَيَقِفُ إِلَى أَنْ يَعْلَمَهُ.

* وَالتَّرْجِيحُ: تَقْوِيَةُ إِحْدَى أَمَارَتَيْنِ ^(١) عَلَى الْأُخْرَى لِذَلِيلٍ. الترجيح اصطلاحاً

وَلَا تَرْجِيحَ: ما لا ترجيح فيه

(١) فِي الشَّهَادَةِ.

(٢) وَلَا: فِي الْمَذَاهِبِ الْحَالِيَةِ عَنْ ذَلِيلٍ.

(٣) وَلَا: بَيْنَ عِلَّتَيْنِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقًا لِلْحُكْمِ مُنْفَرِدَةً.

* وَرُجْحَانُ الدَّلِيلِ: كَوْنُ الظَّنِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ أَقْوَى. تعريف رجحان الدليل

* وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الرَّاجِحِ. العمل بالدليل الراجح

* وَيَكُونُ بَيْنَ: الترجيح في الظنيين ثلاثة أقسام:

(١) مَنَقُولَيْنِ.

(٢) وَمَعْقُولَيْنِ.

(٣) وَمَنَقُولٍ وَمَعْقُولٍ.

* الْأَوَّلُ: فِي: ١. ما يكون بين منقولين، وأنواعه أربعة:

(١) السَّنَدِ.

(٢) وَالْمَتْنِ.

(١) (أَمَارَتَيْنِ): هكذا في (أ) و (ب) وأصله، و في (ش) و (ز): (الْأَمَارَتَيْنِ).

(٣) وَمَذْلُولِ اللَّفْظِ.

(٤) وَأَمْرٍ خَارِجٍ.

* فَالسَّنَدُ: يُرْجَحُ:

النوع الأول: السند،
والترجيح بحسبه في
أربعة أمور:

(١) أ) ١- بِالْأَكْثَرِ:

١. ما يعود إلى الراوي.
وهو طريقتان:
الأول: ما يعود إلى نفس
الراوي فترجيحات

١. رُوَاةً.

٢. أَوْ^(١): أَدَلَّةً.

٢- وَبِالْأَزِيدِ:

١. ثِقَةً.

٢. وَبِفِطْنَةٍ.

٣. وَوَرَعَ.

٤. وَعِلْمٍ.

٥. وَضَبْطٍ.

٦. وَلُغَةٍ.

٧. وَنَحْوٍ.

(١) هنا زيادة في (ش): (أكثر)، وليست في (أ) و (ب)، وهو الأصوب؛ إذ العطف يكفي.

٣- وَبِالْأَشْهَرِ بِأَحَدِ ذِي ^(١) السَّبْعَةِ.

٤- وَبِالْأَحْسَنِ ^(٢) سَيَاقًا.

٥- وَبِاعْتِمَادِ عَلَى:

١. حِفْظِهِ.

٢. أَوْ ذِكْرِهِ.

٦- وَبِعَمَلِهِ بِرِوَايَتِهِ.

٧- أَوْ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ عَدْلٍ.

٨- أَوْ مُبَاشِرٍ.

٩- أَوْ صَاحِبِ الْقِصَّةِ.

١٠- أَوْ مُشَافِهًا.

١١- أَوْ أَقْرَبَ عِنْدَ سَمَاعِهِ.

١٢- أَوْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ، فَيَقْدِّمُ: الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ

وَأَحَدُهُمْ ^(٣).

١٣- أَوْ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ.

(١) (ذِي): زيادة من (أ) و (ب)، وليست في (ش) و (ز).
(٢) (وَبِالْأَحْسَنِ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز)، وفي (ش): (لِلْأَحْسَنِ).
(٣) (وَأَحَدُهُمْ): زيادة من (أ) وأصله، وليست في (ب) و (ش) و (ز).

١٤- أَوْ أَكْثَرَ صُحْبَةً.

١٥- أَوْ قَدُمْتُ هِجْرَتُهُ.

١٦- أَوْ مَشْهُورِ النَّسَبِ.

١٧- أَوْ سَمِعَ بِالْغَا.

ب) ١- وَبِكَثْرَةِ مُرَكَّبِينَ.

٢- وَأَعْدَلِيَّتِهِمْ.

٣- وَأَوْثَقِيَّتِهِمْ^(١).

(٢) ١- وَمُسْنَدٌ عَلَى مُرْسَلٍ.

٢- وَمُرْسَلٌ تَابِعِيٌّ عَلَى غَيْرِهِ.

٣- وَبِالْأَعْلَى إِسْنَادًا.

٤- وَمُعْنَعْنٌ: عَلَى مَا أُسْنِدَ إِلَى كِتَابٍ مُحَدَّثٍ.

٥- وَكِتَابُهُ: عَلَى مَشْهُورٍ بِلا نَكِيرٍ.

٦- وَالشَّيْخَانِ: عَلَى غَيْرِهِمَا.

٧- فَالْبُخَارِيُّ.

الثاني: ما يعود
إلى تزكية الراوي
فترجيحات

٢. ما يعود إلى نفس
الرواية فترجيحات

(١) (وَأَعْدَلِيَّتِهِمْ. وَأَوْثَقِيَّتِهِمْ): هكذا في (أ) و (ب)، وفي (ش) و (ز): (وَبِأَعْدَلِيَّتِهِمْ وَبِأَوْثَقِيَّتِهِمْ).

٨- فَمُسْلِمٌ.

٩- فَشَرَطُهَا.

١٠- فَشَرَطُ الْبُخَارِيِّ،

١١- فَمُسْلِمٌ^(١).

١٢- فَمَا صَحَّحَ.

١٣- فَمَرْفُوعٌ^(٢) وَمُتَّصِلٌ: عَلَى مَوْقُوفٍ وَمُنْقَطِعٍ^(٣).

١٤- وَمُتَّفَقٌ عَلَى رَفْعِهِ أَوْ وَضْعِهِ: عَلَى مُخْتَلَفٍ فِيهِ.

١٥- وَرِوَايَةٌ مُتَّفَقَةٌ: عَلَى مُخْتَلَفَةٍ^(٤) مُضْطَرِبَةٍ.

(٣) ١- وَمَا سَمِعَ مِنْهُ ﷺ:

٣. ما يعود إلى المروي
فترجيحات

١. عَلَى مُحْتَمَلٍ.

٢. وَعَلَى كِتَابِهِ.

٣. وَعَلَى مَا سَكَتَ عَنْهُ.

(١) (فَشَرَطُهَا). فَشَرَطُ الْبُخَارِيِّ. فَمُسْلِمٌ: زيادة من (ب) وأصله، وليست في (أ) و (ش) و (ز).

(٢) (فَمَرْفُوعٌ): هكذا في (أ) و (ش) و (ز)، وفي (ب) وأصله: (ومرفوع).

(٣) هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وفي (ش): (ومقطوع).

(٤) (وَمُنْقَطِعٌ): هنا زيادة عند (ز) و (ش ط) (أو)، وليست في (أ) و (ب) و (ش) وأصله وأصل أصله.

٢- ثُمَّ ذَا مَعَ حُضُورِهِ: عَلَى غَيْبَتِهِ^(١).

إِلَّا مَا خَطَرَ السُّكُوتِ عَنْهُ أَعْظَمُ.

٣- وَقَوْلُهُ ﷺ: عَلَى فِعْلِهِ.

٤- وَهُوَ: عَلَى تَقْرِيرِهِ^(٢).

٥- وَمَا لَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى فِي الْإِحَادِ^(٣).

(٤) ١- وَمَا لَمْ يُنْكِرْهُ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ

٤. ما يعود إلى المروي عنه فترجيحات

٢- وَمَا أَنْكَرَهُ نِسْيَانًا

= عَلَى ضِدِّهِمَا^(٤).

* الْمَتْنُ: يُرَجَّحُ:

النوع الثاني:
الترجيحات العائدة
إلى المتن

١- نَهْيٌ: عَلَى أَمْرٍ.

٢- وَأَمْرٌ: عَلَى مُبِيحٍ.

٣- وَخَبَرٌ: عَلَى الثَّلَاثَةِ.

(١) اضطربت النسخ هنا، وما ذاك إلا لأجل الاختصار، والمعنى واحد.

فالمثبت: (وَعَلَى مَا سَكَتَ عَنْهُ. ثُمَّ ذَا مَعَ حُضُورِهِ: عَلَى غَيْبَتِهِ) في (أ)، وفي (ب) وأصله وأصل أصله: (وما سمع منه (والمسموع - في أصل أصله) على ما سكت عنه مع حضوره، وهو على غيبته)، وفي (ش): (وعلى ما سكت عنه مع حضوره، ثم إذن مع حضوره على وعلم به مع غيبته)، وفي (ز): (وعلى ما سكت عنه مع حضوره، ثم ذا على ما سكت عنه مع غيبته).

(٢) (وَهُوَ: عَلَى تَقْرِيرِهِ): زيادة من (أ) و (ش) و (ز)، وليست في (ب).

(٣) (الْإِحَادِ): زيادة من (ش) وأصله وأصله، وليست في (أ).

(٤) (ضِدِّهِمَا): هكذا في (ش)، وفي (أ): (ضده)، وفي (ب): (وضدها).

٤- وَمُتَوَاطِئٌ: عَلَى مُشْتَرَكٍ.

٥- وَمُشْتَرَكٌ قَلٌّ مَذْلُومُهُ: عَلَى مَا كَثُرَ.

٦- وَمَعْنَى ظَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ: عَلَى عَكْسِهِ.

٧- وَاشْتِرَاكٌ

١. بَيْنَ عِلْمَيْنِ: عَلَى عِلْمٍ وَمَعْنَى.

٢. وَبَيْنَ عِلْمٍ وَمَعْنَى^(١): عَلَى مَعْنَيْنِ.

٨- وَمَجَازٌ عَلَى مَجَازٍ:

١. بِشُهْرَةٍ عَلاَقَتِهِ.

٢. وَبِقُوَّتِهَا.

٣. وَبِقُرْبِ جِهَتِهِ.

٤. وَبِرُجْحَانِ دَلِيلِهِ.

٥. وَبِشُهْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ.

٩- وَمَجَازٌ: عَلَى مُشْتَرَكٍ.

١٠- وَتَخْصِيصٌ: عَلَى مَجَازٍ.

(١) (وَبَيْنَ عِلْمٍ وَمَعْنَى): زيادة من (أ) و (ب)، وليست في (ش).

- ١١- وَهُمَا: عَلَى إِضْمَارٍ.
- ١٢- وَالثَّلَاثَةُ: عَلَى نَقْلِ.
- ١٣- وَهُوَ: عَلَى مُشْتَرَكٍ.
- ١٤- وَحَقِيقَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، =
- ١٥- وَالْأَشْهُرُ مِنْهَا، =
- ١٦- وَمِنْ^(١) مَجَازٍ =
- = عَلَى عَكْسِهِنَّ.
- ١٧- وَلُغَوِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ شَرْعًا فِي لُغَوِيٍّ: عَلَى مَنْقُولٍ شَرْعِيٍّ.
- ١٨- وَيُرْجَحُ مُنْفَرِدٌ.
- ١٩- وَمَا قَلَّ مَجَازُهُ.
- ٢٠- أَوْ تَعَدَّدَتْ جِهَةً دَلَالَتِهِ.
- ٢١- أَوْ تَأَكَّدَتْ.
- ٢٢- أَوْ كَانَتْ مُطَابِقَةً.
- ٢٣- وَفِي اقْتِضَاءٍ بِضُرُورَةِ صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ: عَلَى ضَرُورَةِ وَقُوعِهِ.

(١) (وَمِنْ): هَكَذَا فِي (أ) و (ب) و (ز)، وَفِي (ش): (أَوْ مِنْ).

٢٤- وَبِضْرُورَةٍ وَقُوعِهِ عَقْلًا: عَلَيْهَا شَرْعًا.

٢٥- وَفِي إِيْمَاءٍ بِمَا لَوْلَاهُ لَكَانَ فِي الْكَلَامِ عَبَثٌ أَوْ حَشْوٌ:
عَلَى غَيْرِهِ.

٢٦- وَمَفْهُومٌ مُوَافَقَةٌ: عَلَى مُخَالَفَةٍ.

٢٧- وَاقْتِضَاءٌ: عَلَى إِشَارَةٍ وَإِيْمَاءٍ^(١).

٢٨- وَإِيْمَاءٌ: عَلَى مَفْهُومٍ.

وَتَنْبِيْهُ كَنْصٌ فِي قَوْلٍ.

٢٩- وَتَخْصِيصٌ عَامٌّ: عَلَى تَأْوِيلٍ خَاصٍّ.

٣٠- وَخَاصٌّ^(٢) وَلَوْ مِنْ وَجْهِ: عَلَى عَامٍّ.

٣١- وَعَامٌّ لَمْ يُخَصَّصْ أَوْ قَلَّ تَخْصِيصُهُ: عَلَى عَكْسِهِ.

٣٢- وَمُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ: كَعَامٌّ وَخَاصٌّ.

٣٣- وَعَامٌّ شَرْطِيٌّ كَ «مَنْ» وَ «مَا»: عَلَى غَيْرِهِ.

٣٤- وَجَمْعٌ وَاسْمُهُ مُعَرَّفَيْنِ بِاللَّامِ وَ «مَنْ» وَ «مَا»: عَلَى
الْجِنْسِ بِاللَّامِ.

٣٥- وَفَصِيحٌ: عَلَى غَيْرِهِ.

(١) هنا زيادة في (ب) و (ز): (وَمَفْهُومٌ)، وليست في (أ) و (ش)، وإنما في الشرح، والأصوب حذفها؛ لأن الإيْماء كما سيأتي يرجع على المفهوم، فيكتفى هنا بترجيح الاقتضاء على الإيْماء.

(٢) (وَخَاصٌّ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

* المَذْلُوعُ، يُرْجَعُ:

النوع الثالث:
الترجيحات العائدة
إلى المذلول

١- عَلَى إِبَاحَةٍ وَكَرَاهَةٍ وَنَذْبٍ^(١) وَوُجُوبٍ^(٢): حَظْرٌ.

٢- وَعَلَى إِبَاحَةٍ: نَذْبٌ.

٣- وَعَلَيْهِ: وَجُوبٌ وَكَرَاهَةٌ.

٤- وَعَلَى نَفْيٍ: إِثْبَاتٌ.

وَإِنْ اسْتَنَّادَ^(٣) إِلَى عِلْمٍ بِالْعَدَمِ: فَسَوَاءٌ.

٥- وَكَذًا: الْعِلْتَانِ^(٤).

٦- وَعَلَى مُقَرَّرٍ: نَاقِلٌ.

٧- وَعَلَى مُثَبِّتٍ حَدٍّ: دَارِئُهُ.

٨- وَعَلَى نَافِي عِتْقٍ وَطَلَاقٍ: مُوجِبُهُمَا^(٥).

٩- وَعَلَى أَثْقَلٍ: أَخَفٌ.

وَتَكْلِيفِيٍّ وَوَضْعِيٍّ: سَوَاءٌ فِي ظَاهِرٍ كَلَامِهِمْ.

(١) (وَنَذْبٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَفِي (ش): (وَمَنْدُوبٌ).

(٢) (وَوُجُوبٌ): زِيَادَةٌ فِي (ب)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز).

(٣) هُنَا زِيَادَةٌ فِي (ش) وَ (ز): (الْتَّفَاقُ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَ (ب)، وَالْأَصُوبُ الْحَذْفُ؛ إِذْ يَكْفِي الْعُطْفُ.

(٤) (وَكَذًا: الْعِلْتَانِ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ب).

(٥) (وَعَلَى نَافِي عِتْقٍ وَطَلَاقٍ: مُوجِبُهُمَا): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ش) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ب).

* الحَارِجُ، يُرْجَعُ:

النوع الرابع:
الترجيحات العائدة
إلى امر خارج

١ - بِمُؤَافَقَةِ دَلِيلٍ آخَرَ^(١).

إِلَّا فِي أَقْسَى تَعَدَّدَ أَصْلُهَا مَعَ خَيْرٍ، فَيَقْدَمُ عَلَيْهَا.

٢ - فَإِنْ تَعَارَضَ:

١. ظَاهِرُ قُرْآنٍ وَسُنَّةٍ وَأَمَكَّنَ بِنَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ

٢. أَوْ خَبَرَانِ، مَعَ أَحَدِهِمَا ظَاهِرُ^(٢) قُرْآنٍ، وَالْآخَرِ ظَاهِرُ
سُنَّةٍ

= قَدَّمَ ظَاهِرُهَا.

٣ - وَيَعْمَلُ:

١. أَهْلُ الْمَدِينَةِ.

٢. أَوْ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ.

٣. أَوْ أَعْلَمَ.

٤. أَوْ أَكْثَرَ.

٤ - وَيُقَدَّمُ: مَا عُلِّلَ، أَوْ رُجِّحَتْ عِلَّتُهُ^(٣).

(١) (الحَارِجُ، يُرْجَعُ: بِمُؤَافَقَةِ دَلِيلٍ آخَرَ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

(٢) (أَحَدُهُمَا ظَاهِرُ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله وأصل أصله، وفي (ش): (ظاهر أحدهما) تقديم وتأخير.

(٣) (وَيُقَدَّمُ: مَا عُلِّلَ، أَوْ رُجِّحَتْ عِلَّتُهُ): زيادة من (أ) و (ب) و (ز)، وليست في (ش).

٥- وَمِنْ مُؤَوَّلَيْنِ^(١): مَا دَلِيلُ تَأْوِيلِهِ أَرْجَحُ.

٦- وَعَامٌّ وَرَدَّ:

١. مُشَافَهَةٌ

٢. أَوْ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ

= فِي: مُشَافَهَةٍ^(٢) بِهِ، وَسَبَبٍ.

٧- وَالْمُطْلَقُ: عَلَيْهِ فِي غَيْرِهِمَا^(٣).

٨- وَعَامٌّ:

١. عُمِلَ بِهِ.

٢. أَوْ أَمْسُ بِمَقْصُودٍ.

٩- وَمَا لَا يَقْبَلُ نَسْخًا.

١٠- أَوْ أَقْرَبُ إِلَى اخْتِيَاطٍ.

١١- أَوْ لَا يَسْتَلْزِمُ نَقْضَ^(٤) صَحَابِيٍّ خَبَرًا.

١٢- أَوْ تَضَمَّنَ إِصَابَتَهُ ﷺ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

(١) (مُؤَوَّلَيْنِ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (مَسَاوِين).

(٢) (مُشَافَهَةٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش)، وَفِي (ز): (وَمُشَافَهَةٍ): (مُشَافَهَةٌ بِهِ).

(٣) (غَيْرِهِمَا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ب)، وَفِي (ش) وَ (ز): (غَيْرُهُ).

(٤) (نَقْضٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي أَصْلِ أَصْلِهِ وَالْعِدَّةِ وَالطُّوفِيِّ وَالْأَمْدِيِّ: (نَقْصٌ).

وَالصُّوَابُ: نَقْصٌ مِنَ الْإِتْقَانِ، وَلِذَا فِي شَرْحِ الْمُصَنِّفِ قَالَ: (نَقْصٌ) وَمَثَلُوا بِخَبَرِ الْقَهْقَةِ فِي الصَّلَاةِ.

١٣- أَوْ فَسَّرَهُ^(١) رَأَوْ بِفَعْلٍ أَوْ قَوْلٍ.

١٤- أَوْ ذَكَرَ سَبَبَهُ.

١٥- أَوْ سَيِّأَقُهُ أَحْسَنُ.

١٦- أَوْ مُؤَرَّخٌ بِمُضَيِّقٍ.

١٧- أَوْ دَلَّ عَلَى تَأْخِيرِهِ قَرِينَةً.

١٨- وَبِتَشْدِيدِهِ^(٢).

* الْمَعْقُولَانِ:

ب. ما يكون بين
معقولين وهو نوعان

(١) قِيَاسَانِ.

(٢) أَوْ اسْتِدْلَالَانِ^(٣).

النوع الأول: التعارض
بين قياسين
والترجيح بحسبه في
أربعة أمور:

فَالأَوَّلُ: يَعُودُ إِلَى: أَصْلِهِ، وَفَرَعِهِ، وَمَدْلُولِهِ، وَأَمْرٍ خَارِجٍ.

* الْأَصْلُ

١. ما يعود إلى الأصل
وهو صنفان:

(١) بِقَطْعِ حُكْمِهِ.

الأول: ما يعود إلى حكم
الأصل فترجيحات

(٢) وَبِقُوَّةِ دَلِيلِهِ،

(١) فَسَّرَهُ: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَفِي (ش): (ضُرُورَةٌ).

(٢) وَبِتَشْدِيدِهِ: هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش)، وَفِي (ز): (أَوْ بِتَشْدِيدِهِ).

(٣) تَنْبِيهِ: لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمَصْنِفُ لِبَيَانِ التَّرْجِيحاتِ الْعَائِلَةِ إِلَى الْإِسْتِدْلَالَيْنِ وَهُوَ النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ تَعَارُضِ الْمَعْقُولَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى قِيَاسٍ مَا تَقَدَّمَ فَاسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا..

(٣) وَبِأَنَّهُ لَمْ يُنْسَخْ.

(٤) وَعَلَى سَنَنِ^(١) الْقِيَّاسِ.

(٥) وَبِتَعْلِيلِهِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ^(٢).

وَفِي قَوْلٍ: نَصٌّ فِإِجْمَاعٍ.

وَ:

(١) بِقَطْعِ بَعْلَتِهِ، أَوْ دَلِيلِهَا^(٣)، أَوْ بظَنٍّ غَالِبٍ فِيهِمَا.

(٢) وَسَبْرٍ، فَمُنَاسِبَةٍ، فَشَبِّهِ، فَدَوْرَانٍ.

(٣) وَبِقَطْعِ بَنَفِي الْفَارِقِ أَوْ ظَنٍّ غَالِبٍ

(٤) وَوَصْفٍ حَقِيقِيٍّ، وَثُبُوتِيٍّ، وَبَاعِثٍ.

(٥) وَظَاهِرَةٍ، وَمُنْضَبِطَةٍ، وَمُطَرِّدَةٍ، وَمُنْعَكِسَةٍ، وَمُتَعَدِّدَةٍ،
وَأَكْثَرَ تَعْدِيدَةٍ وَأَعَمَّ

= عَلَى غَيْرِهَا.

(٦) وَإِنْ تَقَابَلَتِ عِلَّتَانِ:

١- فِي أَصْلٍ: فَقَلِيلَةٌ أَوْ صَافٍ أَوْ لَى.

الثاني: ما يعود إلى
علة حكم الأصل.
وهو جهتان:
١- ما يرجع إلى
طريق إثبات العلة
فترجيحات

٢ ما يرجع
إلى صفة العلة
فترجيحات

(١) (سَنَنِ): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وفي (ش): (مَسِير).

(٢) (وَبِتَعْلِيلِهِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ): هكذا في (أ)، وفي (ش) و (ز) وأصله: (وَبِدَلِيلٍ خَاصٍّ بِتَعْلِيلِهِ) تقديم وتأخير، والمعنى واحد، والمثبت رجح بالجملة التي بعده.

(٣) (دَلِيلِهَا): هكذا في (أ) و (ب) و (ز) وأصله، وأصل أصله، وفي (ش): (بدليلها).

٢- وَمِنْ أَصْلَيْنِ: فَكَثِيرَتُهُمَا^(١) أُولَى إِذَا كَانَتْ أَوْصَافُ كُلِّ

مِنْهُمَا مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ^(٢).

(٧) وَمُطَرَّدَةٌ فَقَطُّ: عَلَى مُنْعَكِسَةٍ فَقَطُّ.

(٨) وَمُنَاسِبَةٌ: عَلَى شَبَهِيَّةٍ^(٣).

(٩) وَالْمَقَاصِدُ الضَّرُورِيَّةُ: عَلَى غَيْرِهَا، وَمُكَمَّلُهَا: عَلَى

الْحَاجَةِ، وَهِيَ: عَلَى التَّحْسِينِ، وَحِفْظِ الدِّينِ: عَلَى بَاقِي
الضَّرُورِيَّةِ.

(١٠) وَمَا مُوجِبُ^(٤) نَقْضِ عِلَّتِهِ:

١- مَانِعٌ، أَوْ فَوَاتٌ شَرْطٍ

٢- أَوْ مُحَقِّقٌ

= عَلَى مَا مُوجِبُهُ ضَعِيفٌ، أَوْ مُحْتَمَلٌ^(٥).

(١١) وَبِإِنْتِفَاءٍ مُزَاجِهَا فِي أَصْلِهَا، وَبِرُجْحَانِهَا عَلَيْهِ

(١٢) وَبِقُوَّةٍ مُنَاسِبَةٍ

(١٣) وَمُقْتَضِيَّةٌ لِثَبُوتِ

(١) (فَكَثِيرَتُهُمَا): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ز)، وَفِي (ش): (وَكثيرها).

(٢) (إِذَا كَانَتْ أَوْصَافُ كُلِّ مِنْهُمَا مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ): زِيَادَةٌ فِي (ش) وَ (ز) وَأَصْلُهُ، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَأَصْلُ أَصْلِهِ.

(٣) (وَمُنَاسِبَةٌ: عَلَى شَبَهِيَّةٍ): زِيَادَةٌ فِي (أ) وَ (ب) وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَلَيْسَتْ فِي (ش) وَ (ز).

(٤) (مُوجِبٌ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ز) وَأَصْلُهُ وَأَصْلُ أَصْلِهِ، وَفِي (ش): (يُوجِب).

(٥) (أَوْ مُحْتَمَلٌ): زِيَادَةٌ مِنْ (أ) وَ (ب) وَ (ز)، وَلَيْسَتْ فِي (ش).

(١٤) وَعَامَّةٌ لِلْمُكَلَّفِينَ

(١٥) وَمُوجِبَةٌ لِحُرِّيَّةِ

(١٦) وَحَاطِرَةٌ

(١٧) وَمَا لَمْ يُخَصَّ أَصْلُهَا^(١)

(١٨) أَوْ^(٢) لَمْ يَسْبِقْهَا حُكْمُهَا

(١٩) أَوْ وُصِفَتْ بِمَوْجُودٍ فِي الْحَالِ

(٢٠) أَوْ عَمَّتْ مَعْلُومًا

(٢١) وَمُفَسَّرَةٌ

= عَلَى ضِدِّهِنَّ.

* الْفَرْعُ:

٢. الترجمات
العائدة إلى الفرع
وهي أربعة

(١) يَقْوَى^(٣) ظَنٌّ بِمُشَارَكَةٍ فِي أَحْصَ وَبُعْدٍ عَنِ الْخِلَافِ،
فَيَقْدَمُ:

١ - مُشَارِكٌ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ وَالْعِلَّةِ.

٢ - فِي عَيْنِهَا وَجَنَسِهِ.

(١) (وَمَا لَمْ يُخَصَّ أَصْلُهَا): زيادة من (أ) و (ز) و (ش ط) وأصله وأصل أصله، وليست في (ش)، وفي (ز) و (ش ط): (وَعِلَّةٌ) مكان (وما)

(٢) (أَوْ): هكذا في (أ) و (ز)، وفي (ش): (إِذَا).

(٣) (يَقْوَى): هكذا في (أ) و (ز)، وفي (ش): (ويَقْوَى).

٣- فَفِي عَيْنِهِ وَجِنْسِهَا.

٤- فَفِي جِنْسِهَا.

(٢) وَبِقَطْعِ عِلَّةٍ فِي فَرْعٍ^(١).

(٣) وَبِتَأْخُرِهِ.

(٤) وَبِثْبُوتِهِ بِنَصِّ جُمْلَةٍ.

* الْمَدْلُولُ وَأَمْرٌ خَارِجٌ: كَمَا مَرَّ فِي الْمُنْقُولَيْنِ.

٣-٤. الترجيحات
العائدة إلى المدلول
وأمر خارج

* وَتَرْجَحُ عِلَّةٌ وَافَقَهَا:

الترجيح بين
القياسين بموافقة ما
ليس بحجة

(١) خَبَرٌ ضَعِيفٌ.

(٢) أَوْ قَوْلُ صَحَابِيٍّ^(٢).

(٣) أَوْ مُرْسَلٌ غَيْرُ صَحَابِيٍّ^(٣).

* الْمُنْقُولُ وَالْقِيَاسُ:

ج. ما يكون بين
منقول ومعقول

يُرْجَحُ:

(١) خَاصٌّ دَلَّ بِنُطْقِهِ.

(٢) وَإِلَّا: فَمِنْهُ ضَعِيفٌ، وَقَوِيٌّ، وَمُتَوَسِّطٌ، فَالْتَّرْجِيحُ فِيهِ

بِحَسَبِ مَا يَقَعُ لِلنَّاطِرِ.

(١) (وَبِقَطْعِ عِلَّةٍ فِي فَرْعٍ): زيادة من (أ) و (ز) وأصله وأصل أصله، وليست في (ش).

(٢) (أَوْ قَوْلُ صَحَابِيٍّ): زيادة من (ش) و (ز) وأصله، وليست في (أ).

(٣) (غَيْرُ صَحَابِيٍّ): هكذا في (أ)، وفي (ش) و (ز): (غيره).

خاتمة

* يَرْجِعُ مِنْ حُدُودِ سَمْعِيَّةٍ - ظَنِيَّةٍ مُفِيدَةٍ لِمَعَانٍ مُفْرَدَةٍ تَصَوُّرِيَّةٍ - :
الترجيح في الحدود
السمعية ثلاثة
أقسام:

(١) صَرِيحٌ.

١. الترجيح باعتبار
اللفظ

(٢) وَ:

٢. الترجيح باعتبار
المعنى

(١) أَعْرَفُ.

(٢) وَأَعَمُّ.

(٣) وَذَاتِيٌّ، وَمِنْ ذَا:

١ - حَقِيقِيٌّ:

١. تَامٌ.

٢. فَنَاقِصٌ.

٢ - فَرَسَمِيٌّ كَذَلِكَ.

٣ - فَلَفْظِيٌّ.

(٣) وَ:

٣. الترجيح باعتبار
أمر خارج

(١) بِمُوَافَقَةٍ:

٢- أَوْ مُقَارَبَةٍ^(١): نَقْلٍ سَمْعِيٍّ^(٢) أَوْ لُغَوِيٍّ.

٣- أَوْ عَمَلٍ:

١. ^(٣) الْمَدِينَةِ.

٢. أَوْ الْخُلَفَاءِ.

٣. أَوْ عَالِمٍ.

(٢) وَبِكَوْنٍ طَرِيقِ تَحْصِيلِهِ أَسْهَلَ أَوْ أَظْهَرَ.

(٣) وَبِتَقْرِيرٍ:

١- حُكْمٍ حَظْرٍ.

٢- أَوْ نَفْيٍ.

٣- أَوْ دَرْءٍ حَدٍّ.

٤- أَوْ بُبُوتٍ عِتْقٍ أَوْ طَلَاقٍ وَنَحْوِهِ.

(١) (مُقَارَبَةٍ): هَكَذَا فِي (أ) وَ (ش)، وَفِي (ز): (مُقَارَنَةٌ).

(٢) (سَمْعِيٍّ): هَكَذَا فِي (أ)، وَفِي (ش): (شَرْعِيٍّ).

(٣) فِي (ش) زِيَادَةُ (أَهْلٍ)، وَلَيْسَتْ فِي (أ) وَلَا أَصْلُهُ.

القاعدة الكلية في
الترجيح

* وَضَابِطُ التَّرْجِيحِ: أَنَّهُ مَتَى اقْتَرَنَ بِأَحَدٍ مُتَعَارِضَيْنِ ^(١) أَمُرُّ نَفْلِيٍّ، أَوْ
اصْطِلَاحِيٍّ، عَامٌّ أَوْ خَاصٌّ، أَوْ قَرِينَةٌ عَقْلِيَّةٌ أَوْ لَفْظِيَّةٌ أَوْ حَالِيَّةٌ وَأَفَادَ
زِيَادَةَ ظَنٍّ: رُجِّحْ بِهِ.

وَتَفَاصِيلُهُ لَا تَنْحَصِرُ.

الخاتمة

وَهَذَا آخِرُ مَا يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى بِاخْتِصَارِهِ مِنْ «التَّحْرِيرِ» مَعَ مَا ضُمَّ
إِلَيْهِ، وَهُوَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، وَلَمْ يَعْرِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَثْوَابِ الْإِفَادَةِ بِتَعْرِيتِهِ
عَنِ الْإِطَالَةِ بِتَقْصِيرِهِ.

وَمَعَ اعْتِرَافِي بِالْعَجْزِ، فَلَقَدْ انْفَرَدَ بِجَمْعِ مَا لَا يُدْرِكُهُ أَحَدٌ رَامَ
تَقْلِيلَ كَثِيرِهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ بِعَيْنِ التَّغَاضِي - إِذْ مَا مِنْ
أَحَدٍ غَيْرِ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَسْلَمُ - مِنْ صَالِحِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم، وَحَسْبُنَا اللَّهُ تَعَالَى وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ^(٢).

(١) (أَنَّهُ مَتَى اقْتَرَنَ بِأَحَدٍ مُتَعَارِضَيْنِ): زيادة من (أ) وأصله، وليست في (ش).

(٢) جاء في آخر نسخة (ب): (في ليلة يسفر صباحها عن رابع صفر الحير سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة بصالحية دمشق حرسها الله تعالى).
وجاء في آخر نسخة (أ): (وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نُسْخِهِ فِي: حَادِي عَشَرَ، ذِي الْقَعْدَةِ، سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَتُسْعُمِائَةِ).

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	مقدمة المحقق
٣	ترجمة المصنف
٦	التعريف بالكتاب
٩	عمل المحقق في المتن
١١	منهج التحقيق
١٢	النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٢٠	مقدمة المتن
٢١	المقدمة المنطقية
٢٣	فصل في الدليل وما يتعلق به
٢٥	فصل في العلم
٢٧	فصل في أحوال المعلوم
٢٨	فصل فيما عنه الذكر الحكمي
٣٠	فصل في العقل
٣١	فصل في بيان ما يتعلق بالحد
٣٣	فصل في مباحث اللغة
٣٧	فصل في الدلالة
٤٠	فصل في أقسام اللفظ المفرد باعتبار نسبته إلى المعنى
٤٣	فصل في الحقيقة
٤٤	فصل في المجاز
٤٨	فصل في وقوع المجاز وتعارضة مع الحقيقة
٤٩	فصل في الكناية والتعريض

٥٠	فصل في الاشتقاق
٥٢	فصل في ثبوت اللغة بالقياس
٥٣	فصل في بيان معاني الحروف
٦٠	فصل في الأسماء
٦٢	فصل فيه نبذة من معاني الأحكام
٦٤	فصل في الأحكام الشرعية
٦٥	فصل في الحكم التكليفي الأول: الواجب
٦٧	فصل في العبادة والوقت
٧١	فصل في الحكم التكليفي الثاني: الحرام
٧٣	فصل في الحكم التكليفي الثالث: المندوب
٧٥	فصل في الحكم التكليفي الرابع: المكروه
٧٦	فصل في الحكم التكليفي الخامس: المباح
٧٨	فصل في أحكام خطاب الوضع وحده وأقسامه
٧٨	القسم الأول: العلة
٧٩	القسم الثاني: السبب
٨٠	القسم الثالث: الشرط
٨١	القسم الرابع: المانع
٨١	الصحة والفساد
٨٣	العزيمة
٨٣	الرخصة
٨٤	فصل في المحكوم فيه
٨٦	موانع التكليف
٨٨	أدلة الفقه المتفق عليها أربعة

٨٩	باب في الدليل الأول القرآن
٩٢	باب في الدليل الثاني السنة
٩٤	فصل في أفعال النبي ﷺ
٩٦	فصل في تعارض الفعلين، أو الفعل والقول
١٠٠	باب في الدليل الثالث الإجماع
١٠٢	فصل في بعض أحكام الإجماع
١٠٥	فصل فيها يجوز على الأمة وما لا يجوز
١٠٦	فصل في الأبحاث المشتركة بين الكتاب والسنة والإجماع
١٠٦	السند
١٠٩	فصل في الخبر
١١١	المتواتر
١١٣	فصل في خبر الواحد
١١٦	فصل في الرواية
١٢٠	فصل في الجرح والتعديل
١٢٣	فصل في الصحابة والتابعين
١٢٤	فصل في مستند الصحابي وغيره
١٢٩	فصل في نقل الحديث بالمعنى
١٣٢	فصل في المراسيل
١٣٣	باب في الأمر
١٤٠	باب في النهي
١٤٣	باب في العموم والخصوص
١٤٩	فصل في العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص
١٥٣	فصل في عموم أفعال النبي ﷺ

١٥٥	فصل في ألفاظ العام
١٥٦	فصل في دلالة الاقتران
١٥٧	باب في بيان التخصيص والمخصص
١٥٨	المخصصات المنفصلة
١٥٨	المخصصات المتصلة
١٥٨	التخصيص بالاستثناء المتصل
١٦١	فصل في التخصيص بالشرط
١٦٣	فصل في التخصيص بالصفة
١٦٣	التخصيص بالغاية
١٦٤	التخصيص بالتوابع
١٦٥	فصل في بعض المخصصات المنفصلة
١٦٨	باب في المطلق والمقيد
١٧١	باب في المجمل
١٧٤	باب في المبين
١٧٧	باب في الظاهر والتأويل
١٧٩	باب في المنطوق والمفهوم
١٧٩	المنطوق
١٨٠	المفهوم
١٨٠	مفهوم الموافقة
١٨١	مفهوم المخالفة
١٨٢	أقسام مفهوم المخالفة
١٨٢	مفهوم الصفة
١٨٣	مفهوم التقسيم

١٨٣ مفهوم الشرط
١٨٤ مفهوم الغاية
١٨٤ مفهوم العدد
١٨٤ مفهوم اللقب
١٨٥ فصل في تخصيص أحد النوعين بالذكر
١٨٦ فصل فيما يفيد الحصر
١٨٨ باب في النسخ
١٩٥ باب في القياس ومباحثه
٢٠٠ فصل في شروط العلة
٢٠٥ فصل في شروط الفرع
٢٠٦ مسالك العلة
٢٠٦ المسلك الأول: الإجماع
٢٠٦ المسلك الثاني: النص
٢١٠ المسلك الثالث: السبر والتقسيم
٢١٢ المسلك الرابع: المناسبة
٢١٦ فائدة في مراتب الوصف والحكم والتأثير
٢١٧ المسلك الخامس: الشبه
٢١٧ المسلك السادس: الدوران
٢١٨ فوائد في تفسير بعض ألفاظ المصطلحات الأصولية
٢١٩ فصل في بعض مباحث القياس
٢٢١ فصل في قواعد العلة
٢٢١ القادح الأول: «الاستفسار»
٢٢٢ القادح الثاني: «فساد الاعتبار»

- ٢٢٣ القادح الثالث: «فساد الوضع»
- ٢٢٤ القادح الرابع: «منع حكم الأصل»
- ٢٢٥ القادح الخامس: «التقسيم»
- ٢٢٥ القادح السادس: «منع وجود المدعى علة في الأصل»
- ٢٢٦ القادح السابع: «منع كون الوصف علة»
- ٢٢٦ القادح الثامن: «عدم التأثير»
- ٢٢٨ القادح التاسع: «القدح في مناسبة الوصف»
- ٢٢٨ القادح العاشر: «القدح في إفضاء الحكم إلى المقصود»
- ٢٢٩ القادح الحادي عشر: «كون الوصف خفيًا»
- ٢٢٩ القادح الثاني عشر: «كون الوصف غير منضبط»
- ٢٢٩ القادح الثالث عشر: «النقض»
- ٢٣٢ القادح الرابع عشر: «الكسر»
- ٢٣٢ القادح الخامس عشر: «المعارضة في الأصل»
- ٢٣٤ فوائد في معاني ألفاظ متداولة بين الجدلين
- ٢٣٥ القادح السادس عشر: «التركيب»
- ٢٣٥ القادح السابع عشر: «التعديّة»
- ٢٣٥ القادح الثامن عشر: «منع وجود الوصف في الفرع»
- ٢٣٦ القادح التاسع عشر: «المعارضة في الفرع»
- ٢٣٦ القادح العشرون: «الفرق»
- ٢٣٦ القادح الحادي والعشرون: «اختلاف الضابط»
- ٢٣٧ القادح الثاني والعشرون: «اختلاف حكمي الأصل والفرع»
- ٢٣٨ القادح الثالث والعشرون: «القلب»
- ٢٤١ القادح الرابع والعشرون: «القول بالموجب»

٢٤٤	فصل في الجدل
٢٥٠	باب في أنواع الاستدلال
٢٥٠	القياس الاقتراني
٢٥٠	القياس الاستثنائي
٢٥٠	قياس العكس
٢٥١	دليل الاستصحاب
٢٥١	دليل شرع من قبلنا
٢٥١	دليل الاستقراء
٢٥٢	دليل قول الصحابي
٢٥٣	دليل الاستحسان
٢٥٣	دليل المصالح المرسلة
٢٥٣	دليل سد الذرائع
٢٥٤	فوائد في جملة من قواعد الفقه
٢٥٥	باب في أحكام الاجتهاد
٢٦٢	فصل في التفويض
٢٦٣	باب في أحكام التقليد
٢٦٩	فصل في آداب المستفتي والمفتي
٢٧٠	باب في تريب الأدلة والتعادل والتعارض والترجيح
٢٨٩	خاتمة في الترجيح في الحدود السمعية
٢٩١	القاعدة الكلية في الترجيح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة الأقطار الذهبية
الكويت

إبراهيم الذهبي
الرياض

مكتبة الأقطار الذهبية للنشر والتوزيع

الكويت، حولي، شارع المثنى، مجمع البديري

ت: ٢٢٦٥٧٨٠٦، ف: ٢٢٦١٢٠٠٤، الخط الساخن: ٩٤٤٠٥٥٥٩

فرع حولي: شارع المثنى: ٢٢٦١٥٠٤٦، فرع المباركية: ٢٢٤٩٠٦٠٤

فرع الفحيحيل: ٢٥٤٥٦٠٦٩، فرع المصاحف: ٢٢٦٢٩٠٧٨

ص.ب: ١٠٧٥، حولي، الرمز البريدي: ٣٢٠١١ الكويت

المملكة العربية السعودية: الرياض: ٥٥٧٧٦٥١٣٨-



مطبعة النظائر

هاتف: ٢٤٧٤٤٧٤٠ - فاكس: ٢٤٧١٦٩٩٣

www.nazaer.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com